جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

مظاهر من شذوذ الأسماء في معجم لسان العرب

إعداد الطالبة
سونيا محمد موسى الطويسي

إشراف
الدكتور جزاء مصاروة

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في
الدراسات اللغوية/ قسم اللغة العربية

جامعة مؤتة، 2016

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة سونيا محمد الطويسي الموسومة بـ:

مظاهر من شذوذ الاسماء من لسان العرب

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة **دكتوراة في لغة عربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. جزاء محمد المصاروة		2016/4/25	مشرفاً ورئيسا
د. عادل سلمان البقاعين		2016/4/25	عضواً
د. خلف عايد الجرادات		2016/4/25	عضواً
أ.د. حسين عباس الرفايعة		2016/4/25	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. محمد المحاسنة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الأردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الإلكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى أبي و أمي...
وإلى رفيق العمر زوجي....
وإلى ابنتي طيبه

سونيا محمد موسى الطويسي

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله أولاً وأخيراً.

ثمّ كل الشكر والتقدير لأستاذي الدكتور جزاء مصاروة، الذي لم يتوانَ عن متابعتي وإرشادي. و إلى أساتذتي الكرام في قسم اللغة العربية في جامعة مؤتة، و من كان له يد في إنجاح هذا البحث من الأهل والأصدقاء والمحبين، فجزاهم الله خيراً.

سونيا محمد موسى الطويسي

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	هـ
الملخص باللغة الإنجليزية	و
المقدمة	1
الفصل التمهيدي	3
أولاً: الشُّذوذ لغة	3
ثانياً: الشذوذ اصطلاحاً	4
ابن منظور: حياته ومؤلفاته	6
منهج ابن منظور في لسان العرب والمسائل الصرفية	8
الفصل الأول: الشذوذ في باب النسب	13
الفصل الثاني: الشذوذ في باب التَّصغير	38
الفصل الثالث: الشذوذ في باب المصادر	53
1.3 مصادر الأفعال الثلاثية	53
2.3 المصدر الميمي	61
3.3 مصادر الفعل فوق الثلاثي	64
4.3 مصدر المرة	66
الفصل الرابع: الشذوذ في المشتقات	68
1.4 اسم الفاعل من الثلاثي	68
2.4 اسم الفاعل من غير الثلاثي	70
3.4 الصفة المشبهة	76
4.4 اسم التفضيل	79
5.4 صيغ المبالغة	81

6.4 اسم الآلة 85
7.4 اسم المفعول من الثلاثي 86
8.4 اسم المفعول من الرباعي 89
9.4 أسماء المكان والزمان 91
الفصل الخامس: الشذوذ في جمع التكسير 95
1.5 جموع القلة 95
2.5 جموع الكثرة 102
3.5 صيغ منتهى الجموع 113
الخاتمة 124
المصادر والمراجع 126

الملخص

مظاهر من شذوذ الأسماء في لسان العرب

سونيا محمد موسى الطويسي

جامعة مؤتة، 2016

يعدّ الشذوذ الصرفي من المسائل التي تحتاج إلى الدراسة والتفسير، لما فيه من وجهات نظر مختلفة في تفسيره، وثمة اختلاف بين علماء اللغة في تسويغ هذه المسائل وتعليلها.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى رصد ما جاء في معجم لسان العرب من أمثلة فيما شذّ من الأسماء، وتقدم هذه الدراسة تمهيداً يتضمن مفهوم الشذوذ لغةً واصطلاحاً، وعرضاً موجزاً عن حياة ابن منظور وتراجمه، ومنهجه في طرح المسائل الصرفية. فيعرض الفصل الأول الشذوذ في باب النسب وآراء العلماء في تسويغ هذا الشذوذ، ويقدم الفصل الثاني شرحاً عن الشذوذ في مسائل التصغير بما فيها من حذف وزيادة، ويعرض الفصل الثالث المصادر الشاذة كما أوردها لسان العرب، ولا سيما مصادر الفعل الثلاثي وغير الثلاثي، والمصدر الميمي، ومصدر المرة. ثمّ يناقش الفصل الرابع المسائل الشاذة في المشتقات؛ كل من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، واسم المكان والزمان، واسم الآلة. ويناقش الفصل الخامس الجموع الشاذة ووجه الشذوذ فيها، وتسويغ هذا الشذوذ مستندة في ذلك إلى توضيح آراء العلماء القدماء منهم والمحدثين.

Abstract
Aspects of Irregularity of Nouns in 'Lisan al-Arab' Dictionary

Sonia Mohammad Mousa Al-Twaissi
Mutah University, 2016

The irregularity in some Arabic Language Morphological nouns is an issue that needs much research and justification due to the various viewpoints in justifying it. The Arab linguists have different viewpoint in rationalizing such issue; however, the majority of modernist linguists rely on the olds' rationalization.

So, This study seeks to observe the irregular nouns in "Lisan Al-Arab"; after presenting an introduction about Ibn Mandour and his methodology in Lisan Al-Arab, irregularity in attribution and the viewpoints of linguists on it was discussed. Then, the following chapters on irregularity in miniaturization, Gerald, derivatives, and irregularity in plural forms were revealed, along with discussions on the rationalization of such irregularity among the old and modern viewpoints.

المقدمة

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين. وبعد؛

فهذه دراسة تتناول ظاهرة الشذوذ في الأبنية الصرفية في معجم لسان العرب، هذا المعجم الذي جمع بين دفتيه خلاصة معاجم عدة، واشتهر بغناه بالقضايا اللغوية ومن بينها ظاهرة الشذوذ. وبسبب غنى هذا المعجم بالظواهر اللغوية فقد حظي بدراسات متعددة منها: صيغة منتهى الجموع في لسان العرب لمحمود الصوافطة، والمصادر والمشتقات في لسان العرب لخديجة الحمداني، والاستعارة في لسان العرب لأحمد الهندوي هلال، وفهارس لسان العرب لأحمد الهندوي هلال.

أما ظاهرة الشذوذ، فقد حظيت بدراسات منها: تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ لمحمد بهجة الأثري، وما لم يطرد في قواعد النحو والصرف عند أعلام النحاة حتى القرن السابع الهجري لمحمد عبدو فلفل، والنادر اللغوي في الأبنية الصرفية مفهوم ووصف لنهاد فليح حسن، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي لحسين الرفايعة، والأفعال العربية الشاذة لسليمان فياض، وشواذ النسب في العربية، الظواهر والعلل لمحمد خالد أحمد كميل، والمشتقات التي لا أفعال لها لسيف الدين الفقراء.

أما هذه الدراسة، فهي تطبيقية تسعى إلى رصد ما حمل على الشذوذ في مسائل الصرف في معجم لسان العرب، وتمتاز من غيرها من الدراسات في كونها دراسة استقصائية للمسائل الصرفية الشاذة في معجم لسان العرب، زيادة على أنها تكشف عن منهج ابن منظور في الكشف عن حقيقة الشذوذ في هذه المسائل في ضوء استعمال القياس الذي نص عليه.

وقد اقتضت هذه الدراسة ترتيب البحث على تمهيد وخمسة فصول، وتضمن التمهيد توضيح مفهوم الشذوذ لغة كما ورد في المعاجم العربية، ومناقشة آراء علماء اللغة لمفهوم الشذوذ اصطلاحاً وتقسيماتهم للشذوذ. والتحدث عن حياة ابن منظور وذكر أهم تراجمه، وعن معجم لسان العرب وترتيبه ومنهجه في طرح المسائل الصرفية.

أما الفصل الأول، فكان دراسة مسائل النسب الشاذة كما وردت في لسان العرب؛ فقد نقل الباحث في هذا الفصل ما أورده ابن منظور من آراء العلماء في كل مسألة على حدة، ثم ناقش وجه الشذوذ وبعض الآراء في تسويغ هذا الشذوذ.

ونقل الباحث في الفصل الثاني ما ورد في لسان العرب من مسائل شاذة في التصغير من حذف وزيادة، في تصغير المؤنث، وتصغير الجمع، وبعض الألفاظ الأخرى، ثمّ مناقشة مانقله ابن منظور، وعرض بعض آراء العلماء القدامى والمحدثين في تسويغ شذوذ هذه المسائل.

وعرض الباحث في الفصل الثالث المصادر الشاذة كما أوردها لسان العرب (الثلاثي، وغير الثلاثي، والمصدر الميمي، ومصدر المرة)، ثمّ تمتْ مناقشة وجه شذوذها ومحاولة تسويغ هذا الشذوذ.

وتناول الباحث في الفصل الرابع ما جاء في لسان العرب من مسائل شاذة في باب المشتقات التي تتضمن (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، واسم المكان والزمان، واسم الآلة)، وناقش كل مسألة بطرح الأمثلة عليها كما نقلها ابن منظور، وتوضيح وجه الشذوذ فيها وتسويغها.

وفي الفصل الخامس، عرض الباحث ما شذّ من جموع الكثرة وجموع القلة وصيغة منتهى الجموع كما ورد في لسان، ثم تمت ْمناقشة آراء العلماء في تسويغ الشذوذ.

وفي النهاية، عرضتْ خاتمة البحث أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وأهم مسوغات الشذوذ في تللك الأسماء.

أما المنهج الذي قامت عليه الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي القائم على رصد الأبنية الشاذة من الأسماء في لسان العرب، والوقوف على القاعدة والاستعمال للكشف عن الجانب التداولي في تفسير شيوع هذه الشواذ، وأن المعنى هو الذي شغل ذهن متتبع اللغة بعيداً عن أبنية اللغويين والنحاة ومعاييرهم.

الفصل التمهيدي

أولاً: الشُّذوذ لغة

الشّذوذ: "مصدر الفعل شذّ، ويعني الانفراد والتفريق"[1]، وذلك بيّنٌ في قولهم: شذَّ الرجل من أصحابه بمعنى انفرد عنهم، ويؤكّد هذا المعنى ابن فارس (395هـ) في معجمه مقاييس اللغة، إذ يقول: "شذّ الشيء يَشُذّ بضم الشين وكسرها شذوذاً، إذا انفرد وتفرّق"، ويضيف: "الناس الشاذة: هم الناس الذين يكونون في القوم، وليسوا من قبائلهم ولا منازلهم"، ويذكر أيضاً "أنّ شذان الحصى: المتفرق منه"[2].

ويذكر الأزهري (370هـ) معنى الانفراد للفعل شذَّ، ويقال: "أشذذت يا رجل إذا جاء بقول شاذ"[3].

أما الجوهري (400هـ) فذكر في مادة ندر: "ندر الشيء، يندر ندوراً سقط وشذّ ومنه النوادر"[4].في لسان العرب: "شَذّ عنه يَشُذّ ويَشِذُّ شُذوذا: انفرد عن الجمهور وندر، فهو شاذٌّ وأشذّه غيره، ابن سيده: شَذّ الشّيء يَشِذُّ شَذّاً وشُذُوذاً: ندر عن جمهوره"[5]. وهنا يظهر لنا من خلال كلام الجوهريّ معنى مرادف آخر للشّذوذ وهو: ما ندر؛ أي القول النادر.

ونلاحظ مما سبق أنّ المعاجم العربية أوردت معنى الشذوذ بشكل متقارب إذ إنّها تدور في دائرة معنى الانفراد والمخالفة والخروج عن المألوف.

---

(1) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (175هـ)، معجم العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال للنشر، مادة (شذَّ)، جـ6/215.

(2) ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا(395هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للنشر، 1979م، مادة: (شَذَّ)، جـ3/ 180.

(3) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، معجم تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، لبنان، ط1، 2001م، مادة: شذّ، جـ11/ 186.

(4) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين-بيروت، لبنان، ط4، 1987م، مادة: ندر، جـ2/825.

(5) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، دار صادر- بيروت، مادة: شذّ، جـ3/ 595.

أما في المصنفات الأخرى فجاء في "الشوارد في اللغة" لرضي الدين الحسن بن محمد الصاغاني (ت 650هـ)، أنه يجعل من معنى كلمة شارد مرادفاً لكلمة شاذ، فقد عرفها: "التفرق، الطّرد، التفرد، والشذوذ"[1].

ثانياً: الشذوذ اصطلاحاً

من خلال ما تمَّ عرضه في معنى الشذوذ لغةً، تبين أن المعاني كلها تدور في فلك الخروج عما هو معروف ومألوف، ولا يختلف المعنى الاصطلاحي كثيراً عن معناه اللغوي، ولكن أخذ في كل باب دلالته على حسب الباب الذي ينتمي إليه المصطلح.

فمعنى الشّذوذ في القراءات القرآنية يقصد به ما فقد أحد شروط القراءة الصحيحة الثلاثة وهي: الموافقة للرسم العثماني، وصحة السند، وموافقة وجه من وجوه العربية[2].

أما مصطلح الشذوذ في الدراسات اللغوية النحوية والصرفية عند العرب القدامى، فلا بد في البداية من الإشارة إلى أن فكرة وجود المصطلحات في شكلها المتبلور الآن لم تكن معروفة عند العرب القدامى، بل كان مفهوم المصطلح متناثراً في ثنايا كتبهم، لذلك فإن فكرة المصطلح بشكل عام تتصف بعدم الوضوح في ذلك الوقت.

وبناءً على هذا لم يظهر مصطلح الشّذوذ واضحاً عند سيبويه (ت180هـ)؛ إذ كان يعبر عن فكرة الشّذوذ مرة بغير مطرد، وأخرى بليس بمطرد، وثالثة الفعل (شاذّ) ولا يقاس عليه، وهكذا، فهو يستعمل مصطلحات أخرى مثل قليل، ولم يعطِ

---

[1] الصاغاني، رضي الدين الحسن بن محمد، الشوارد في اللغة، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط1983/1، ص72.

[2] شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي للنشر- القاهرة، ط2006/3م، ص9.

مفهوماً واضحاً لمعنى الشّذوذ، والأكثر وضوحا أنه قال: "فإنما هذه الأقــل نــوادر تحفظ عن العرب ولايقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليها"[1].

ويبقى هذا الإبهام في تحديد المصطلح عند الأخفش (ت 215هــ)، والمازني، أما ابن السراج (ت 316 هــ) فقد قَسّمَ أنواع الشذوذ على ثلاثة أضرب: شاذّ فــي الاستعمال مطرد في القياس، ومطرد في الاستعمال شاذّ في القياس، وشاذّ في القياس والاستعمال[2]. إلّا أن أبا علي الفارسي (ت 377هــ) وضع حداً لبناء القواعد على الشاذ، وذلك بقوله: "فما كان غير مطرد فحكمه أن يحفظ ولا يقاس عليه، وما كــان مستمراً قيس عليه"[3]، وكأن الفارسي يريد من ذلك القول إن الشاذ لا يقاس عليــه، ويقاس على ما كثر الاستعمال فيه.

ثم جاء ابن جني (ت: 392)، فعقد باباً مستقلاً بعنوان (بــاب القــول علــى الاطّراد والشذوذ)[4] وبيّن فيه أن مصطلح الشذوذ مأخوذ من المعنى اللغوي للشذوذ، يقول بعد أن بيّن المعنى اللغوي للشذوذ وهو التفرّق والتفرّد: "ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقته"[5].

ثم قسّم الكلام من حيث الاطّراد والشذوذ على أربعة أقسام[6]، هي: المطّرد في القياس والاستعمال معاً، وهو أكثر اللغة، والمطّرد في القياس الشاذّ في الاســتعمال، مثل استعمال (وذر) و(ودع) فعلاً ماضياً من المضارع (يذر) و(يدع)، والمطّرد في الاستعمال الشاذّ في القياس مثل استصوبتُ الأمر واستحوذ واســتنوق الجمــل، إذ

---

[1] سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان (180هــ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط1988/3م، جــ8/4.

[2] ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق:عبد الحسين الفتلي، ط3، 1985، مؤسسة الرسالة، 57:1

[3] الفارسي، أبو علي، التكملة، تحقيق كاظم المرجان، مطبوعات الجمهوريةالعراقية،1981، 241

[4] ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (392هــ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب العربية، القاهرة، 1955، جــ96/1.

[5] ابن جني، الخصائص، 97:1

[6] ابن جني، الخصائص، 1: 97، 98

القياس استصاب واستحاذ واستناق، والقسم الرابع هو الشاذّ في القياس والاستعمال معاً مثل ثوب مَصْوون ومِسْك مَدْووف والقياس مَصُون ومَدوف.

ويضع الجرجاني(ت 816 هـ) الشّذوذ في قسمين: شاذّ مقبول ومردود، فأمّا الشاذّ المقبول فهو ماخالف القياس وقبله الفصحاء والبلغاء، وأما الشاذّ المردود فهو الذي خالف القياس، ولا يقبل عند الفصحاء والبلغاء، أما النادر فهو الذي يكون وجوده قليلا سواء أخالف القياس أم لا[1].

ولكن الجرجاني لم يذكر أمثلة على أنواع الشذوذ والنادر، ليوضح لنا ماهية المفهوم، وكأنه أراد بهذا الاختصار، أن التعريف يغني عن التمثيل وعرض الأمثلة.

ابن منظور: حياته ومؤلفاته

أ- نسبه وحياته:

هو محمد بن مَكرّم بن عليّ، أَبو الفضل، جمال الدين الأَنصاري الرويفعي الإفريقي، ولد في القاهرة سنة (630هـ)، وتوفي (711هـ)، ولد بمصر (و قيل: في طرابلس الغرب) وخدم في ديوان الإنشاء بالقاهرة. ثم ولي القضاء في طرابلس وعاد إلى مصر وتوفي فيها[2].

نشأ ابن منظور مع والده في أسرة ليبية في طرابلس الغرب، وعمل والده على تربيته، على العلم والفنون، والفقه والأدب، حتى اشتد عوده فيها جميعاً، فأصبح ابن منظور محدثاً وفقيهاً وأَديباً، وقد دأب والده على أن يجعله دائم الاتصال بمشاهير عصره؛ ليكون عارفا بكل ما يدور حوله[3].

وكان ابن منظور، في أثناء تأريخه لنسبه في مادة (جرب)، قد أشار الى ذلك، يقول "رويفع بن ثابت بن سكن بن عديّ بن الحارثة الأنصاري من بني مالك بن

---

(1) الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، التعريفات، دار الكتب العلمية بيروت، ط1/ 1983م، ص124.

(2) الزركلي، خير الدين،الأعلام لاشهر الرجال والنساء من العرب المستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، ط 11،108 :7

(3) ابن منظور، نثار الأزهار في الليل والنهار وأطايب الأصايل والأسحار، تحقيق أحمد تمام، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1/1988، ص5.

النجار، سكن مصر واختط بها داراً. وكان معاوية، - رضي الله عنه -، قد أَمّــره على طرابلس سنة ست وأربعين، فغزا من طرابلس أفريقية سنة سبع وأربعــين... ويقال إنه مات بالشام، ويقال مات ببرقة وقبره بها"[1].

وهناك وجه آخر لإبداعات ابن منظور، فقد وُجدت له مجموعات من الشــعر في كتب التراجم، مما يؤكد قدرته على النظم والنثر، فهو يقول:

الناس قد أَثموا فينا بظِنّهمُ وصدّقوا بالذي أَدري وتَدَريْنا
ماذا يَضُرّك في تصديق قولِهمُ بأنْ نُحقّــق ما فينا يــظنونا
حِمْلِي وحِمْلُكِ ذَنباً واحِداً ثِــقةً بالعفوِ أَجْملُ من إِثم الورى فينا[2]

ب- مؤلفات ابن منظور

*** لسان العرب**

يذكر ابن منظور في مقدمة معجمه أن الناس أصبحت تتفاخر بــالكلام بغيــر العربية، وصار النطق بالعربية أَشبه بالعيب، وتنافس الناس في صناعة وتصــنيف ترجمانات بلغات أعجمية[3].

ومن هنا بدأت قصة تأليف معجم لسان العرب الذي ألّفة ابن منظــور نتيجــة غيرته على أهم جزء من هُويته، وتكوينه وهو اللغة العربية، فكان دافعه هو جمــع اللغة خوفاً عليها من الضياع والتغيير، وسوف أتحدث لاحقاً عن منهجه وترتيبه له.

*** التراجم:**

يذكر ابن حجر العسقلاني (ت852هــ) أَن ابن منظور كان لديه شــغف فــي اختصار التراجم وكتب الأَدب المطوّلة؛ إذ عمل على اختصار كتاب الأَغاني، والعِقد الفريد، والذخيرة، ونشوان المحاضرة ومفردات ابن البيطار والتواريخ الكبار وكان لايمل من ذلك[4].

---

[1] ابن منظور، اللسان، مادة: (جرب)، 263:1.

[2] الكتيبي، محمد بن شاكر بن أحمد، فوات الوفيات، تح: إحسان عباس، ط1، بيروت، 4: 39

[3] ابن منظور، مقدمة اللسان، 8:1.

[4] الكتيبي، فوات الوفيات، 4: 39.

ويقول الصفدي: "لا أعرف في كتب الأدب وغيره كتابا مطولاً إلا وقد اختصره، وأخبرني ولده قطب الدين أنه ترك بخطه خمسمائة مجلدة، ويقال: إن الكتب التي علقها بخطه خمسمائة مجلدة"[1].

وقد أَعاد وجدد في كتاب (فصل الخطاب في مدارك الحواس الخمس لأولي الألباب)، لأَبي عباس أحمد بن يوسف التيفاشي (651هـ)، وعمل على تهذبيه وإعادة ترتيبه ووضعه في الصورة النهائية، وسماه (سرور النفس بمدارك الحواس). وهذا الكتاب موسوعة كبيرة في الآداب والعلوم والتاريخ والطبيعة. وعمل ابن منظور على اختصار أربعين مجلداً في عشر مجلدات وغيّر اسمها إلى (سرور النفس بمدارك الحواس الخمس)، ومن تلك المجلدات العشر لم يبقَ إلا جزءان أحدهما (نثار الأزهار في الليل والنهار) والثاني سماه (طل الأَسحار على الجلنار في الهواء والنار)[2].

منهج ابن منظور في لسان العرب والمسائل الصرفية:

عند قراءة مقدمة معجم لسان العرب التي كتبها ابن منظور، تتضح منهجيته في لسانه، وأول ما يطالعنا في هذه المقدمة المسعى الذي يرنو إليه ابن منظور في تأليفه المعجم، والذي يتبلور في الاستقصاء والترتيب، ويشير صاحب اللسان إلى أنه اهتدى إلى عملية الاستقصاء التي تتمثل في جمع المعلومات، عن طريق معجم تهذيب اللغة للأزهري (370هـ) والمحكم لابن سيده (458هـ)، أما الهدف الثاني المرجو، فقد كان طريقة (الصحاح) للجوهري (400هـ). فقد وجد فيه ما لم يجده في كل من المحكم، وتهذيب اللغة من حيث الترتيب والتنظيم، إلاَّ أنَّ الصحاح كَثُر التصحيف والتحريف فيه، وقد صرَّح أَيضاً بأخذه من حواشي ابن بري على الصحاح (571هـ)، والنهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات بن الأثير(606هـ).

ووصف ابن منظور هذه الكتب بقوله: "لم أجد في كتب اللغة أجمل من تهذيب اللغة لأبي منصور بن أحمد الأزهري، ولا أكمل من المحكم لأبي الحسن علي بن

---

[1] الزركلي، الأعلام، 108:7

[2] ابن منظور، مقدمة نثار الأزهار، ص6.

إسماعيل بن سيده الأندلسي، رحمهما الله، غير أن كُلاً منهما مطلب عَسِر المهلك، ومنهل وعر المسلك"[1]، ويقول أيضاً: "وكأن واضعه شرع للناس مورداً عذباً وجلاهم عنه، وارتاد لهم مربعاً ومنعهم منه، قد أخّر وقدّم، وقصد أن يُعرف فأعجم، فرّق الذهن بين الثنائي والمضاعف والمقلوب، وبدد الفكر باللفيف والمعتل والرباعي والخماسي فضاع المطلوب، فأهمل الناس أمرهما، وانصرفوا عنهما، وكادت البلاد لعدم الإقبال عليهما أن تخلو منهما. وليس لذلك سبب إلا سوء الترتيب، وتخليط التفصيل والتبويب"[2].

أما عن الصحاح، فيقول ابن منظور: إنّ الجوهريّ "قد أحسن ترتيب مختصره، وشهّره بسهولة وضعه، شهرة أبي دُلف بين البادية ومحتضره، فخفّ على الناس أمره فتناولوه... غير أنه في جوّ اللغة كالذرّة، وفي بحرها كالقطرة... وهو مع ذلك قد صُحّف وحرّف"[3].

وبعد المقدمة وضع ابن منظور للمعجم بابين، تحدث في الأول منها عن تفسير الحروف المقطعة، التي وردت في أوائل بعض سور القرآن الكريم، وهذه المعاني نقلها من معجم تهذيب اللغة، أمّا الباب الثاني، فتناول فيه ألقاب الحروف، ومجموعة من أقوال علماء اللغة والنحو، وتحدث في نهاية الفصل الثاني عن الدلالات والاستخدامات السحرية للحروف، وقد اعتمد بنقلها على أبي الحسن الحرالي، والبوني والبعلبكي وغيرهم[4].

ويذكر حسين نصار أن "معجم لسان العرب سار على طريق ابن سيده في ترتيبه للمحكم؛ فاللسان ينتظم إلى حد ما حين ينتظم المحكم ويضطرب حين يضطرب. وقد حافظ ابن منظور على جميع الصيغ والمعاني الموجودة في معجم الصحاح، ولم يحذف منها إلا بعض الأمثلة"[5].

---

[1] ابن منظور، مقدمة اللسان، ج1 /16.

[2] ابن منظور، مقدمة اللسان، ج17/1.

[3] ابن منظور، مقدمة اللسان، جـ18/1.

[4] ابن منظور، لسان العرب، ج118/1.

[5] نصار، حسين،المعجم العربي، نشأته وتطوره، ط2.القاهرة مكتبة مصر، 1968، 2: 52.

وعندما شرع ابن منظور في عرض المسائل اللغويـــة والصـــرفية والنحويـــة والدلالية في معجمه بدأ بعرض المعنى اللغوي لكل مادة لغوية، ثم دَرَس دلالاتهـــا، وبعدها وَضّح عملها النحوي أو الصرفي، وكأن ابن منظور يعبّر عن تكاملية اللغة، وأن اللغة كلٌ متكاملٌ لا يمكن فصل مكوناتها[1].

أما تهذيب اللغة، فقد ذكر ابن منظور كل الصيغ والمعاني الواردة فيه، وعمل على حذف أسماء الرواة واللغويين، وقد أَجرى الكثير من التغييرات في التهذيب من حذف واختصارات لكن دون تغيير في المعنى[2].

فيما سبق يتضح لنا أن معجم لسان العرب قد جمع مادة أَشهر خمسة معـــاجم عربية ولم يغادر منها شيئاً، وكانت وظيفة معجم لسان العرب تنظيم المادة اللغويـــة وترتيبها ومنهجتها وتحليلها نحواً وصرفاً.

ويضيف نصار أن معجم لسان العرب أخذ الصيغ والمعاني من معجم العـــين والجَمهرة، وإن كان أخذه بشكل غير مباشر[3]. إلاَّ أنه يعيب على اللسان التكـــرار والإسهاب والإطناب والفوضى داخل مواده، وإهمال ابن منظور لمعـــاجم عربيـــة كبيرة مثل مقاييس اللغة والمحيط... الخ[4].

وتذكر بعض الدراسات التي قامت على (لسان العرب) بعض الملاحظات التي أخذت عليه إضافة إلى ما سبق ذكره من مثل:

1- كثرة الحشو والاستطراد.
2- الفوضى في عرض المشتقات والمواد.
3- الإكثار من ذكر الروايات.
4- وجود بعض التحريفات في النصوص.

---

[1] سمارة، رائف ، منهج ابن منظور في لسان العرب، جامعة دمشق، ط1، 1996، ص7.

[2] نصار، المعجم العربي، نشأته وتطوره، 2: 528.

[3] نصار، المعجم العربي، نشأته وتطوره، 2:530.

[4] نصار، المعجم العربي، نشأته وتطوره، 2:535.

5- الإبهام وعدم الوضوح[1].

نهج ابن منظور في لسان العرب نفس النهج الـذي نهجـه الجـوهري فـي الصحاح، وذلك أنه ينظر إلى الحرف الأخير من الكلمة المجردة، ويطلق عليه باباً، والحرف الأول من الكلمة المجردة ويسميه فصلاً، إلا أَن الجوهري أَطلق مصطلح "الحرف" على الحرف الأخير من الكلمة المجردة، واشتركا في مصـطلح الفصـل للحرف الأول من الكلمة المجردة [2].

أما المنهج المتبع في إيراد المسائل الصرفية في معجم اللسان، فقد عمد ابـن منظور وضع المادة في أبسط صورها، مبتدئاً بالفعل ومنه إلى باقي التصـريفات، فهو يجمع تصريفات الكلمة واشتقاقاتها. وقد عمد إلى العمل علـى جمـع الصـيغ الصرفية، سواء أكانت أفعالاً مجردة أم مزيدة، أم مصـادر أم جموعـاً أم نسـباً أم مشتقات أم تصغيراً، وعالج من خلال هذه القضايا ما تعرضت لها هذه الصيغ مـن إعلال وإبدال وإدغام، إذ يعمل ابن منظور في البداية على استقصاء جميع الصـيغ ومعانيها، ويبدأ بذكر الصيغ القياسية ويناقشها، ويردّ الأقوال إلى أصحابها وما ورد عليها من شواهد، ثم يورد الصيغ غير القياسية، إما بقوله شاذ أو نادر أو خارج عن القياس، أو ليس بقياس، ويعمل على توضيح سبب الشذوذ في بعض الأحيان[3].

توسع ابن منظور في دراسته للمسائل الصرفية ضمن شـروح مـواد اللغـة العربية؛ وذلك بطريقتين: إحداهما إجرائية، وثانيهما إجرائية معللة بقاعدة. وقد نقلها حرفياً من دون أن يتدخل في أي مادة أو فيما يرتبط بها إلا نادراً [4].

---

[1] معتوق، أحمد محمود، المعاجم اللغوية العربية، منشورات المجمع الثقافي، أبوظبي، 1999 ص434

[2] خليل، حلمي، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط1، 2003، ص263.

[3] سمارة، منهج ابن منظور في لسان العرب، ص109.

[4] العسال، خضر، ايراد القضايا الصرفية في لسان العرب لأبن منظور، مجلة حوليات التراث بمستغانم، ص 8

ويعرض ابن منظور المادة المراد شرحها دون وجود منهج مضبوط، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى اختلاف المصادر التي جُمعت منها المادة، فنلاحظ أن ابن منظور يتناول الفعل مضبوطاً بالشكل مبدوءاً به أو قد يبدأ بالمصدر ثم الفعل ومصادره الأخرى، إلا أسماء الله تعالى فإنها مقدمة عنده، وتراه مرة أخرى يبدأ بالمشتق ثم المصدر فالفعل، أو بالمشتق ثم الفعل، وقد يبدأ بتوظيف مادة الشرح في جملة مباشرة بالفعل ومصدره[1]. لقد ظهر المصدر بارزاً بعد الفعل، وإذا تعددت المصادر للفعل الواحد يذكرها، ثم يذكر المصادر القياسية والنادرة والشاذة[2].

ويدرس حلمي خليل كيفية الاشتقاقات في الأفعال والأسماء في معجم لسان العرب، ويبدأ ذلك بتوضيح مشتقات الأَسماء والصفات وصيغ الجمع المختلفة والنسب ويأخذ مادة " عَجَمَ " كمثال يوضح به منهجية وآلية ابن منظور في ذكر هذه الاشتقاقات[3].

وبهذا يتضح مما سبق أن معجم لسان العرب اعتمد في اسلوب عرض المسائل الصرفية على جرد الكلمات من الزوائد، وارجعها إلى أصولها، وذكر القاعدة الصرفية للمسائلة، ولكن لم يكن لهذا العرض منهجاً واضحاً مضبوطا ; فقد اختلفت طريقة الترتيب في عرض المسائل ،واختلفت طريقة التعليل.

---

[1] العسال، ايراد القضايا الصرفية في لسان العرب لأبن منظور ،8

[2] العسال، ايراد القضايا الصرفية في لسان العرب لأبن منظور،8

[3] خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، ص267

الفصل الأول

الشذوذ في باب النسب

النسب باب صرفي واسع، أسماه بعض علماء العربية القدامى في كتبهم الإضافة، وأشار سيبويه إلى أنه اعلم أنك إذا أضفت رجلا إلى رجل فجعلته من ذلك الرجل الحقت ياء الإضافة، فإن أضافته إلى البلد فجعلته من أهله ألحقت ياءي الإضافة"[1]، وتابعه في ذلك المبرد[2]، وقال ابن يعيش: "اعلم أن النسبة التي يقصدها النحويون ويسميّها سيبويه الإضافة، هو ماينسب إلى قبيلة، أو بلد، أو صنعة، أو غير ذلك، يقال نسبته إلى بني فلان إذا عزوته إليهم، فهي إضافة من جهة المعنى وإن كانت مخالفة لها من جهة اللفظ وذلك أنك في الإضافة تذكر الاسمين وتضيف أحدهما إلى الآخر، وفي النسب إنما تذكر المنسوب إليه وحده ثم تزيد عليه زيادة تدل على النسب وتكتفي بتقدّم الموصوف عن ذكر المنسوب، وذلك بأن يزاد في آخر المنسوب ياء مشددة ويكسر ما قبل الياء"[3].

وللنسب قواعد معلومة في كتب النحو، لا مُحوجَ لذكرها هنا، لكنّ بعض الأسماء المنسوبة لم تأتِ على وفق هذه القواعد، فعدّها العلماء شاذة، فقالوا في النسب إلى اليمن: يمانٍ، مع أن القياس: يمنيّ، وإلى الشام: شآمٍ، والقياس: شاميّ[4].

ويبدو أن العربي لم يكتفِ بوسيلة إضافة الياء المشددة وحسب للدلالة على النسب، بل وجدت لواحق أخرى تؤدي دلالة النسب إضافة إلى الياء، ولا تقلّ أهمية عنها، إلا أنها وصفت بالشذوذ، أو القلة، أوالندرة، على الرغم من كثرة

---

(1) سيبويه، الكتاب، ــ3: 337

(2) المبرد، المقتضب، 133:3

(3) ابن يعيش، موفق الدين يعيش ابن علي، شرح المفصل، مكتبة المتنبي القاهرة، 141:5

(4) سيبويه، الكتاب، 338:3، الإستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975، 82/2.

بعضها، ومنها[1]:

1- لاحقة (ز) قالوا في النسب إلى مرو: مروزيّ، وإلى اصطخر:اصطخرزيّ.

2- لاحقة (ر) قالوا في النسب إلى سبك: سبكريّ.

3- لاحقة (س) قالوا في النسب إلى نور: نورسيّ.

4- لاحقة (ل) قالوا في النسب إلى قوّة: قوّتلي بالإبقاء على التاء مخالفاً بذلك القياس، الذي يوجب حذفها.

5-إضافة المقطع الصوتي (او) كالنسب إلى: عجّة، وفجّة، وغزّة، وعنبتة، وفحمة، وطُرّة، وعَقَبة، وعَقْربة، وفيشة، وهي على التوالي: عجّاويّ وفجّاويّ وغزّاوي وعنبتاويّ وفحماويّ و طُرّاوي ّوعقباويّ وعقرباويّ، وفيشاوي.

6-إضافة المقطع الصوتي (ان) وهو من الشيوع ما يقرب معه أن يكون مقيساً، قالوا في النسب إلى برّ: برّانيّ، وجوّ: جوّانيّ، ولحيانيّ في:طويل اللحية، وفي طويل الجمّة: جمّاني، وفي طويل الرقبة: رقبانيّ، وفي كثير الشعر: شعرانيّ[2].

7-إضافة صوت الواو فقط، ويظهر ذلك من تساؤل عبده الراجحي في معرض حديثه عن النسب إلى: وحدة، وقولهم: وحدويّ، فيقول: "فمن أين أتت هذه الواو، فيكون النسب الصحيح هو: وحديّ"[3].

وسيتناول هذا الفصل جملة من الأسماء المنسوبة التي أوردها لسان العرب، ونُعتت بالشذوذ، سواء أكان وصفها بالشذوذ صراحة أم بعبارات موحيةٍ بذلك مثل: وهذا نسب خارج عن القياس، وليس بمطرد، أو ليس من كلام العرب.

وكان الشذوذ واقعاً بزيادة حرف أو تغيير حركة أو حذفها، وقد تكون هذه المنسوبات حكم عليها بالشذوذ لخروجها عن قواعد القياس فقط، أي أنها أسماء منسوبة مستعملة، ولم تخرج عن دائرة الاستعمال، وسوف أورد هذه الأسماء معتمدة

---

[1] الروابدة، الفقراء، محمد أمين، وسيف الدين، النسب إلى الأسماء المنتهية بحركة مديّة، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، 2009، ص3

[2]الروابدة، الفقراء، محمد أمين، وسيف الدين، النسب إلى الأسماء المنتهية بحركة مديَة ،ص3

[3] الراجحي،عبده، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 142.

على معجم لسان العرب مع الرجوع إلى أمّات الكتب من أجل معرفة آراء العلماء في هذه الأسماء.

وسأورد تالياً ما ورد في لسان العرب من شذوذ في باب النسب مرتباً ترتيباً ألفبائياً.

(أَفقِيّ):

ذكر ابن منظور: كذلك آفاق السماء نواحيها، ورجل أُفُقيّ وأَفَقيّ: منسوب إلى الآفاق أو إلى الأُفق، والأخيرة من شاذ النسب، ونقل ابن منظور عن التهذيب: رجل أَفَقيّ بفتح الهمزة والفاء، إذا كان من آفاق الأرض أي نواحيها، و بعضهم يقول: أُفُقيّ بضمهما، وهو القياس[1].

وعدّ سيبويه أَفقِيّ بالفتح من معدول النسب، ووجه القياس هو أُفقِيّ بالضم[2]. وقيل: أَفَقِيٌّ بفتحتين، في النسبة إلى الأُفُق؛ لأنهم قالوا فيه أُفْقٌ بضم الهمزة وسكون الفاء وهو مخفف الأُفُق كعُنُق وعُنْق، ثم جوزوا فيه الأَفَقِي لاشتراك الفُعْل والفَعَل في كثير من الأسماء كالعُجْم والعَجَم والعُرْب والعَرَب والسُّقْم والسَّقَم[3].

ولهذا يبدو لي أن المسوغ للشذوذ هنا هو طلب الخفة بالهروب من الضم إلى الفتح، فلو جاء على الأصل لكان: أُفُقيّ، وفي ذلك توالٍ لضمتين، والضمة من الصوائت الثقيلة في العربية، والفتحة أخف الصوائت.

(أَقْحاطِيّ):

جاء في لسان العرب أن قَحْطان بن أرْفَخشذ بن سام ابن نوح، والنسب إليه على القياس قَحْطانِيّ، وأَقْحاطِيّ على غير القياس، و كلاهما عربي صحيح[4].

---

[1] ابن منظور، اللسان، 10:5

[2] سيبويه، الكتاب 3: 336

[3] الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب،89:2

[4] ابن منظور، اللسان، 7: 374

وجاء أيضا هذا الحكم في القاموس المحيط[1]، وأميل إلى أن (أقحاطيّ) نسب إلى الجمع على الرغم من أن فَعْل صحيح العين تجمع على أَفْعل،إلا أنه ورد أقحاط في جمع القحطاني، قال رؤبة:

دَانَتْ له والسَّخْطُ للسّخّاطِ نِزَارُها ويامِنُ الأَقْحاطِ[2]

(أَمَويّ):

ورد في لسان العرب أن النّسب إلى بني أُمَيّة أُمَوِيّ، وينقل ابن منظور عن ابن سيده: النسب إلى بني أمية أُمَوِيّ، بالضم، على القياس، وأَمَويّ على غير قياس، وينقل أيضاً عن سيبويه: أُميِّيّ على الأصل، أَجروه مُجْرى نُميْريّ وعُقَيْلي، وليس أُميِّيّ بأكثر في كلامهم، إنما يقولها بعضهم، عن الجوهري: ومنهم من يقول في النسبة إليهم أُمييّ، يجمع بين أربع ياءات، قال: وهو في الأصل اسم رجل، وهما أُميتان: الأكبر والأصغر، ابنا عبد شمس بن عبد المناف[3].

وعلل سيبويه وجود صيغة نسب (أُميِّيّ) بأنها الأصل، ولكن تتابع الياءات شكل ثقلاً صوتياً؛ ولهذا حذفت الياء الزائدة، وأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة، لأنك إذ حذفت الزائدة فإنمّا تبقى التي تصير ألفاً كأنه أضاف إلى فَعَل أوفُعَل[4].

وقال ابن السراج في ذلك: أُمَوِيٌّ حذَفوا الياءَ الزائدةَ وأبدلوا اللامَ واواً وبعضهُم يقولُ: أُمّيي[5].

أما أَمويّ بفتح الهمزة وهو وجه الشذوذ في هذا النسب،قال سيبويه: "وسمعنا من العرب مَنْ يقول: أَمويّ، فهذه الفتحة كالضمة في السَهل، اذا قالوا: سُهْليّ"[6]. ويرى حسين الرفايعة أن سيبويه يشير إلى تحقيق أمن اللبس في هذا الشذوذ،

---

(1) الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط2005/8م قحط، ص681.

(2) الزبيدي، تاج العروس، ج9:20

(3) ابن منظور، اللسان، 14: 46

(4) انظر سيبويه، الكتاب 3: 344

(5) ابن السراج، الأصول في النحو، 73:3.

(6) سيبويه، الكتاب، 337:3

فالقياس في النسبة إلى أميّة (أُمَويّ)، فالعرب نسبت إلى بني أميّة على القياس (أُموي)، إلا أنّ هذه النسبة تكون قياساً للعلم المفرد ممّن تسمى بـ (أميّة)، فالقياس في النسب يوقع اللبس بين النسب إلى القبيلة المشهورة من قريش، والعلم المفرد، لذا فإنّ من قال (أُمويّ) فقد نشد تحقيق أمن اللبس، فالنسب إلى بني أمية بالقول (أُمويّ) ولو نسب إلى العلم المفرد (أُمية) كأُمية بن خلف، لجاء بالقياس، ولقال أمويّ، ففرّق بين النسب إلى أميّة علماً على القبيلة، وأميّة علماً لشخص[1].

وقد يكون هذا الشذوذ جاء طلباً للخفة والسهولة، لأن الضمة من الصوائت الثقيلة ولا سيما عندما تكون في المقطع الأول، لذا نجد أن اللهجات العامية اليوم قد تخلصت من صيغة المبني للمجهول لأنه يبدأ بمقطع نواته الضمة.

(بَحْرانيّ):

ورد في لسان العرب في مادة (بحر): "زعم ابن سيده في كتاب المحكم أن العرب تنسب إلى البحر بَحْرانِيّ، على غير قياس، وإنه من شواذ النسب، ونسب هذا القول إلى سيبويه والخليل، رحمهما الله، وما قاله سيبويه قط، وإنما قال في شواذ النسب، ونسب هذا القول إلى سيبويه: تقول في بهراء بهراني وفي صنعاء صنعاني، كما تقول بحراني في النسب إلى البحرين التي هي المدينة، قال: وعلى هذا تلقَّاه جميع النحاة وتأوّلوه من كلام سيبويه، قال: وإنما اشتبه على ابن سيده لقول الخليل في هذه المسألة أعني مسألة النسب إلى البحرين، كأنهم بنوا البحر على بحران، وإنما أراد لفظ البحرين، ألا تراه يقول في كتاب العين: تقول بحرانيّ في النسب إلى البحرين، ولم يذكر النسب إلى البحر أصلاً، للعلم به وأنه على القياس جار. قال: وفي الغريب المصنف عن الزيدي أنه قال: إنما قالوا بحرانيٌّ في النسب إلى البحرين، ولم يقولوا بَحْريّ ليفرقوا بينه وبين النسب إلى البحر[2].

ومن خلال ما سبق، يتضح لنا أن النسب إلى (البحر) هو (بَحرِيّ)، ولو كان بحرانيّ نسباً لبحر لكان شاذاً بزيادة الألف، وقال في ذلك ابن يعيش: "أما بَحْرانِيّ فشاذٌّ، والقياس بَحْريّ، تحذف التثنية في النسبة كما تحذف تاء تأنيث، لكنهم كرهوا

---

[1] الرفايعة، حسين عباس، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، دار جرير للنشر والتوزيع،247

[2] ابن منظور، اللسان ،42:4

اللبس، ففرقوا بين النسب إلى البحر؛ لأن النسبة إليه بَحْريّ، وبين النسب إلى البحرين-والبحرين موضع بعينه- والذي يقول بحرانيّ، نَسَبهُ إلى فَعْلان، كأنهم سموا به على مثال سعدان وسكران فنسبوا إليه للفرق"[1].

ويظهر أن الشذوذ هنا جاء لأمن اللبس بين المنسوب إلى البحرين المدينة والبحر. وأمن اللبس من مطالب العربية.

(**بِصْرِيّ**):

النسب إلى البصرة بَصريّ بفتح الباء ولكن جاء في لسان العرب: "والنّسب إلى البَصْرةِ بِصْريّ وبَصْرِيّ، الأولى شاذة، قال عذافر:

بَصْرِيّة تَزوَّجَتْ بَصْرياً يُطْعِمُها المَالِح والطّرِيّا

... وفي البَصْرة ثلاث لغات: بَصْرة وبِصْرة وبُصْرة، واللغة العالية البَصرة"[2].

وقد جعل سيبويه هذا النسب (بِصريّ) خارجاً عن القياس شأنه شأن دُهريّ وطائيّ وبدويّ. وعدّ سيبويه بِصريّ من معدول النسب[3].

ويرى المبرد أن الوجه في (بَصريّ) بفتح الباء ولكن قيل (بِصريّ) فجاءت الكسرة لوجود الياء[4]، ومن خلال كلام المبرد يتضح أن المسوغ للشذوذ هو التأثير الصوتي، وهو ما يُعرف في الدرس اللغوي الحديث بالمماثلة الصوتية إذ أثرت كسرة الراء في فتحة الباء فقلبتها كسرة.

أما الإستراباذي فسوغ وجود الكسرة بأصل التسمية، فالبصرة عنده مأخوذ من البِصر بكسر الباء، فيقول: "بِصْريّ بكسر الباء، لأنَّ البِصر في اللغة هي حجارة بيض وبها سمّيت البَصْرة، والبِصر بكسر الباء من غير تاء بمعنى البَصرة، فلمّا كان قبل العلميّة بكسر الباء مع حذف التاء، ومع النسبة بحذف التاء كسرت الباء في النسب"[5].

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل،11:6

[2] ابن منظور، اللسان، 67:4

[3] سيبويه، الكتاب 3: 336

[4] المبرد، المقتضب، 143:3

[5] الإستراباذي، شرح الشافية، 81:2.

وأميل مع رأي الخضري أن مسوغ هذا النسب هو اختلاف الحركة بعد صوت الباء في كلمة (بصرة) التي تعد مثلثة الباء، وهذا ما أورده ابن منظور، فمن كسر الباء في نطق "بِصرة" نسب إليه بالكسر، ومن نطق "بَصرة" بالفتح نسب إليها بفتح الباء، ولم يُنسب إلى المضمومة الباء (بُصريّ) لئلا يلتبس بالنسب إلى بُصرى في الشام وبذلك لايكون هذا النسب شاذاً وإنما صار على القياس[1].

(**ثَقَفِيّ**):

ورد في لسان العرب: "قال سيبويه: النسب إلى ثَقِيف ثَقَفِيّ على غير القياس"[2].

ووجه الشذوذ في ذلك حذف الياء، فالقياس ثَقِيفِيّ، إذ يرى سيبويه أن حذف الياء الزائدة من ثقيف ومن سُليم وعُقيل عند النسب خارج عن القياس والوجه في ذلك إبقاء الياء[3].

أما المبرد، فخالف سيبويه وقال بأن حذف الياء من فعيل في النسب جائز، أي يجوز حذفها ويجوز الإبقاء عليها إذ قال: "اعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره، وكانت الياء ساكنة، فحذفها جائز؛ لأنها حرف ميت. وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة، فتجمع ثلاث ياءات مع الكسرة فحذفوا الياء الساكنة لذلك"[4]. وذكر المبرد: "فَأَما قَوْلهم فى الخريبة: خُريبيّ، وفى السليقة: سَليقيّ فَهَذَا بِمَنْزِلَة الذى يبلغ بِهِ الأَصْل؛ نَحْو: لححَت عينه، و {استحوذ عَلَيْهِم الشَّيْطَان} (المجادلة 19) وَالْوَجْه مَا ذكرت لَك فَإِن كَانَت الْيَاء متحركة لم تحذف وَذَلِكَ قَوْلك فى حمير: حميريّ، وفى عَنْبَر: عِنْبِرِيّ"[5].

---

[1] الخضري، محمد الدمياطي الشافعي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، شركة الشرق، الطبعة الأخيرة،271:2

[2] ابن منظور، اللسان، 20:9

[3] انظر سيبويه، الكتاب 3: 338

[4] المبرد، المقتضب 3: 133

[5] المبرد، المقتضب 133:3

ويرى السيرافي أنك مخير في فُعيل –بضم الفاء- بين إثبات الياء وحذفها، فأما في فَعيل بفتح الفاء فليس لك إلا إثبات الياء[1]. ويرى الإستراباذي أنه فرق بينهما لكثرة ماورد من الأول بالحذف في حين أنه لم يرد من الثاني بالحذف، إلا ثقفي[2].

أما ابن قتيبة فيرى أن النسب بحذف الياء (ثَقفيّ) جاء ليحقق أمن اللبس، يقول: "وكذلك إذا نسبت إلى فَعِيْل أو فَعِيْلة، من أسماء القبائل والبلدان، وكان مشهوراً، ألقيت منه الياء نحو ربيعة رَبَعيّ، وحنيفة حَنَفيّ، وثَقِيْف ثَقَفِيّ، وعتيك عَتَكيّ"[3]. أما عباس حسن فقد اعتمد على ما ذكره الأب أنستاس الكرملي من أن حذف الياء ليس شاذاً لورود عشرات الألفاظ المسموعة في هذا الباب، لذا يقرر أمرين:

أولاً: أن النسب إلى "فعيلة" هو "فَعِيليّ" قياساً مطرداً.

ثانياً: أنه يجوز النسب إليها على فَعليّ بحذف الياء، مع شرط اشتهار الاسم المنسوب إليه شهرة فياضة تمنع الخفاء واللبس عن مدلوله إذا حذفت الياء. ثم يقول عباس: إن هذا الرأي حسن، والأخذ به أولى[4].

ويرى المطلبي أن الأمثلة السابقة في شواذ النسب يمكن إدراجها تحت ظاهرة المخالفة الصوتية، وهي مخالفة تتم عن طريق حذف نصف المد المجانس للاحقة النسبة، وهو الياء بسبب أن إحداثية النسبة في العربية تتم عن طريق إلحاق (كسرة + ياء مشددة) بآخر الاسم الذي ينسب إليه، فكأن العربية تجنح إلى إعادة التوازن إلى الكلمة بحذف الياء التي في الحشو، وهذا واضح في كل من رَبَعي، وحَنَفي، وفي أمثلة أخرى يتم حذف نصف المد (الياء)، مع بقاء صوت المد القصير الذي يسبق نصف المد، وهو في الأغلب الفتحة، وهذا مايحدث في: جُهنيّ، سُلميّ،

---

[1] الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 29:2

[2] الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 29:2

[3] ابن قتيبة، أبي محمد عبدالله مسلم، أدب الكاتب، ت:علي محمد زينو، مؤسسة الرسالة بيروت. 2008، ص221

[4] حسن، عباس، النحو الوافي،آوند دانش، ط1، 2004، 617 :4

قُرشيّ[1].ويرى بعض المحدثين أن المعنى والتفريق الدلالي وصعوبة النطق هو السبب في ظهور هذا النمط من النسب الشاذ "ولعلي أرى الأمر منوطاً بالمعنى فما خيف اللبس فيه أبقوا على يائه ومالم يكن كذلك حذفوا منه ما يشاؤون اذ لو حذفنا الياء من مثل (طبيعة) لبقي (الطبع) والنسب إلى اللفظين أحسب أنه يختلف من جهة المعنى لذا أبقوا الياء فقالوا طبيعي ولو حذفوا الياء من مثل (شديدة) لأدغمت الدال بالدال ثم أتى بياء النسب فيكون أولا شددي ثم شدي، فأمر الثقل فيه مما لايطاق، ناهيك عن اختلاف في المعنى، من هنا نعتقد أن مسألة حذف الياء أو الإبقاء عليها ترتبط بشيوع الاسم أو عدم شيوعه"[2].

(حاريٍّ):

ورد في لسان العرب: الحِيرة بالكسر: بلد بجنب الكوفة، والنسبة إليها حِيرِيّ، وحَارِيّ، على غير قياس، وعن ابن سيده أنه من نادر معدول النسب، قلبت الياء فيه ألفاً، وهو قلبٌ شاذٌّ غير مقيس عليه غيره، وفي التهذيب: النسبة إليه حَارِيّ كما نسبوا إلى التمر تَمْرِيّ فأراد أن يقول حَيْرِيّ، فسكن الياء فصارت ألفاً ساكنة. وقال ابن الأثير عن الحيرة: هي البلد القديم بظهر الكوفة. والسيوف الحارية: المعمولة بالحيرة[3]، وقال الشاعر:

فلمّا دَخلنَاه أضَفْنا ظُهُورنا إلى كُلّ حاريّ جديدٍ مُشطبِ[4]

---

[1]المطلبي، غالب فاضل، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات العربية، منشوارت وزارة الثقافة والأعلام، 1984، 287

[2] عبود، رعد هاشم، القاعدة الصرفية، مجلة آداب البصرة، عدد39،2005، 27

[3] ابن منظور،اللسان، حير،4:217

[4] امْرُؤُ القَيْس، ديوان امرِئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، ط2/ 2004م، ص78.

وقد أشار أبو حيان الأندلسي إلى تفريق دلالي بين الصيغتين فقال: "يُقال للثوب حاريّ، وللإنسان حيريّ"[1]. وصرّح بذلك خالد الأزهري: "ثوب حاريّ نسبه إلى الحيرة المهملة فأما الإنسان فحيريّ"[2].

أما الفيروزآبادي فقد قال: إنّ النسبة إلى الحيرة (حاريّ) و(حيريّ)[3]، نلاحظ أنه جعل من حِيْرِيّ وحَارِيّ نسباً صحيحاً، ولم يفرق بينهما في الدلالة.

(حَانوتِيّ):

جاء في لسان العرب في مادة (حنت): "قال أبو حنيفة: النَّسب إلى الحانوت حَانِيّ وحَانويّ، وقال الفراء: ولم يقولوا حانوتِيٌّ، قال ابن سيده: وهذا نسب شاذ البتة، لا أشذَّ منه لأنّ حانوتاً صحيح، وحانيّ وحانوِيّ معتل، فينبغي أن لا يعتد بهذا القول"[4].

وفي هذا النص مسألتان الأولى في قول الشافعي" ان النسب إلى حانوت هو حانيّ وحانويّ ويبدو أن الفرّاء يؤيده في ذلك، وهذا ما خطأه ابن سيده وجعله قولاً لا يعتد به لأن (حانوت) صحيح الآخر، وحانيّ وحانويّ معتلان. والمسألة الثانية التي نلمحها لمحاً وهي أنّ النسب إلى حانة حانيّ وحانويّ، فهل هذان النسبان قياسيان؟

يقول سيبويه بعد أن أورد بيت الشعر:

فكيفَ لنا بالشُّرْبِ إنْ لم تكنْ لنا دَوانِيقُ عِنْد الحانَوِيّ ولا نَقْدُ

والوجه: الحانيّ، كما قال علقمة بن عبدة:

كأسُ عَزيزٍ مِن الأعْنابِ عَتّقها لبَعْض أرْبابها حانِيّة حُومُ

---

[1] الأندلسي، أبوحيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، القاهرة،1988، 632:2

[2] الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط1، 2000، 614:2.

[3] الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة حير، ص382

[4] ابن منظور، اللسان، 2: 26

لأنه إنما أضاف إلى مثل: (ناجية، وقاضٍ)[1]".

فالقياس عند سيبويه في النسب إلى حانٍ (حانويّ) ولم يحكم على حانيّ بالشذوذ، لكن ابن السرّاج يرى أن النسب إلى حانٍ (حانويّ) والكثير حانيّ فهو يرى أنه نسب كثير شائع.

ومما سبق يتضح لنا أن النسب الشاذ فعلاً هو حانويّ وأرجّح أنه من استحداث العامة.

(حُبَلي):

ورد في لسان العرب: "بنو الحُبْلى: بطن، النسب إليه حُبْليّ، على القياس، وحُبَليّ على غيره،... فلان الحُبَلِيّ منسوب إلى حي من اليمن. قال أبو حاتم: ينسب من بني الحُبْلى، و هم رهط عبدالله ابن أبيّ المنافق، حُبَليّ، قال: وقال أبو زيد ينسب إلى الحُبْلى حُبْلَويّ وحُبْليٌّ وحُبْلاوِيّ وبنو الحبلى من الأنصار، قال ابن برّيّ: والنسبة اليه حُبَليّ، بفتح الباء"[2]. ويرى سيبويه أن حُبَليّ من معدول النسب، وقال: وقالوا في بني حبلى من الأنصار حبلي كأنهم فتحوا الباء للفرق بينهم وبين غيرهم[3].

إن القياس في ذلك تسكين عين الكلمة وحذف الألف الرابعة، ووجه الشذوذ هنا تحريك الباء بالفتح[4]. وهذا ما ذهب إليه ابن سيده: إذا نسبنا إلى الثلاثي ساكن الوسط، لم نفعل فيه إلا كسر ما قبل ياء النسب، ولم نحرك الساكن[5].

وأميل هنا إلى قبول رأي حسين الرفايعة الذي يرى أن مسوغ الشذوذ هو التفريق الدلالي وتحقيق أمن اللبس بين من نسب إلى ذلك الحي في اليمن، ومن نسب إلى المرأة الحُبْلى[6].

---

[1] سيبويه، الكتاب، 341:3

[2] ابن منظور، اللسان، حبل، 11: 132

[3] سيبويه، الكتاب، 3: 336

[4] انظر،ابن يعيش،شرح المفصل،12:6

[5] ابن سيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل، المخصص، دار الكتب العلمية بيروت،242:13

[6] الرفايعة، ظاهرة الشذوذ الصرفي، 249

(الحَنِيفيّة):

ورد في لسان العرب: "الحَنيفيّة وهو ضرب من السُّيوف، منسوبة إلى أَحْنَف لأنه أول من عَمِلها، وهو من المعدول الذي على غير قياس، قال الأزهري: السيوف الحنيفية تنسب إلى الأحنف بن قيس لأنه أول من أمر باتخاذها، قال والقياس الأَحْنَفِيّ"[1].

وقد يكون مسوغ الشذوذ هو تحقيق أمن اللبس بين من نسب إلى أحنف (صفة تدل على عيب خَلَقيّ) وبين النسب إلى الأحنف بن قيس.

(خَرْفِيّ):

جاء في لسان العرب: "قال أبو حنيفة: ليس الخريف في الأصل باسم الفصل، وإنما هو اسم مطر القيظ، ثم سمي الزمن به، والنسب إليه خَرْفِيّ وخَرَفِيّ، بالتحريك كلاهما على غير قياس"[2]، والقياس في النسب إلى خريف هو (خَريفي)، ووجه الشّذوذ في ذلك حذف الياء، وتسكين الراء.

ويقول سيبويه" قال بعضهم: خَرْفيّ أضاف إلى الخَريف، وحذف الياء، و(الخَرْفِيّ) في كلامهم أكثر من الخَريفيّ، إمّا أضافه إلى الخَرْف، وإمّا بنى الخريف على فَعْل"[3].وجعل ابن يعيش خَرْفيّ نسباً إلى المصدر (خَرْف) حيث قال: "وقالوا نتاج خَرَفيّ، إذا نتج زمن الخريف. وقد قالوا أيضاً: خَرْفيّ، بسكون الراء، وهو أكثر في الكلام من خَريْفيّ وخَرَفِيّ، وخريفي ّهو القياس، ومن قال خرْفي، بالسكون، فإنه نسب إلى المصدر، وهو الخَرْف"[4].

ويبدو مما سبق أن مسوغ الشذوذ هو اختلاف الأصول المنسوبة إليه بين (خريف) و (خَرْف).

---

[1] ابن منظور، اللسان، 56:9

[2] ابن منظور، اللسان، ،61:9

[3] سيبويه، الكتاب، 312:3

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، 12:6

(دُبْسِيّ):

ورد في لسان العرب: "الدُّبْسِيّ ضرب من الحمام جاء على لفظ المنسوب وليس بمنسوب، ويقال إلى دبس الرُّطب؛ لأنهم يغيرون في النسب ويضمون الدال كالدُّهري والسُهليّ"[1].

ونلاحظ من خلال ما نقله ابن منظور أنّ الياء في "دبسي" قد تكون أصلية في الاسم (دُبسيّ) فهي ليست للنسب فلا شذوذ فيها، وتكون ياء نسبٍ إذا نُسبَ إلى دِبْس الرّطب، وضُمت الدال كما اعتاد العرب على ضم الحرف الأول في النسب، مثل دُهريّ وسُهليّ في النسب إلى دَهْر و سَهْل على غير قياس.

(دَرّيّ):

جاء في لسان العرب:" فأمّا دُرّيّ فمنسوب الى الدُّرِّ، قال الفارسي: ويجوز أن يكون فُعّيْلا على تخفيف الهمزة قلباً، لأن سيبويه حكى عن ابن الخطاب: كوكب دُرِّيّ، قال: فيجوز أن يكون هذا مخففاً منه، وأما دُرِّيّ فيكون على التضعيف أيضاً، وأما دَرَّيّ فعلى النسبة إلى الدُّرِّ فيكون من المنسوب الذي على غير قياس... قال الفراء: من العرب من يقول دِرّيّ ينسبه إلى الدُّرِّ، كما قالوا بحر لُجِّيّ ولِجِّيّ وسُخرِيّ وسِخرِيّ"[2].

جاء في المزهر نقلاً عن ابن قتيبة: وأما الفراء فزعم أن الدُّرِّيّ منسوب إلى الدُّرّ، ولم يجعله على فُعّيْل فيكون وزنه فُعْليّا[3].

فالوجه القياسي إذاً أن يكون النسب إلى الدُّرّ (دُرّيّ)، أما دَرّيّ بفتح الدال فهو نسب على غير قياس، وأما دِرّيّ فهو اسم على وزن فِعّيل غير منسوب. وأميل إلى أن الاسم دُرّيّ ليس اسماً منسوباً بل هو دُريء بالهمز وأبدلت الهمزة ياءً وذلك لقولهم: "دُرّيّ السيف: تلألؤه وإشراقه"[4]، وواضح هنا أن لا نسب في دُرّيّ، أما

---

[1] ابن منظور، اللسان، 75:6.

[2] ابن منظور، اللسان،282:4 .

[3] السيوطي، جلال الدين،المزهر في علوم اللغة،دار الكتب العالمية، ط1، 1998 ،56:2.

[4] ابن منظور، اللسان، 115:15.

دَرّيّ ودِرّيّ فهما اسمان منسوبان إلى الدّر على غير قياس، وكان هذا الشذوذ لأمن اللبس مع الاسم (دُرّيّ).

(رامِيّ):

ورد في لسان العرب: "رامة اسم موضع بالبادية، وفيه جاء المثل: (تسألني برامَتَيْن سَلجما) والنسبة إليهم (راميّ) على غير قياس، قال: وكذلك النسبة إلى رامَهُرْمُز، وهو بلد، وإن شئت هُرْمزِيّ،... قال ابن بري عند قول الجوهري والنسبة إلى رامة (رامِيّ) على غير قياس، قال: هو على القياس، قال: وكذلك النسب إلى الرامَتَيْن رامِيّ، كما يقال في النسب إلى الَزيديْن زيدِيّ، قال: فقوله (رامِيّ) على غير قياس لا معنى له، وكذلك النسب إلى رامهُرْمُز راميّ على القياس"[5].

وذكر المبرّد أن (رامِيّ) هو نسب إلى رام هرمز[6]، وفي الصحاح يذكر الجوهري النسبة إلى رامة (راميّ) على غير قياس، وكذلك النسب في رامتين راميّ كما يقول في النسب إلى رام هرمز (راميّ) على غير قياس[7].

وأرى أن (راميّ) منسوباً إلى رامة لا شذوذ فيه وهو على القياس؛ فهو من المختوم بتاء التأنيث التي تُحذف عند النسب، والنسب إلى رام هرمز هو راميّ أيضاً وهو على القياس لأنه من الأسماء المركبة، لكن يبدو لي أن النسب (هرمزيّ) جاء لأمن اللبس مع راميّ المنسوب إلى رامة، قال الشاعر:

تَزوَّجتها رَامِيّة هُرْمُزيّة بفضلِ الذي أَعطى الأميرُ من الدرّ[8]

(رَقبانيّ):

ورد في لسان العرب: "وهو أرقب: أي غليظ الرَّقبة، ورَقبانِيّ أيضاً على غير قياس، قال سيبويه: هو من نادر معدول النسب"[9]. يقول سيبويه: "فمنه قولهم في

---

[5] ابن منظور، اللسان، 12: 258.

[6] المبرد، المقتضب،4:134.

[7] الجوهري، الصحاح،5:216.

[8] الزبيدي، تاج العروس ،15:282 .

[9] ابن منظور، اللسان، 11: 428.

الطويل الجُمة جُمانِيّ، وفي الطويل اللحية اللحيانيّ، وفي الغليظ الرقبة الرَقبانِيّ، فإذا سميت برقبة أو جُمة أو لحية قلت رَقبيّ ولِحييّ وجُمّيّ ولحويّ، وذلك لأنّ المعنى قد تحول. إنما أردت حيث قلت: جُمانيّ الطويل الجُمة، وحيث قلت اللحياني الطويل اللحية، فلما لم تعن ذلك أجري مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى"[1].

فسيبويه هنا يصرّح بسبب الشذوذ وهو تحقيق أمن اللبس، وذلك من خلال التفريق بين النسب إلى رقبة والنسب إلى طويل الرقبة، أي أن (رَقبانيّ) أعطى النسب فيها معنىً إضافياً، وهو المبالغة في الطول أو الغلظ، ولعل هذه الزيادة في المعنى اقتضت زيادة في حروف النسب، وهذا مغاير لما نقوله في النسب إلى الرقبة كأي اسم آخر، ويؤكد المبرد رأي سيبويه بأن المعنى هو الذي يحكم عملية النسب فيقول: "وكذلك قولك في رجل تنسبه إلى أنه طويل اللحية: لحيانيّ، وفي طويل الجمة: جمانيّ. وفي طويل الرقبة: (رقبانيّ)، وفي كثير الشعر شعرانيّ، فأنما زدت لما أخبرتك به من المعنى"[2].

ويقول ابن يعيش: "الغليظ الرقبة رَقبانيّ، زادوا الألف والنون للمبالغة على هذا المعنى، وهو خارج قياس النسبة، ولذلك لا يستعمل إلا فيما استعملته العرب، ولو نسبت إلى الرقبة لم تقل إلا رقبيّ"[3].

وأكد ذلك السيوطيّ بقوله: "تزاد الألف والنون للمبالغة في أبعاض أجزاء الجسد، وهو يحفظ و لا يقاس عليه غيره، كرقبانيّ وجُمانيّ ولِحيانيّ وشَعرانيّ"[4].

ويؤكد عباس حسن من المعاصرين أن زيادة الألف والنون قبل ياء النسب من المأثور في الكلام الفصيح للدلالة على النسب، ومعه شيء آخر هو زيادة معنى الكلمة قوة، والمبالغة فيه[5].

---

[1] سيبويه، الكتاب 3: 380.

[2] المبرد، المقتضب 3: 144.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل،6:11.

[4] السيوطي، همع االهوامع،3:407 .

[5] حسن، النحو الوافي، 4:630 .

(الروحانيّ):

ورد في لسان العرب: "الرُّوحانِيّ من الخَلْق: نحو الملائكة ممن خَلَق الله روحاً بغير جسد، وهو من نادر ومعدول النَّسب، قال سيبويه: حكى أبو عبيدة أن العرب تقوله لكل شيء كان فيه روح من الناس والدواب والجن رُوحانيٌّ، وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول في النسبة إلى الملائكة والجن رُوحانيّ -بضم الراء- والجمع رُوحانّيون"[1].

وقال الأزهري: "الرُّوحانيون أرواح ليست لها أجسام، هكذا يقال.قال: ولايقال لشيء من الخلق روحانيّ إلا للأرواح التي لا أجساد لها، مثل الملائكة والجن وما أشبههما فأما ذوات الأجساد فلا يقال لهم روحانيون"[2].

وجعل عباس حسن زيادة الألف والنون قبل الياء من المسموع بكثرة وأنها تعطي معنى المبالغة في النسب[3].

ووجه الشذوذ في هذا النّسب زيادة الألف والنون، والقياس (روحِيّ)، وكأن هذه الزيادات اعتاد عليها العرب في النسب لتعطي دلالة أدق، فقد تختلط صيغة النسب رُوحيّ بالمعنى العام أي ما نفخ فيه الروح، أما (رُوحانِيّ) فهي خاصة بالملائكة أو الجن.

(زَبانِيّ):

جاء في لسان العرب:"بنو زَبِينَة: حيّ، النسب إليه زَبانِيّ على غير قياس، حكاه سيبويه كأنهم أبدلوا الألف مكان الياء في زَبينِي"[4].

ويقول في ذلك سيبويه: "إذا سميت رجلاً زبينة لم تقل زباني، ولكن تقول في الإضافة إليه زَبنيّ"[5].

---

[1] ابن منظور، اللسان، (روح)، 2: 146.

[2] الازهري، تهذيب اللغة، 5:145.

[3] حسن، النحو الوافي، 4:407.

[4] ابن منظور، اللسان، زبن 12: 169.

[5] سيبويه، الكتاب،3: 338.

وقال ابن الوراق: وَمن ذَلِك قَوْلهم فِي النّسَب إِلَى زبينة: زباني، وكَان الْقيَاس زَبنيّ، ولَكنهُمْ أبدلوا من الْيَاء ألفا لتخفيف الْكَلِمَة من غير أَن يحذفوا حرفاً، وَيجوز أَن يَكُونُوا خصّوا بِهَذَا ليدلوا على أَن الأَصْل فِيهِ (فعيلة)، وَإِن شِئْت جعلت الْألف عوضاً من حذف الْيَاء من (فعيل)، كَمَا جعلوها عوضاً من إِحْدَى ياءي النّسَب[1].

وهناك من المحديثن من يَرى أنهم أبدلوا من الفتحة ألفاً، أو كأنهم أشبعوا فتحة الباء لتصبح ألفاً، والسبب في ذلك سبب صوتي، بالإضافة إلى كثرة الاستعمال[2].

والذي أميل إليه أن الشذوذ هنا جاء لتحقيق أمن اللبس، وذلك يجعل هذا النسب خاصاً بهؤلاء القوم، وذلك ما ذهب إليه سيبويه آنفاً.

(شَاوِيّ):

ورد في لسان العرب: " ورجل الشَّاويّ صاحب شاء... وإن نسبت إليه رجلاً قلت شائيّ، وإن شئت شاوِيّ كما تقول عَطاوِيّ، وقال سيبويه: هو على غير قياس، ووجه ذلك أن الهمزة لا تنقلب واواً في حدّ النسب، إلا أن تكون همزة تأنيث كحمراء ونحوه"[3]. ويقول سيبويه: وأما الإضافة إلى شاء فشاوي كذلك إنهم يتكلمون به, قال الشاعر:

ولَسْتُ بشَاوِيّ عليه دَمامَة إذا ماغَدا يَغْدو بقَوْس وأسْهُم[4]

وفي الصحاح: النسبة إلى الشاء (شاوِيّ). وإن سميت رجلاً قلت (شائي)، وإن شئت (شاوي). وجاء بقول الراجز:

لايَنْفَعُ الشّاوِيّ فيها شاته [5]

---

[1] ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، (المتوفى: 381هـ)،العلل النحوية، ت: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض / السعودية،ط1، 1420 هـ ، 1999 ، 544.

[2] كميل، محمد خالد أحمد، شواذ النسب في العربية، الظواهر والعلل، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية 2012، 176.

[3] ابن منظور، اللسان، 510:3 .

[4] سيبويه، الكتاب، 367:3.

[5] الجوهري، الصحاح، 88:6.

ونلاحظ من خلال ماجاء به ابن منظور أن النسب القياسيّ إلى شاء هو شائيّ بإثبات الهمزة، ولكن ماجاء مسموعاً هو قلب الهمزة واواً، وكأنه شكل من القياس الخاطئ أو الحمل على ما جاء مهموزا بهمزة التأنيث. وأصل الهمزة في شاء الهاء، فأصلها شَوْهَة بدليل مصغرها شُوَيهة، وقلبت الواو ألفاً وأبدلت الهاء همزةً على غير قياس.

وذكر الأستراباذي: أما الهمزة التي بعد ألف غير زائدة كماء وشاء فإن الألف فيهما منقلبة عن الواو وهمزتها بدل من الهاء فحقها أن لا يتغير، فالنسب إلى ماء مَائيّ بلا تغيير، وكذا كان القياس أن ينسب إلى شاء، لكن العرب قالوا فيه شَاويّ على غير القياس، فإن سمي بشاء فالأجود شَائيّ على القياس، ويجوز شاويّ كما كان قبل العلمية[1].

لذا فالهمزة ليست منقلبة عن واو حتى يقال في النسب إليها شاويّ، ومن هنا عُدّ (شاويّ) نسباً شاذاً ويبدو أن الهمزة هنا حملت على المبدلة من الواو كما في سماويّ من سماء.

(شَتْويّ):

جاء في اللسان: "النّسبة إلى الشتاء شَتْويّ، على غير قياس، وفي الصحاح: النسبة إليها شَتْويٌّ وشَتَويّ مثل خَرَفيّ وخَرْفيّ، قال ابن سيده: وقد يجوز أَن يكونوا نسبوا إلى الشَّتْوَة، ورَفضوا النَّسب إلى الشَّتاء... قال ابن بري: الشَّتْويّ منسوب إلى الشَّتْوة"[2]. و عند سيبويه القياس شَتَويّ.[3]

ومن خلال ما نقل ابن منظور من آراء نجد خلافاً واضحاً في تسويغ هذا الشذوذ، ولعل العلماء يرجحون أن من قال (شَتْويّ) قد نسب إلى (شَتْوة)، ولكن كان الاختلاف فيما إذا كانت (شتوة) مصدر شَتا أم مفرد شتاء. فمن قال إن شتاء جمع نسب إلى مفرده شَتْوة وهذا على القياس، ومن رفض أن تكون الشتاء جمعاً وقال إنها مفرد جعل من (شَتْوة) مصدراً لـــ (شتا) ونسب إلى المصدر.

---

[1] الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 57:2.

[2] ابن منظور، اللسان، 419:14.

[3] سيبويه، الكتاب، 336:3.

(**صِعِقيّ**):

جاء في لسان العرب:" قال سيبويه: قالوا فلان ابن الصَّعِق، والصَّعِقُ صفة تقع على كل من أَصابه الصَّعِق، ولكنه غلب عليه حتى صار بمنزلة (زيد) و (عمرو) علماً كالنجم، والنسب إليه صَعَقِيّ على القياس، و(صِعِقِيّ) على غير القياس؛ لأنهم يقولون فيه قبل الإضافة صِعِق على مايطرد في هذا النحو مما ثانيه حرف من حروف الحلق في الاسم والفعل والصفة في لغة قوم"[1].

وقال سيبويه: "سمعنا بعضهم يقول في الصِّعِق صِعِقِيّ، يدعه على حاله ويكسر الصاد، لأنه يقول صِعِق، والوجه الجيد فيه صَعَقِيّ"[2].

ونلحظ أنّ سيبويه عدّ الصِّعَقيَّ نسبا قياسياً، ولم يصرح بالشذوذ في صِعِقِيّ، لأن هناك من يلفظ صِعِق بالكسر بدلاً من صَعِق بالفتح[3]، وقد يكون الانسجام الصوتي مسوغاً لهذا الشذوذ بأن أثرت الكسرة والياء في صوت الصاد.الأصل: "صَعِق" فكسروا الفاء إتباعاً لكسرة العين ثم ألحقوا ياء النسب.

(طَائِيّ):

ورد في لسان العرب: "وطيّء: قبيلة بوزن فَيْعِل والهمزة فيها أصلية، والنسبة إليها طائيّ لأنه نُسب إلى فعل فصارت الياء ألفاً وكذلك نسبوا الى الحيرة حاريّ لأن النسب إلى فعل فعليّ كما قالوا في رجل من النّمِر نَمَريّ"[4].

ويبيّن سيبويه أن هذا النسب على غير قياس، وجعل القياس هو طَيْئيّ، وجاءت (طائي) فراراً من طَيْئي، وجعلوا الألف مكان الياء[5].

وقال ابن يعيش:" والقياس طيئيّ فقلبوا الياء ألفاً، لانفتاح ماقبلها"[6].

---

[1] ابن منظور، اللسان، صعق 10: 109.

[2] سيبويه، الكتاب 3: 343.

[3] سيبويه، الكتاب، 3: 334.

[4] ابن منظور، اللسان، 115:1.

[5] سيبويه، الكتاب، 3: 371، انظر: شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، 1980، ص، 163 .

[6] ابن يعيش شرح المفصل، 10:6.

ونلاحظ أن ما جاء بهذه الصيغة (الشاذة) هو هروب من الثقل الذي يوجبه التقاء الياءات، طلباً للخفة والسهولة، وقد ذكر ذلك المطلبي عندما بيّن أن المخالفة بين أصوات المد واضحة في النسب، وهذه المخالفة تحدث عن طريق تغير أحد أصوات المد إلى صوت مغاير، ولعل ماحدث في تحول طيئي إلى طائي شيء من هذه المخالفة، ويذكر المطلبي رأي ابن يعيش معلقاً على كلام سيبويه: "وقول سيبويه لا أظنهم قالوا طائي إلا فراراً من طيئي يريد فراراً من اجتماع الأمثال والأشباه وهي الياء والكسرة وياء النسب"[1].

ويرى بعض الباحثين أن السبب في شذوذ طائيّ لأمرين: الأول صوتي، وهو قلب الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها، فقد أشبعوا الفتحة القصيرة لتصبح فتحة طويلة، كما في داويّ منسوب إلى دوّ، والآخر أن كثرة الاستعمال قد سوغت لهم هذا الشذوذ[2].

(عُلْويّ):

ورد في لسان العرب: "العالِية: أماكن بأعلى أراضي المدينة وأَدناها من المدينة على أربعة أَميال، والنّسب إليها عَالِيّ على القياس، و(عُلْوِيّ) نادر على غير قياس، وأنشد ثعلب:

أإن هَبّ عُلْويّ يُعَلَّل فِتْيَةً بنخلة وَهْناً، فاض منك المدامعُ[3]

وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما: "وجاء أَعرابيّ (عُلويّ) جاف" تخريج الحديث. ويرى ابن فارس رأي الخليل بن أحمد الذي يرى أن النسب إلى العالية "على الأصل عاليّ، والمستعمل عُلويّ"[4]، ثم قال"وزعم ابن دريد أنه يقال للعالية عُلْو: اسمٌ لها، وأنهم يقولون قدم فلان من عُلو، وزعم أن النسب إليها عُلْويّ"[5]. فإن صح ما زعمه ابن دريد فلا شذوذ في عُلويّ، إذ يكون النسب إلى عُلو وليس إلى عالية.

---

[1] المطلبي، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات العربية،286 .

[2] كميل، شواذّ النسب في العربية، الظواهر والعلل، 74.

[3] ابن منظور، اللسان، على، 15: 43.

[4] ابن فارس، مقاييس اللغة،92:4 .

[5]ابن فارس، مقاييس اللغة ، 92:4.

وقال الأزهري: "عالية الحجاز أَعلاها بلداً وأشرفها موضعاً، وهي بلاد واسعة، وإذا نسبوا إليها قيل عُلْوِيّ، والأنثى عُلْوِيَّة"[1].

أما ابن يعيش فيقول: "كأنه بنوه على فُعْل، ونسبوا إليه حملاً على ضده، وهو السُّفْل"[2].

وفي معجم البلدان يذكر ياقوت الحموي في النسب إلى العالية: "وإذا نسبوا إليها قالوا عُلْويّ، والأنثى عُلْويّة، على غير قياس، وقد قالوا عاليّ على القياس، وقال الفراء: تركوها ونسبوا إلى المصدر وقالوا: عُلْويّ، فنسبوا إلى العالية على المعنى، فمن ضم فهو إلى العُلُوّ، ومن فتح فهو إلى العَلْو، مصدر علا يعلو عَلْوًا"[3].

(العيدِيّ):

ورد في لسان العرب: "العيدِيّة: نجائب منسوبة معروفة، وقيل: (العِيديَّة) منسوبة إلى عاد بن عاد و قيل إلى عادِيّ بن عاد، إلا أنه على هذين الآخيرين نسب شاذٌّ، وقيل: العيدية تنسب إلى فحل مُنجِب يقال له (عيد) كأنه ضرب في الإبل مرات، قال ابن سيده: وهذا ليس بقوي[4]، وينشد الجوهري لرذاذ الكلبي:

ظَلّتْ تَجُوب بها البُلْدانَ ناجيّة عِيديّةٌ أُرهنتْ فيها الدنانيرُ[5]

وقال: هي نوق من كرام النجائب منسوبة إلى فحل منجب... وقال الأزهري: لا أعرف العيدية في الغنم وأعرف جنساً من الإبل العُقَيليّة يقال لها العِيدية، قال ولا أدري إلى أي شي نسبت"[6].

وأرجّح أن عيديّة منسوب إلى عيد وليس إلى عاد أو عاديّ، وذلك أن النسب إلى عاد عاديّ وإلى عاديّ عادويّ، إذ يندر عن العرب العدول عن الألف إلى الياء، ولكن يكثُر العدول من الياء إلى الألف كما قالوا في حيرة حاريّ.

---

[1] ابن منظور،اللسان،43:15.

[2]ابن يعيش، شرح المفصل،10:6 .

[3] الحموي،ياقوت بن عبدالله، معجم البلدان، دار صادر،بيروت،1995، 671:4.

[4] ابن منظور، اللسان، عود، 3: 461.

[5] ابن منظور، لسان العرب، مادة (عود)، 322:3.

[6] ابن منظور، لسان العرب ،470:3.

(**فَساريّ**):

ورد في لسان العرب: "ورجلٌ فَسَويّ: منسوب إلى فَسا، بلدٌ بفارس، ورجلٌ فساريّ على غير قياس"[1].

ويتضح لنا وجه الشذوذ هنا في زيادة مقطع صوتي وهو(سار)، وقد اعتادت العرب على زيادة مقاطع صوتية قبل ياء النسب، وذلك على غرار مروزي وغيرها، وجاء في القاموس المحيط أن (فَسا) بلاد في فارس، ومنها أبو علي النحوي الفَسَويّ، ومنه الثياب الفَساريّة[2].

وكأنها إشارة إلى أنّ هذا المقطع الصوتي المزيد جاء ليعطي دلالة جديدة للنسب، وهي تحقيق أمن اللبس بين الإنسان والثياب.

لكنه نسب غريب، يظل في النفس منه شيء، فزيادة مقطع (سار) بزيادة السين والراء والفتحة الطويلة بينهما لم يُعهد في النسب، وهذا دفعني إلى البحث في مادة فسس، فوجدت أن "فسّى بلد. قال:

من أهل فسّى ودارا بَجرْدِ

النسب إليه فَسَويّ وفي الثوب فساساوي"[3]، وهذا يدفعني إلى الشك بأن فساساري محرّف عن فساساويّ، فالثانية هي الأقرب في منهج العربية في النسب وذلك أن زيادة المقطع (او) مما أُلف في النسب أما زيادة السين فقد جاءت من تضعيف السين في الأصل (فسّى).

(**قُبطيّ**):

وفي مادة (قبط) في لسان العرب: "القِبط جبل بمصر... رجلٌ قِبْطِيّ، والقُبْطِيّة ثياب كتان بيض رِقاق تعمل بمصر، وهي منسوبة إلى القِبْط على غير قياس، والجمع قُباطِيّ والقِبطيّة قد تُضم؛ لأنهم يغيّرون في النسبة كما قالوا سُهْليّ ودُهْريّ... قال الليث: لما أُلزِمَت الثياب هذا الاسم غيروا اللفظ، فالإنسان قِبطيّ

---

[1] ابن منظور، اللسان، 15: 78.

[2] الفيروزابادي، القاموس المحيط، فسا، ص48.

[3] ابن منظور، اللسان 164:6 .

بالكسر والثوب قُبطِيّ بالضم"[1]. وهذا يدرج أيضاً تحت ضم الحرف الأول لتحقيق أمن اللبس.

وأكد ذلك الفيومي بقوله: " القِبْط – بالكسر -: نصارى مصر، الواحد: قِبْطيّ على القياس، والقُبْطي بالضم ثوب من كتان رقيق يعمل بمصر نسبة إلى القِبط على غير قياس فرقاً بينه وبين الإنسان والثوب، وثياب قُبْطِيّة بالضم أيضاً وجُبّة قُبْطِيّة والجمع قباطِيّ"[2].

(مَرْوَزِيّ):

ورد في لسان العرب: "مرو مدينة بفارس، النسب إليها مَرْوِيّ ومَرَوِيّ مَرْوَزِيّ، الأخيرتان من نادر معدول النسب، وقال الجوهري: النسبة إليها مَرْوَزِيّ على غير قياس، والثوب مرويّ على القياس"[3]. ومن الملاحظ أن وجه الشذوذ زيادة اللاحقة الصوتية " زيّ.

ومن خلال ما نقله ابن منظور فإنّ الشذوذ في مَروزيّ، للتفريق بين الإنسان والثوب ونحوه، فيقال: إنسان مروزي، وثوبٌ مرويٌّ.

أما الشيخ خالد الأزهري فيرى أنّ مَرْوِيّ منسوبة إلى "مرو"، أما مَرْوَزِيّ فمنسوبة إلى المروة[4]. وهي إشارة من الشيخ للتفرقة بين النسبتين من أجل إزالة اللبس.

(مَنبجانِيّ):

ورد في لسان العرب: "ومَنْبِج موضع، قال سيبويه: الميم في مَنْبِج زائدة منزلة الألف؛ لأنها إنما كثرت مزيدة أولاً، فموضع زيادتها كموضع الألف، وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولاً في الاسم والصفة، فإذا نسب إليه فتحت الباء، قلت كساء

---

[1] ابن منظور، اللسان، 373:7.

[2] الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، باب القاف،488:2.

[3] ابن منظور، اللسان، مرا ، 276:15.

[4] الازهري، شرح التصريح على توضيح،337:2.

مَنْبَجانِيّ أخرجوه مُخرج مَخْبرانيّ ومَنظرانيّ، قال ابن سيده: كساء منبَجانيّ منسوب إليه، على غير قياس"[1].

وقال الجوهري: مَنْبِج اسم موضع والنسبة إليه (مَنبَجانيّ) بفتح الباء[2]، أي لم يعد صاحب الصحاح (منبَجانيّ) بالفتح شاذة.

وذكر الزبيدي: كِساءُ مَنْبَجانيّ أخرجوه مُخْرج مَخْبَرانيّ ومَنْظَرانيّ... وقال ابن قُتَيبة في أدب الكاتب: كساء منبجانيّ ولايقال: أَنْبَجانيّ؛ لأنه منسوب إلى مَنْبِج وفتحت باؤه لأنه أُخْرِجَ مُخْرَجَ مَنْظرانيّ ومَخْبَرانِيّ[3].

ويرى بعض الباحثين أنّ كثرة الاستعمال هي التي سوّغت هذه النسبة[4].

ويبدو لي أنّ مسوغ الشذوذ في هذا النسب تحقيق أمن اللبس، بين ما نسب إلى اسم الموضع (مَنْبج)، و ما نُسب إلى الكساء المصنوع في هذا الموضع.

(هَاجِرِيّ):

يقول ابن منظور: "فأما (هَجَر) التي ينسب إليها القلال الهَجَرية فهي قرية من قرى المدينة، والنسب إلى هَجر هَجَريّ على قياس، وهَاجِرِيّ على غير قياس، قال:

ورُبَّتَ غارَةٍ أوضَعْت فيها كَسَحٍّ الهاجِريّ جَريم تَمِر

ومنه قيل للبناء: هاجريّ. والهجر والهجير: موضعان. وهاجر قبيلة، أنشد ابن الأعرابي:

إذا تَركَتْ شُرْبَ الرّثِيئةِ هاجِرُ وهَكَّ الخَلايا، لم تَرِقَّ عُيُونُها"[5]

هذا يعني أن البناء القياسيّ استعمل إلى جانب البناء الشاذ، والصيغتان ذات سمة تداولية؛ لأن المعنى يتحقق من النسب بالصيغتين القياسية والشاذة، وربما كان للشاذة الشيوع أكثر من الصيغة القياسية.

---

[1] ابن منظور، اللسان، 2: 372.

[2] الجوهري، الصحاح، 365:1.

[3] الزبيدي، تاج العروس، 227:6.

[4] كميل، شواذ النسب، 72.

[5] ابن منظور، اللسان، هجر، 257:5.

ويبدو أنّ من قال "هَاجرِيّ" كأنه نسب إلى هَاجر إمّا توهماً منه، أو لتحقيق أمن اللبس بين النسب إلى اسم علم "هاجر"، وبين من نسب إلى هَجَر اسم مكان، ووجه الشذوذ هنا زيادة صوت الألف، وورد ذلك أيضاً في الصحاح أن النسب إلى هَجَر هو هَجَريّ، وهاجريّ نسب على غير قياس[1].

(**هَدوَيّ**):

ذكر ابن منظور: "الهَدْأَة موضع بين مكة والطائِف... والنّسبُ إليه هَدَوِيٌّ، شاذ من وجهين: أَحدهما تحريك الدال والآخَر قلب الهمزة واواً"[2].

ويبدو لي أنّ المسوغ لهذا الشذوذ هو الهروب من ثقل الهمزة أي من باب التخفيف.

---

[1] الجوهري، الصحاح مادة(هجر)،852:2.

[2] ابن منظور، اللسان، 180:1.

الفصل الثاني
الشذوذ في باب التَّصغير

يأتي التصغير في الكلام على ثلاثة أبنية وهي: "فُعَيْل"، و"فُعَيْعِل"، و"فُعَيْعِيل"، فأمّا "فُعَيل" فيكون تصغيراً لما كان عدَّة حروفه ثلاثة أحرف، وهو أدنى التصغير، لا يكون مصغَّر على أقلّ من فُعَيل نحو جُبَيْل، وأما "فُعَيْعل" فيكون وزناً وبناءً لتصغير ما كان على أربعة أحرف، وذلك نحو "جُعَيْفر"، فإذا كانت العدة على أربعة أحرف صار التصغير على مثال "فُعَيْعل"، تحركن جُمَعَ أو لم يتحرّكن، اختلفت الحركات أو لم تختلف، وأما "فُعَيْعيل" فيكون وزناً لتصغير ما كان على خمسة أحرف، وكان الرابع منه واواً أو ألفاً أوياءً. ذلك نحو قولك في "مِصْباح": "مُصَيْبيح" و"قِنْديل": قُنَيْديل[1].

وقد استخدم علماء الصرف مصطلح التحقير للدلالة على التصغير، فقال ابن يعيش: "اعلم أنّ التصغير والتحقير واحد، وهو خلاف التكبير والتعظيم، وتصغير الاسم دليل على صغر مسماه، فهو حلية وصفة للاسم، لأنك تريد بقولك رُجَيْل رَجلاً صغيراً، وإنما اختصرت بحذف الصفة، وجعلت تصغير الاسم والزيادة عليه علماً على ذلك المعنى"[2].

وللتصغير معانٍ متعددة منها: تقليل ذات الشيء، وتقليل كمية الشيء، وتقريب الزمان، وتقريب المنزلة، والتحبّب[3].

لقد ضبط علماء اللغة القدامى التصغير بوضع قواعد واضحة له، إلا أن هناك مجموعة ألفاظ قد خرجت عن هذه القواعد، وسيتناول هذا البحث ما أورده ابن منظور في لسان العرب من هذه الألفاظ:

---

[1] سيبويه، الكتاب، 415:3.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، 113:5 .

[3] الحملاوي، الشيخ أحمد، شذا العرف في فن الصرف، ضبط وشرح، د.محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية بيروت،2001،ص:148 .

(تصغير المؤنث)

إن القياس في تصغير كل مؤنث على ثلاثة أحرف زيادة تاء التأنيث بعد تصغيره، فقد ذكر سيبويه في باب تصغير المؤنث: "اعلم أن كلّ مؤنّث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء، وذلك في قولك قَدَم قُدَيْمَة، وفي يد: يُدَيَّة"[1]، واشترط سيبويه عند إضافة الهاء عند تصغير المؤنث الثلاثي أن لا يؤدي إلحاق التاء إلى لبس، وألا يكون هذا المصغر الثلاثي وصفاً للمذكر في أصل وضعه[2].

وقال المبرد:"اعلم أنّه ما كان من ذلك، لا علامة فيه، فإنّك إذا صغّرته ألحقته هاء التأنيث التي هي بالوصل تاء، وإن كان بهاء التأنيث ثلاثة أحرف فقد ذهب منه حرف؛ لأن الهاء لايعتد بها، فيلزمك في التَّصغير رد ذلك الحرف"[3].

ولكن جاء في معجم لسان العرب ما صُغّر من المؤنث، ونُعت بخروجه عن القياس، لعدم وجود الهاء الدالة على تأنيثة، وهذه الأسماء المصغّرة هي:

1_(**حُرَيْب**):

ورد في لسان العرب في مادة "حرب": "الحَرْبُ نَقِيضُ السِّلم أُنثى، وأَصلُها الصِّفة كأنها مُقاتَلة حَرْب، هذا قول السيرافي، وتصغيرها (حُرَيْب) بغير هاءٍ روايةً عن العَرَب؛ لأنها في الأصل مصدر، ومثلها ذُرَيْع وقُوَيْس وفُرَيْس،... كلّ ذلك تأنيث يُصغَّر بغير هاء. قال و(حُرَيْب) أَحد ما شَذّ من هذا الضَّرب، وحكى ابن الأعرابي فيها التذكير وأنشد:

وهْوَ إذا الحَرْب هَفا عُقابُه كَره اللِّقاءِ تَلْتَظِي حِرابُه

قال والأَعرَف تأنيثها وإنما حكاية ابن الأعرابي نادرة، قال وعندي أَنه إنما حَمَله على معنى القتل أو الهرج وجمعها حُرُوب. الأزهري: أَنّثوا الحَرْب، لأنهم ذهبوا بها إلى المُحارَبة، وكذلك السِّلْم، والسَّلَمُ يُذهب بهما إلى المسالمة فتؤنث"[4].

---

[1] سيبويه، الكتاب، 481:3.

[2] سيبويه، الكتاب، 230:2 .

[3] المبرد، المقتضب، 238:2.

[4] ابن منظور، اللسان، 301:1.

وذكر المبرد: "وكذا قولهم في تصغير الحرب: (حُرَيْب)، إنمّا المقصود المصدر من قولك: حربته حرباً، فلو سمينا امرأة حرباً أو ناباً، لم يجز في تصغيرها إلا حُرَيْبة ونُيَيْبة"[1]. وذكر الزبيدي: حرب مؤنثة وعلى هذا فإنه لا بدّ من وجود الهاء في التصغير[2]. ويقول أيضاً ابن يعيش: "وأمّا الحرب فمصدر وصف به كقولهم رجل عدل، وكان الأصل مقاتلة حرب أي حاربة للمال والنفس ثم حذف الموصوف، وقيل حرب كما قيل عدل"[3].

ونلاحظ مما سبق أنّ مَن صَغر (حَرْب) على (حُرَيْب) دون هاء، حمله على معنى القتال أي معنى التذكير، أو غلب التذكير؛ لأن (حرب) تذكّر وتؤنث، وأعتقد أنه من باب الخفة.

2- **(دُرَيْع)**:

ومما يؤكد ماسبق ما جاء أيضاً في مادة (درع): "الدِّرْع هو لَبُوس الحديد، تذكر وتؤنث،... وتصغير دِرْع (دُرَيْع)، بغير هاء، على غير قياس؛ لأَن قياسه بالهاء، وهو أحد ما شذّ من هذا الضرب"[4]، فربما كان تصغيرها على (دُرَيْع) بالنظر إلى تذكيرها، ولا أستبعد أن يكون ذلك تمييزاً له عن (درع) المرأة وهو قميصها، فقد ذكر بعض العلماء أن هذا أيضاً يذكر ويؤنث[5].

3- **(ذُوَيْد)**:

وجاء في لسان العرب في مادة (ذود): الذَّوْد للقطيع من الإبل الثلاث إلى التسع، وقيل: ما بين الثلاث إلى العشر قال أبو منصور: ونحو ذلك حفظته عن العرب وقيل من ثلاث إلى خمس عشرة وقيل إلى عشرين وفُويق، ثم نقل ابن منظور عن ابن سيده: الذَّود مؤَنث وتصغيره بغير هاء على غير قياس، توهموا به

---

[1] المبرد، المقتضب،2: 240.

[2] الزبيدي، تاج العروس، حرب، 2:249.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل،5:127 .

[4] ابن منظور، اللسان،8:81 .

[5] ابن منظور، اللسان، 8:81 .

المصدر، قال اللغويون: الذود جمع لا واحد له من لفظه كالغنم، وقال بعضهم: الذود واحد وجمع[1].

ومن خلال مانقله ابن منظور نلاحظ أن "ذود" تطلق على المفرد والجمع، مما أدخل تصغير(ذَوْد) باللبس، حيث التصغير القياسي لذود (ذُوَيْدة)، وهذه اللفظة تدل على المفرد المؤنث أيضاً، مما أدى إلى اللبس، فجاءت (ذُوَيْد) من دون الهاء، وذلك لتحقيق أمن اللبس بين تصغير الجمع والمفرد المؤنث. وهذا ما ذكره الدكتور حسين الرفايعة حين قال: فلو قالت العرب (ذُوَيْدة) لظنّ أنّه دالّ على المفرد المؤنث، وبهذا يقع اللبس بين المفرد والجمع، فحذفت الهاء عند التصغير، ليتحقق أمن اللبس بين تصغير الجمع المشهور، والمفرد المؤنث[2].

4- **(فُرَيْس)**:

وفي مادة "فرس" في لسان العرب: " الفَرَس واحد الخيل، والجمع أَفراس، الذكر والأنثى في ذلك سواء، ولا يقال للأنثى فيه فَرَسة، قال ابن سيده: وأَصله التأْنيث، فلذلك قال سيبويه: وتقول ثلاثة أَفراس إذا أَردت المذكر، ألزموه التأنيث وصار في كلامهم للمؤنث أكثر منه للمذكر حتى صار بمنزلة القدم، قال: وتصغيرها (فُرَيْس) نادر، وحكى ابن جني فَرَسة. الصحاح: وإن أردت تَصغير الفَرس الأُنثى خاصة لم تقُل إلا فُرَيْسة، بالهاء"[3].

وقال المبرد في ذلك: "والفرس يقع للمذكر والأنثى. فإن قصدت إلى الذكر قلت: فُريْس، وإن قصدت إلى الأنثى، قلت: فُرَيْسة" [4].

وعلى ذلك، فالفرس تذكر وتؤنث، فمن أراد تصغير المذكر قال: فُرَيْس، ومن قصد المؤنث قال: فُرَيْسة، وعلى ذلك فلا شذوذ فيه ولا ندرة.

---

[1] ابن منظور، اللسان، ذود، 167:3.

[2] الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، 227.

[3] ابن منظور، اللسان، فرس، 159:6.

[4] المبرد، المقتضب، 235:2.

5-(**قُوَيْس**):

يقول ابن منظور في مادة "قوس": "القَــوْس: معروفــة، عجميــة وعربيــة، الجوهري: القَوْس يُذكَّر ويؤَّنث، فمن أَنَّث قال في تصغيرها قُوَيْسة، ومن ذكَّر قــال قُوَيْس. وفي المثل: هو" من خير قُوَيْس سَهْماً"، ابن سيده: القَوْس التي يُرْمى عنهــا، أُنثى، وتصغيرها قُوَيْس، بغير هاء، شذَّت عن القياس، ولهــا نظــائر قــد حكاهــا سيبويه"[1].

وقد أكد سيبويه بأنّ (قُوَيْس) شذّت عن القياس[2].

وذكر الزبيدي: "القوس كلمة مؤنثة، وقد تُذكر، فَمن أَنث قال فــي تصــغيرها (قُوَيْسة)، ومن ذَكّر قال (قُوَيْس)"[3].

ويبدو لي كما ذكرنا سابقاً أن الخلاف بين التذكير والتأنيث للفظة (قوس) أيضاً فتحت باب الخيار، فمن حذف الهاء حذفها من باب تذكيره لهذا االلفظ، ومــن ثبــت الهاء فهذا لأنه أنث (قوس)، أو أنه حَمل (قوس) على معنى التذكير وحذف الهــاء، وقد عزز ذلك رأي الأنباري في هذه المسألة، إذ حملها على معنى التذكير:"إنما لم تلحق التاء في التصغير ما كان ثلاثياً لأنه أُجري مجرى المذكر، لأنّه فــي معنــاه، وذلك لأنّ القوس في معنى العود"[4].

5-(**نُيَيْب**):

وفي مادة (نيب)، ذكر ابن منظور أن تصغير النَّاب وهي المسنّة من الإبل: "نُيَيْب، بغير هاء، وهذا على نحو قولهم للمرأة: ما أنتِ إلاَّ بُطَيْن"[5]. وذكر سيبويه:

---

[1] ابن منظور، اللسان، القوس، 6: 185.

[2] سيبويه، الكتاب، 3: 483.

[3] الزبيدي، تاج العروس، قوس، 407:16.

[4] ابن الأنباري،عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 316.

[5] ابن منظور، اللسان، نيب،774:1.

"أنّهم قالوا نُيَيْب لأنّهم جعلوا الناب الذكر اسماً لها حين طال نابها على نحو قولك للمرأة: إنّما أنت بُطَين، ومثلها أنت عينُهم فصار اسماً غالباً"[1].

وقال المبرد في تصغير ناب: " فأما قولهم في الناب من الإبل: (نُيَيْب). فإنما صغروه بغير هاء؛ لأنها به سُمّيت، كما تقول للمرأة: ما أنت إلا رُجَيْل، لأنك لست تقصد إلى تصغير الرجل"[2].

أما ابن يعيش فأشار إلى أن هناك دلالتين لكلمة ناب، وذلك أن كلمة الناب تطلق على (السن)، وتطلق على المسنة من الإبل، فقد يكون هناك نوع من الخلط بينها عند التصغير، حيث قال: "فأما الناب من الإبل فإنما قالوا (نُيَيب) لأن الناب من الأسنان مذكر، وإنما قيل للمسنة من الإبل ناب لطول نابها فكأنهم جعلوها الناب من الاسنان"[3]. وهنا يبدو أنّ من صغّر بغير الهاء نظر إلى أصل التسمية وهي الناب من الأسنان وهو مذكر.

يتضح لنا من هذا العرض للأسماء الثلاثية المؤنثة التي كان خروجها عن القياس بسبب حذف التاء منها عند التصغير، أن هذه الأسماء قبلت التذكير والتأنيث، فمن غلب التذكير حذف التاء، فكانت هذه الألفاظ ضمن دائرة القياس ولا تعد شاذة.

وأكد هذا الرأي الدكتور عبد الصبور شاهين:"هذه الألفاظ جمعياً تصغر دون تاء شذوذاً، رغم أنها مؤنثة، فإذا عدّ بعضها مذكراً فلا موجب للتاء، ويصبح تصغيره من دونها قياساً مثل حَرب حُرَيْب، ودرع دُرَيع"[4].

تصغير ليَلة (لُيَيْلَة):

يقول ابن منظور: "وتصغير لَيْلةٍ (لُيَيْلَة)، أَخرجوا الياء الأخيرة من مَخْرجها في الليالي،... قال الفراء: لَيْلة كانت في الأَصل لَيْلِية، ولذلك صغَّرت لُيَيْلَة، ومثلها الكَيْكَة البيضة كانت في الأصل كَيْكِية، وجمعها الكَياكي. أبوهيثم:... ضد اليوم ليلة وجمعها ليال، وكأن الواحد لَيْلاة في الأصل، يدل على ذلك جمعهم إياها اللّيالي

---

[1] سيبويه، الكتاب، 481:3 .

[2] المبرد، المقتضب، 234:2.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، 127:5 .

[4] شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: 158.

وتصغيرهم إياها لُيَيْلَيَة،... قال ابن سيده:... الليل واحدته ليلة والجمع لَيال على غير قياس، توهَّموا واحدته لَيْلاه، ونظيره ملامح ونحوها مما حكاه سيبويه وتصغيرها لُيَيْلَيَة شَذّ التحقير كما شذّ التكسير، هذا مذهب سيبويه في كل ذلك وحكى ابن الأعرابيّ ليلاه، وأنشد:

في كلِّ يَوْمٍ ما وكلِّ لَيْلاه حتى يقول كلُّ راءٍ إذ رآه[1]

ووجه الشذوذ في ذلك هو زيادة الياء، والقياس فيها (لُيَيْلة)، وأكد ذلك سيبويه[2]. وذكر المبرد تصغير لَيْلة هو من الأسماء التي يخالف تصغيره مكبره[3].

وذكر الأستراباذي: "وقالوا في تَصغير لَيْلة لُيَيْلَيَة بزيادة الياء، كما في أُنيسيان، وكأنه تصغير لَيْلاه"[4].

ويتضح لنا مما سبق أن هذه الصيغة الشاذة من التصغير جاءت نتيجة توهم الأصل من ليلة، وهو لَيْلاه، وإن كان هذا الأصل المستغنى عنه مهملاً، أو لم يُسمع به بشكل معروف، إلا أن الرفايعة يرى في هذا التصغير إحياءً للأصل (ليلاه) وإشارة لوجوده الحقيقي، وذلك لأن التصغير يَرُدّ الأسماء إلى أصولها[5].

تصغير إنسان: (أُنَيْسيان)

نقل ابن منظور في مادة "أنس": "الإنسان أصله إِنْسِيانُ؛ لأن العرب قاطبة قالوا في تصغيره: أُنَيْسِيان، فدلت الياء الأخيرة على الياء في تكبيره، إلا أَنهم حذفوها لما كثر في كلامهم. وفي حديث ابن صَيَّاد: قال النبي، صلى الله عليه وسلم، ذات يوم: انْطَلِقوا بنا إلى أُنَيْسيان قد رأَينا شأْنه، وهو تصغير إنسان، جاء شاذاً على غير قياس، وقياسه أُنَيْسان، قال: وإذا قالوا (أناسين) فهو جمع بيّن مثل بُسْتان وبَساتين... قال الجوهري: وتقدير إنْسانٍ فِعْلان وإنما زيد في تصغيره ياء كما زيد

---

[1] ابن منظور، اللسان ، 11: 607.

[2] سيبويه، الكتاب 2: 481.

[3] المبرد، المقتضب، 2: 278.

[4] الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 1:227.

[5] الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، 230.

في تصغير رَجل فقيل رُوَيْجل، وقال قوم: أَصله إنْسيان على إفعِلان، فحذفت الياء استخفافاً لكثرة ما يجري على ألسنتهم، فإذا صغّروه ردّوها لأن التصغير لايكثر"[1].

وهذه الكلمة مُختلف في أصلها، فيرى الكوفيون أنّ (إنْسَان) وزنه "إفْعَان" لأن الأصل في إنْسَان إنسِيَان على إفعلان من النَّسْيان، وحذفت الياء التي هي لام الكلمة لكثرة الاستعمال، والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم والدليل على ذلك تصغيره على أنيسيان، فردوا الياء في حال تصغير؛ لأن التصغير يَرُدّ الأشياء إلى أصولها.

وذهب البصريون إلى أن (إنسان) وزنه (فِعْلان) لأنه مأخوذ من الإنس، وأن الياء زيدت في "أنيسيان" على خلاف القياس، كما زيدت في قولهم ليلية في تصغير ليلة وعشيشية في تصغير عشية وكقولهم على خلاف القياس مغيربان في تصغير مغرب، إلى غير ذلك مما جاء على خلاف القياس فلا يكون في ذلك حجة[2].

ويبدو لي أن زيادة الياء على غير قياس في عدة أبنية للتصغير، تجعل رأي البصريين أقرب للصحة، ولو قلنا بوجودها أصلا في كلمة إنسان فكيف نفسر وجودها في (ليلة وعشية ورجل ودرهم).

وربما كان هذا الشذوذ لتحقيق أمن اللبس بين دلالات هذا الحرف، فالإنسان يطلق على الرجل والمرأة ممن يعقل، والإنسان: المثال الذي يرى في سواد العين، فلو صُغّر كلّ منهما على القياس لوقع اللبس بين الدلالتين، لهذا فرقوا بينهما بزيادة مبنى (إنسان) عند التصغير بالياء، فيما يطلق على الرجل والمرأة وجاؤوا بالقياس فيما دلّ على مثال العين[3].

تصغير (عَشِيّة)

نقل ابن منظور عن الأزهري: " كلام العرب في تصغير عَشِيَّة عُشَيْشِيَة، جاء نادراً على غير قياس، ولم أسمع عُشَيَّة في تصغير عَشَيَّة، وذلك أن عُشَيَّة تصغير

---

[1] ابن منظور، اللسان، 7:6.

[2] الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار احياء التراث العربي،ج 809:2.

[3] الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، 223.

العَشْوَة، وهو أَول ظُلمة الليل، والعَشِية هي النار، فأرادوا أن يفرقوا بين تصغير العَشِيَّة وبين تَصغير العَشْوَة"[1].

ويتضح من خلال ما نقله ابن منظور عن الأزهري أن مسوغ الشذوذ هو تحقيق أمن اللبس بين مَن صَغّر (عَشية) وهي النار، ومن صَغّر (عَشْوة) وهي أول ظلمة الليل. وعزز ذلك الدكتور عبد الفتاح الحموز بأنه قيل في مصغر عَشِيّة (عُشَيْشة) لئلا يلتبس بعُشَيّة مصغر (عَشْوَة)[2].

تصغير درهم:دُرَيهيم

ورد في لسان العرب: "الدِّرهَم والدِّرهِم: لغتان... قالوا في تصغيره دُرَيْهيم، شاذة، كأَنَّهم حقَّروا دِرْهاماً، وإِن لم يتكلموا به، هذا قول سيبويه، وحكى بعضهم دِرْهام، قال الجوهري: وربما قالوا دِرْهام، قال الشاعر:

لو أنَّ عِنْدي مائتي دِرْهِام لجاز في آفاقها خاتامي"[3]

ويقول سيبويه في ذلك: "ومن العرب من يقول صُغَيِّير ودُرَيْهيم، فلا يجيء بالتصغير على صَغير ودِرهم، كما لم يجئ "دَوانِيق" على دَانق، فكأَنّهم حقّروا "دِرْهاماً" و"صِغيَاراً"[4].

ومن خلال ما سبق نلاحظ أنّ هناك من قال بوجود (دِرهام) وسمع استعماله في الشعر ولهذا صَغر (دُرَيْهيم)، ومن لم يقل بوجود هذه الصيغة (درهام) جعله تصغيراً شاذاً. وقد فسّر بعض المحدثين وجود هذا التصغير الشاذ في ضوء تحقيق أمن اللبس بين الاسم، والعلم، فالدرهم جزء من اثني عشر جزءاً من الأوقية، والدرهم يطلق علماًعلى شخص، فصغروا "درهما " بمعنى الجزء على غير قياس، وصَغّروا مادلّ على علم على القياس[5].

---

[1] ابن منظور، اللسان، عشا، 15: 61.

[2] الحموز، د عبد الفتاح، التصغير في مظان النحو واللغة، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثالث، العدد الثاني1988، ص:159.

[3] ابن منظور، اللسان، 200:12، انظر: الجوهري، الصحاح، 1919:5.

[4] سيبويه، الكتاب، 3: 425.

[5] الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي،222.

تصغير مُقْعَنسِس: مُقَيعِيس

ورد في لسان العرب: " قال المبرد: وكان سيبويه يقول في تصغير مُقْعَنْسِس مُقَيْعِس ومُقَيْعِيس، وقال:و ليس القياس ماقال؛ لأن السين ملحقة فالقياس قُعَيْسس وقُعَيْسِيس، حتى يكون مثل حُرَيْجم وحُرَيْجيم في تحقير مُحْرَنْجِم"[1].

وهذه المسألة لم يتفق عليها المبرد وسيبويه، إذ ذهب سيبويه إلى أن الميم أصلية وعند المبرد زائدة. فقال سيبويه تصغير "مُقْعَنْسِس" على "مُقَيعيس" أو "مُقيعِس" بحذف النون وإحدى السينين[2]، ولكن المبرد قال: "وليس القياس عندي ما قال، لأنّ السين في مُقْعَنِسس مُلحقة، والملحق كالأصلي، والميم غير ملحقة، فالقياس قُعَيْسس وقُعَيْسِيس"[3].

تصغير رجل:رُوَيْجِل

جاء في اللسان في مادة "رجل": الرجل الذكر من نوع الإنسان خلاف المرأة، وتصغيره "رُجَيْل" و"رُوَيْجِل"، على غير قياس، حكاه سيبويه. ونقل ابن منظور عن التهذيب: تصغير الرجل "رُجَيْل"، وعامَّتهم يقولون رُوَيْجِل صِدْق ورُوَيْجل سوء، على غير قياس، يرجعون إلى راجل لأن اشتقاقه منه، كما أن العَجِل من العاجل والحَذِر من الحاذر، والجمع رجال[4].

ويقول الزبيدي: "رُجَيْل على القياس، ورُوَيْجل على غير قياس كأنَّه صغر راجلاً ومنه الحديث: أفْلَح الرُّوَيْجِل إن صَدَقَ"[5].

وذكر ابن يعيش: ومن التصغّير الشاذ قولهم رُوَيْجل في تصغير رجل، فقياسه (رُجَيْل)، كأنهم صغروا (راجلا) في معنى رجل وإن لم يظهر في الاستعمال، كما

---

[1] ابن منظور، اللسان، 6: 178.

[2] سيبويه، الكتاب، 3:3.

[3] المبرد، المقتضب، 2: 245.

[4] ابن منظور، اللسان،266:12.

[5] الزبيدي، تاج العروس، جـ29/34.

قالوا رجل في معنى راجل، فكأنهم صغروا لفظاً وهم يريدون آخر والمعنى فيهما واحد[1].

ونقل السيوطي عن أبي حيان: "وقد يستغني بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل، كقولهم في مغرب مُغَيْربان، وفي عُشْية عُشَيْشة، وفي العشاء عُشيّان، وفي ليلة لُييلية ورَجل رُوَيْجل كأنه صَغّر مُغربان وعشاة وعشيان وليلاه وراجل"[2].

وذهب ابن جني إلى أنّ (رويجل) هو تصغير راجل على وزن فاعل وليس تصغيراً للرَجُل، حيث قال:" رُويْجل فهذا ليس بتحقير رَجُل لكنه نقله من(فعُل) إلى (فاعل) فصار إلى راجل ثم حينئذ قال في تحقيره: رُوَيْجل"[3].

أما الدكتور عبد الفتاح الحموز فذهب إلى أن مسوغ الشذوذ في هذه المسألة تحقيق أمن اللبس حيث قال: ومنها رُوَيْجل في رجل على الرغم من أنّه تصغير راجل لتحقيق أمن لبسه برُجَيْل مصغر رَجْل ومصدر رَجِل أو رَجَل[4].

أمّا الرفايعة فأشار إلى أنّ المعاجم العربية أكدت أن (رَجُل) و(راجل) نفس المعنى، ولم يستبعد الرفايعة سبب الشذوذ لتحقيق أمن اللبس بين (رَجُل) و(رَجَل بمعنى النزو)، فتصغيرهما –رغم اختلاف الدلالة بينهما- "رُجَيْل"، فلما استوى البناء التصغيري فيهما أخرجوا رَجُلاً نحو رُويجل لتحقيق أمن اللبس بينهما[5].

الشذوذ وتصغير جمع التكسير:

يقول المبرد: "اعلم أنك إذا صغّرت جمعاً على بناء من أبنية أدنى العدد أقررت اللفظ على حاله. فإن صغّرته وهو بناء للكثير رددته إلى أدنى العدد إن كان ذلك فيه. فإن لم يكن فيه أدنى العدد رددته إلى الواحد، وصغرته إن كان مذكراً آدمياً

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 133:5.

(2) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 3: 280.

(3) ابن جني، الخصائص. 119:3.

(4) الحموز، باب التصغير في مظان النحو واللغة، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثالث، العدد الثاني،1988،ص: 159.

(5) الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي،229.

وجمعته بالواو والنون. وإن كان من غيرهم أو مؤنثاً منهم فبالألف والتاء"[1]. وفي لسان العرب جاءتْ مجموعة من الجموع المصغرة التي عُدّت شاذّة لخروجها عن هذه القاعدة ومنها:

(أصَيْلان):

نقل ابن منظور عن سيرافي: إن كان (أُصَيْلان) تصغير أُصْلان وأُصلان جمع "أصيل" فتصغيره نادر؛ لأنه إنما يُصغّر من الجمع ما كان على بناء أدنى العدد، وأبنية أدنى العدد أربعة: أَفْعَال، وأَفْعُل، وفِعْلة، وأفْعِلة، وليست (أُصْلان) واحدة منها، فوجب أن يحكم عليه بالشذوذ، إن كان أُصلان واحداً كرمَّان وقُرْبان فتصغيره على بابه[2].

ووجه الشذوذ هنا هو التعامل مع الجمع كأنه مفرد قد انتهى بالألف والنون، ولكن القياس في ذلك أن (أصلان) جمع مفرده أصيل، فوجب أن يأخذ مفرده "أصيل" فيصغر المفرد، ويضاف له الألف والتاء لتصبح (أُصَيْلات). ويقول الأستراباذي: "(أُصيْلان) شاذ؛ لكونه تصغير جمع الكثره على لفظه، كأنهم جعلوا كل جزء منه أصيلاً، وأصيلال شاذ على شاذ، والقياس وأصيّلات[3].

ويرى حسين الرفايعة أن التصغير القياس "أُصَيْلات" ل "أصيلان" يَلتبسُ بتصغير "أصيِلات" جمع أصيلة لغير العاقل، فيلتقي الجمعان في التصغير على اختلاف دلالتيهما، ففرّقوا بينهما أنْ أخرجوا (أصلان) نحو أصيلان لتحقيق أمن اللبس في هذه المسألة[4].

(أُغَيْلمة: تصغير غِلْمة)

جاء أيضاً في مادة (غلم): نقل ابن منظور عن ابن سيده: الغلام يجمع على أغْلِمَة وغِلمَة، وغِلمان، ومنهم من استغنى بِغِلْمَة عن أَغْلِمَة، وتصغير الغِلْمة (أُغَيْلمة) على غير مُكَبّره كأنهم صَغَّروا أَغْلِمَة، وإن لم يقولوه، كما قالوا (أُصَيْبَيَة)

---

[1] المبرد، المقتضب، 251:2، انظر، شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، 159 .

[2] ابن منظور، اللسان، 276:12.

[3] الإستراباذي، شرح الشافية، 277:1.

[4] الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، 238.

في تصغير صِبْيَة، وبعضهم يقول غُلَيْمة على القياس قال ابن بري: وبعضهم يقول صُبَيَّة أيضاً وفي حديث ابن عباس: بعثنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أُغَيْلِمَة بني عبد المطلب من جَمْعٍ بلَيْلٍ، هو تصغير أَغْلِمة جمع غُلام في القياس.[1]

(أَصبِيَة: تصغير صُبَيّة)

ورد في مادة "صبا" في لسان العرب: تصغير أَصبِيَة صُبَيّة، كلاهما على غير قياس، هذا قول سيبويه وأنشد لرؤبة:

صُبَيَّة على الدُّخَانِ رُمْكا ما إن عَدا أَكْبَرُهم أَن زَكَّا

قال ابن سيده: وعندي أَنّ صُبَيَّة تصغير صِبْيَة، وأُصَيْبِيَة تصغير أَصْبِية؛ ليكون كلُّ شيءٍ منهما على بناء مُكَبَّره.

الصبي: الغلام، والجمع صِبْيَة وصِبْيان، وهو من الواو، قال: ولم يقولوا أَصْبِيَة استغناءً بصِبْية كما لم يقولوا أَغْلِمَة استغناءً بِغلْمة، وتصغير صِبْيَة صُبَيِّةٌ في القياس[2].

ويقول السيوطي: "قد يكون للاسم تصغيران قياسي وشاذ كصِبْيَة وغِلْمَة، قالوا فيهما صُبيّة وغُلَيْمة وهذا هو القياس؛ لأنهما جمعا قلّة، وجموع القلة تصغر على لفظها. وقالوا: أُصَيْبِيَة وأُغَيْلِمة وهذا هو الشاذ، وكأنّهم صغّروا أَغْلَمَة وأَصْبِيَة وإن لم يستعمل في الكلام"[3]. ويفسر الدكتور عبد الفتاح الحموز وجود هذه الأبنية الشاذة في التصغير في ضوء تحقيق أمن اللبس، حيث قال: "أُصَيْبِيَة" في جمع القلّة صِبْيَة على الرغم من أنّ القياس صُبَيَّة الذي يلتبس بصُبَيّة مصغر صَبْية، وهما لفظان يكثر العرب من استعمالهما، ولذا تصرفوا في تصغير أحدهما، لئلا يلتبس بالأخر. ويذكر الحموز: " والقول نفسه في أغيلمة في جمع القلّة غِلْمة: لئلاّ يلتبس "بغُلَيْمة" مصغّر غُلْمة"[4]. أما حسين الرفايعة فقد ذكر أن تحقيق أمْن اللبس بيّن في هذه المسألة بين المفرد (غُلْمة شهوة الضِرَاب)، و(غِلْمة) جمعاً للقلّة، فكلاهما يُصغّر على (غُلَيمة)

---

[1] ابن منظور، اللسان، 12: 440.

[2] ابن منظور، اللسان، 14: 450.

[3] السيوطي، همع الهوامع، 2:279.

[4] الحموز، التصغير في مظان النحو واللغة،159،160.

في القياس، فإذا عدمت القرائن، وقع اللبس، فخرجوا بـــ "غِلْمة" نحو "أُغيلمة" لتحقيق أمن اللبس بين المفرد والجمع في دلالتيها[1].

ويبدو لي أنه قد يكون هذا الشذوذ من باب الخلط والتوهم بين أشكال جمـــوع القلة فمن صَغّر على (أُغَيْلمة وأُصَيْبة) توهم أنه يُصغّر أصبية وأَغلمة، وهذا ماأكده سيبويه حيث فسّر هذا الشذوذ من باب التوهّم لوزن أفْعِلة بدل فِعْلة حيث قال:" كأنّهم حقّروا "أغلمة"، و" أَصْبِية"، وذلك أنّ أَفعِلة يجمع به "فُعَال" أو "فَعِيل"، فلمّا حقّـــروه جاؤوا به على بناء قد يكون ل "فُعال" و "فَعيل". فإذا سمّيت به امرأة أو رجلاً حقّرته على القياس، ومن العرب من يجريه على القياس فيقول (صُبيّة)"[2].

تصغير (وراء / قدام): وُرَيئة، قُدَيدمة

جاء في لسان العرب في مادة "ورأ": "وَرَاءُ والوَرَاء، جمعيـــاً، يكـــون خلـــف وقُدّام، وتصغيرها عند سيبويه، وُرَيِّئة، والهمزة عنده أصلية غير منقلبة عن ياء، قال ابن بَرّي: قد ذكرها الجوهري في المعتل وجعل همزتها منقلبة عن ياء، قال: وهذا مذهب الكوفيين، تصغيرها عندهم وُرَيَّة بغير همز.....، ابن السكيت: وهو وُرَيِّيَء ووريّئَة الحائط"[3].

وفي مادة "قدم" قدام، ووراء يُصغّران بالهاء: قُدَيْدِمَة وقُدَيْديمَة ووُرَيّئة، وهمـــا شَاذَّان؛ لأَن الهاء لا تلحق الرباعي في التصغير[4].

ويرى المبرد أنّ ما جاء من الظروف مؤنثاً بغير علامة مثل (قدام، وراء) فإن تصغيرهما (قُدَيديمة) و(وُرَيّئة). "فإن قلت: فما لهاتين لحقت كل واحدة منهما الهاء، وليستا من الثلاثة ؟ قيل: لأن الباب على التذكير. فلو لم يلحقوهما الهاء لم يكن على تأنيث واحد منهما دليل. ونقل المبرد قول القطامي وهو يقول:

قُدَيْديمَة التجريبِ والحِلم، إنَّنيّ أرى غَفَلاتِ العيشِ قبل التجاربِ

---

[1] الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، 238.

[2] سيبويه، الكتاب،3:538.

[3] ابن منظور، اللسان، ورأ، 8: 193.

[4] ابن منظور، قدم، 12: 466.

وقال آخر: يوم قُدَيْديمَة الجوزاء مسموم فكل ما ورد عليك من هذه الظروف ليست فيه علامة التأنيث فهو على التذكير"[1].

وذكر الأنباري أنه لم تُردّ التاء في الرباعي لطوله، فصار الطول بدلاً من تاء التأنيث[2]، قال ابن فارس في مقاييس اللغة الوراء ولد الولد: قال تعالى: "ومن وراء اسحق يعقوب" وكأنها إشارة لتحقيق أمن اللبس بين الظرف وراء نقيض أمام والاسم ولد الولد.

وفي ختام هذا الفصل أن معايير الشذوذ في التصغير غالباً ما تعود إلى سببين مهمين هما الاختلاف في صيغة المكبر بين التذكير والتانيث، وتحقيق أمن اللبس.

---

[1] المبرد، المقتضب 2: 273.

[2] الأنباري، أسرار العربية، 316.

الفصل الثالث
الشذوذ في باب المصادر

عرف سيبويه المصدر: "اللفظ الدالّ على حدث"[1]. وقال فيه ابن جني: "كل اسم دلَّ على حدث وزمن مجهول"[2]. والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كضرب، أو لم يصدر عنه كطول. وقد ذكر المصنف أن المقصود بجريانه على الفعل أي لم ينقص حروفه عن حروف فعله، لفظاً وتقديراً دون تعويض، وذلك بأن تزيد عن حروف فعله نحو أَكرم، إكرام، أوتساويها لفظاً مثل ضَرَب ضَرْباً أو تقديراً كقَاتل قتالاً، وإذا أردنا أن نعرج قليلاً على أبنية المصادر فمصادر الفعل الثلاثي المجرد يرى فيها الفراء أنها قياسية؛ أي يجوز القياس على الكثير منها سواء ورد أنه سمع خلافه أم لا، ويرى سيبويه في ذلك أيضاً أن مصدر الثلاثي قياس، ولكن القياس عند سيبويه أنه إذ ورد فعل لم يعرف ما مصدره، فأن مصدره على وزن الغالب، ويرى بعض العلماء أن المصادر للفعل الثلاثي سماعية، ويجب الوقوف عند المسموع منها[3].

1.3 مصادر الأفعال الثلاثية:

أولاً: ما شذَّ في مصدر (فَعَل):

مصدر ماجاء من الأفعال على وزن فَعَل: ويكون فعلاً لازماً أو متعدياً، وأكثره متعد، واللازم منه يكون مصدره على فُعول، بضم الفاء، كقَعَد قُعوداً، وإذا كان معتل العين يكون مصدره على (فَعْل) و(فِعال) كقيام، أو(فِعالة)، ما لم يدل على امتناع، وإلا فقياس مصدره (فِعال)، أو دلّ على تقلّب فقياس مصدره: فَعَلان، بفتحات. أو على داء، فقياسه فُعال، أو على سير فقياسه: فَعِيل، أو على صوت فقياسه: الفُعال

---

[1] سيبويه، الكتاب، 12:1

[2] أبو الفتح عثمان، ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق،أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 1990، 82

[3] الزعبي، آمنة صالح، مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية دراسة وصفيّة تاريخيّة، مؤسسة رام للنشر، ط1/1996م، ص9-11.

بالضم والفعيل، أو على حرفة أو وِلاية فقياس مصدره فِعالة[1]. وفي لسان العرب مصادر جاءت على (فَعَل) ولكن خرجت عن القياس وهي:

(التَّهْلُكة):

وورد في لسان العرب: "الجوهري: هَلَكَ الشيء يَهْلِك هَلاكاً وهُلوكاً ومَهْلَكاً ومَهْلَكاً ومَهْلُكاً وتَهْلُكَةً كلاهما شاذّ،... قال اليزيدي: التّهْلُكَة من نوادر المصادر ليست مما يجري على القياس"[2]. وذكر ابن خالويه أنه ليس في كلام العرب مصدر على تَفْعُلَة إلا حرف واحد وهو التَهْلُكة[3].

أما الزمحشري فقد عدّ التّهلُكة مصدراً للفعل "هَلّك" على وزن (فَعّل) والأصل: تَهْليك على وزن تَفعيل، ومصدر فَعّل تَفْعيل، وحذفت منه الياء، وعوض عنها بتاء في الآخر، إذ حَملَها على معتل اللام نحو (تَربية) أو مهموز اللاّم نحو (تجزئة) ثم أبدلت كسرة العين ضمة[4]، ونجد في رأي الزمحشري مغالاة واضحة في التعليلات، حيث جعل تَهْلُكة مصدراً لهلّك ثم حدث فيه حذف وتعويض، وهذا لا دليل له. ويبدو لي أن (التَّهْلُكَة) مصدر سبيله السماع فقد يكون سمع عن قومٍ ما، ودليل ذلك كثرة المصادر التي أوردها ابن منظور للفعل هَلَك، وذكر الفيروزآبادي أن (تَهْلُكة) مثلثة اللام حيث قال: "هَلَك، كضَرَب ومَنَع وعَلِم، هُلْكاً، وهَلاكاً وتُهْلُوكاً وهُلوكاً، بضمهما، ومَهْلَكَة، وتَهْلَكَة مُثَلَثتي اللام"[5]. ولم يذكر أنه مصدر شاذّ.

(صُلَة):

ورد في لسان العرب: "وَصَل الشيء بالشيء يَصِلُه وَصْلاً، وَصِلَة و صُلَة، الأخيرة عن ابن جني، قال: لا أدري أَمُطَّرِد هو أَم غير مُطَّرد، قال: وأظنه مُطَّرِداً،

---

[1] الحَملاوي، الشيخ أحمد،ضبط وشرح، د.محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية بيروت،2001، ص80.

[2] ابن منظور،اللسان، هلك، 10: 504.

[3] ابن خالويه، ليس في كلام العرب،64.

[4] الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي ، بيروت، ط3، جـ1/ 238.

[5] الفيروز أبادي، القاموس المحيط، هلك، ص958.

كأنَهم يجعلون الضمة مُشْعِرة بأن المحذوف إنما هي الفاء التي هي الواو، وقال أبو علي: الضمّة في الصُّلَة ضمة الواو المحذوفة من الوُصْلة، والحذف والنقل شاذ كشذوذ حذف الواو في يَجُد"[1].

إن الصورة القياسية فيما جاء على فَعَلَ يفْعِل هو فَعْل كما ورد عن سيبويه[2].

ويقول المبرد في هذا الباب: "فإن كان المصدر من هذا الفعل على مثال فَعْلٍ تثبت واوه؛ لأنه لا علة فيها. وذلك قولك: وَعَدته وَعداً، ووَصَلته وَصلاً"[3]. وكذلك ذكر الجوهري أن مصدر وَصل يَصِل وَصلاً ووصولاً، ولم يذكر صُلَة[4]. أما الفيروزآبادي فقد ذكر هذا المصدر ولم يصفه بالشذوذ أو الندرة[5].

نستنتج مما سبق أن العلماء لم يصلوا إلى معيار لغوي تاريخي؛ ليحكموا من خلاله على الشاذ من هذا النوع من المصادر، وكأنهم لم يميّزوا بين مصدر الفعل الثلاثي المعتل، و الفعل الثلاثي الصحيح، فقد ورد في كتاب سيبويه: "وعدته فأنا أعده وعداً، ووزنته فأنا أزنه وزناً... كما قالوا كسرته فأنا أكسره كسراً، وقالوا: ورد يرد ورداً..."[6].

وقد يكون هذا الشكل من المصادر من باب التطور اللغوي، أو من باب التطور اللهجي، ولا سيما أنّ مصادر الأفعال الثلاثية تخضع للسماع أكثر من القياس والمعيار.

(وَضُوء):

جاء في لسان العرب: أن الوَضُوء، بالفتح: الماء الذي يُتوَضَّأ به كالفَطُور والسّحور، والوَضُوء أيضاً: المصدر من تَوَضَّأْت للصلاة، مثل الوَلُوعِ والقَبُول. وقيل: الوُضُوءُ، بالضم، المصدر.

---

[1] ابن منظور،اللسان، وصل، 725:11.

[2] سيبويه، الكتاب، 4: 53.

[3] المبرد،المقتضب، 2: 129.

[4] الجوهري، الصحاح، وصل، جـ120/5 .

[5] الفيروز أبادي،القاموس المحيط، وصل، ص1068.

[6] سيبويه، الكتاب، جـ52/4-54.

و نقل ابن منظور أنه حُكيَ عن أبي عَمرو بن العلاء: القَبُول، بالفتح، مصدر لم أَسْمَعْ غيره، وذكر الأَخفش في قوله تعالى: وَقُودُها النَّاسُ والحِجارة، فقال الوَقُود، بالفتح: الحَطب، والوُقود بالضم: الاتّقاد، وهو الفعل. قال: ومثل ذلك الوَضُوء، وهو الماء، والوُضُوء، وهو الفعل. ثم قال: وزعموا أنهما لغتان بمعنى واحد، يقال: الوَقُود والوُقُّود، يجوز أَن يُعْنى بهما الحَطَب، ويجوز أَن يُعنى بهما الفعل. ونقل ابن منظور عن التهذيب: الوَضُوء: الماء. قال: ولا يقال فيهما بضم الواو والطاء، لا يقال الوُضُوء ولا الطُّهور. وقال ثعلب: الوُضُوء: مصدر، والوَضُوء: ما يُتَوضَّأ به، وتَوَضَّأت وُضُوءاً حَسَناً[1].

ونلمح من عرض ابن منظور السابق أن أغلب العلماء لا يرون (وَضوء) بفتح الواو مصدراً بل هي عندهم اسم والمصدر يكون بضم الواو (وُضوء).

أما سيبويه فيرى أن المصدر قد يأتي على (فَعول)، وذلك قولك توضأت وَضوءاً، وقال: "وسمعنا من العرب من يقول: وَقدت النار وَقوداً عالياً، وقبله قَبولاً والوُقود أكثر. والوَقود: الحطب"[2]. ونلاحظ أن سيبويه يميز بين الوَقود بأنه الحطب، والوُقود هو المصدر، ولكنه أكد سماع الوَضوء والطَهور والوَقود بالفتح في المصادر، فهي تقع على الاسم والمصدر.

وقال المبرد: "ولم يأت من المصادر شيء مفتوح الأول إلا أشياء يسيرة قالوا: تَوَضَّأت وَضوءاً حَسناً بالفتح، ووَقدت النار وَقوداً بالفتح، وأكثرهم يجعل الوَقود بالفتح الحطب والوُقود بالضم المصدر"[3].

وقد اعتبر ابن خالويه أيضاً (الوَضوء) بالفتح اسماً، وليس بمصدر، وهذا الاسم يعبر عن الماء المتوضأ به، وأنه لا يوجد مصدر على فَعول وما جاء عليه فهي أسماء للماء الذي يُتطهّر به والوُضوء بضم الواو اسم المصدر الذي هو التطهُّر[4].

---

[1] ابن منظور، اللسان، 159:1.

[2] سيبويه، الكتاب 243:1.

[3] الكامل، المبرد،2:277 .

[4] ابن خالويه، ليس في كلام العرب، 122.

وفي أمالي المرتضى: "وقد يجوز أن يكون الوَقود بفتح الواو مصدراً، وكذلك الوَضوء بفتح الواو، كما قالوا حسن القَبول مصدراً وهو مفتوح الأول، ولا يجوز في الوقود والوضوء بالضم إلا بمعنى المصدر وحده"[1].

أما ابن عصفور فجعل من وَضوء ووَقود مصدراً، ولكن تحفظ وقال لا يقاس عليها[2].

ولا أستبعد أن يحدث التناوب بين الصيغتين (وَضوء) و (وُضوء) بصرف النظر عن مدلوليهما، ذلك أن اختلاف العادات النطقية بين الناس قد يفرض هذا، ففي حين يؤثر بعضهم الفتح لخفته يؤثر آخرون الضمة لإحداث المماثلة الصوتية مع الضمة الطويلة.

ثانياً: شذوذ مصدر (فَعِل):

فَعِل بكسر العين مصدره القياسي: فَعَل بفتحتين، كفرح فَرَحاً، إلا إن دل على حرفة، فقياسه: فِعالة، أو دل على لون، فقياسه على فُعلة، أو كان علاجاً أو وصفه على فاعل، فقياسه، الفُعُول، كقدم قُدُوماً[3]، إلا أن ثمة مجموعة من المصادر خرجت عن هذا القياس كما أوردها لسان العرب:

(شَنْآن):

ورد في لسان العرب: " شَنِيءَ الشيء،وشنأه أيضاً، الأخيرة عن ثعلب، يَشْنؤُهُ فيهما شَنْأً، شُنْأً، شِنْأً، شَنْأَةً ومَشْنَأَةً، ومَشْنُؤةً، وشَنَآناً وشَنْآناً بتحريك، وتسكين، والمعنى: أَبْغَضَه. وقرئ بهما قوله تعالى: "ولا يَجْرِمَنَّكم شَنَآن قوم". فمن سَكَّن، فقد يكون مصدراً كَلَيَّان، ويكون صفة كَسَكْران، أي مُبْغضُ قوم. قال الجوهري: وهو شاذّ في اللفظ لأنه لم يجئ شيء من المصادر عليه. ومن حَرَّك، فإنما هو شاذ في

---

[1] المرتضى، أبو القاسم علي بن طاهر الموسوي، أمالي المرتضى، دار الفكر العربي،القاهرة 397:1.

[2] ابن عصفور،الأشبيلي الأندلسي، شرح المقرب، تحقيق: علي محمد فاخر، مطبعة السعادة، القاهرة،133:2 .

[3] الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف،80.

المعنى؛ لأَن فَعَلان إنما هو من بِناء ما كان معناه الحركة والاضطِراب كالضَّــرَبانِ والخَفَقَانِ.التهذيب: الشَّنَآن مصدر على فَعَلان كالنَّزَوان والضّرَبانِ"[1].

وذهب سيبويه: "لا يجيء (فَعِلَه) يتعدَّى الفاعل إلاّ أن يشذّ شيءُ مِنْهُ نحو شَنِئْته شَنَآناً،... فما جاء منه على فَعْل فهو الأصل وقد جاؤوا بالفَعَلان في أشياء تقاربت في اشتراكها في الاضطراب والحركة كالطَّوَفان والدَّوَران والجَوَلان تشبيها بالغَليان والغَثيان؛ لأن الغليان تقلُّب ما في القدر وتصرفه، وقد قالوا الجَوْل والغَلْي، وقــالوا الحَيَدان والميلان فأدخلوا الفَعَلان في هذا كما أنّ ما ذكرْنا من المصادر قــد دخــل بعضها بعض، وهذه الأشياء لا تضبط بقياس ولا بأمر أَحكَم من هذا، وهكذا مأخَــذ الخليل"[2]. وذكر ابن خالويه:" ليس في كلام العرب: مصدر علــى فَعْــلان بجــزم العين إلاحرفين: شنئته شَنْآناً وزدتُهُ زَيْداناً؛ لأن المصادر على هذا تجيء على فَعَلان كجَوَلان والنَزَوان"[3].

أما السمين فقد عدّ (شَنَآن) بالفتح مصدرا وعدَّ أيضاً (شَنْآن) بالسكون مصدراً وليس بصفة، ولكنه قليل في المصادر: "وجَوَّزوا في كل منهما أن يكــون مصــدراً ووصفاً، حتى يُحكى عن أبي علي أنه قال "من زَعَم أن "فَعَلان" إذا سكَنت عينه لــم يكن مصدراً فقد أخطأ، إلا أنّ (فَعْلان) بسكون العين قليل في المصادر نحو: "لَوَيْتُه دَيْنَه لَيّاناً" بل هو كثير في الصفات نحو سَكْران وبابه و(فَعَلان) بــالفتح قليــل فــي الصفات"[4].

ولعل كثرة مصادر هذا الفعل تجعل هذا الشذوذ يحمل علــى لغــات بعــض الأقوام، وهذا المسوغ أشار إليه الدكتور حسين الرفايعة[5].

---

[1] ابن منظور،اللسان، شنأ،102:1.

[2] سيبويه، الكتاب،4: 15.

[3] ابن خالويه، ليس في كلام العرب، 70.

[4] السمين،أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم،دمشق،1986 218:5 .

[5] الرفايعة، ظاهرة الشذوذ الصرفي،189.

(قَرْع):

ورد في لسان العرب: "... ومن كلامهم: نعوذ بالله من قَرَع الفنـــاء وصـــفر الإناء، أي خُلُوّ الديار من سكانها والآنية من مستودعاتها. وقال ثعلب: نعوذ بالله من قَرْع الفِناء، بالتسكين، على غير قياس"[1].

وذكر سيبويه: "وقالوا قَرعَها قَرْعاً"[2]، وبهذا تكون إشارة من سيبويه إلـــى أن هذا المصدر مسموع، وكأنه حَمّلها على اختلاف اللغات.

وورد في مادة "قرع" في الصحاح: "والقَرَع أيضاً: مصدر قولك قَرِع الرجـــلُ فهو قَرِع، إذا كان يقبل المشورة... والقَرَع أيضاً: مصدر قَرِع الفِناء، إذا خلا مـــن الغاشية. يقال: نعوذ بالله من قَرَع الفِناءِ وصَفَر الإناء..."[3]، و ذهب الزبيدي إلـــى أن قرْع بسكون الراء على غير قياس، والقياس فيه تحريك الراء[4].

وتسكين الوسط هي لهجة عربية فصيحة، بحثاً عن التخفيف، وقد يكون ذلـــك ناتجاً من باب السهولة والتيسير من خلال تقليل المقاطع الصوتية، ففي فتح الـــراء يكون ثلاثة مقاطع، أما في تسكينها فيكون مقطعين.

(لَبْث):

جاء في لسان العرب في مادة "لبث": "عن الجوهري: لَبِثَ يَلْبَثُ لَبْثاً، على غير قياس؛ لأنّ المصدر من فَعِل بالكسر قياسه "التحريك" إذا لم يتعدّ، مثل تَعِب تَعَباً"[5].

وقال سيبويه في هذا المصدر: "وقالوا: لَبِث لَبَثاً فجعلوه بمنزلة عَمِل عَمَلا"[6]. وبهذا يؤكد سيبويه أنه من مصادر الفعل لَبِث (لَبَث) بفتح الباء، وهو ما سُمع عـــن العرب، وأكد ذلك الزبيدي في مادة "لبث":"قال ابن سيده: لَبِث بالمكان "كسَمِعَ"، يَلْبَثُ

---

[1] ابن منظور، اللسان ، 8: 212.

[2] سيبويه، الكتاب 4: 7.

[3] الجوهري، الصحاح، جـــ397/3.

[4] الزبيدي، تاج العروس، جـــ538/21.

[5] ابن منظور،اللسان ،218:2.

[6] سيبويه، الكتاب، 9:4.

لَبْثاً ولُبْثاً ولَبَثَاناً لَبَاثَةً ولَبِيثَةً. فزاد لَبَثَاناً كسَحَبَان، قال الجوهري: مصدر لَبِثَ لَبْثاً وهو نادِرُ أي مخالفُ للقياس"[1].

وبعد عرض هذه الأمثلة من المصادر للأفعال الثلاثية، التي خرجت عن القياس، نخلص إلى أنه قد يكون للفعل الثلاثي مصادر متعددة، ويكون بعضها قد سمع من قبائل دون غيرها، ونعت بعضها بالشذوذ وخروجها عن القياس.

وقد ذهب الدكتور السامرائي إلى أن تعدد المصادر للفعل الواحد يعود إلى سببين رئيسين هما: أولاً: اختلاف لغات العرب؛ لأن القبائل العربية قد تستعمل مصدراً لفعل لا تستعمله قبيلة أخرى. ثانياً: اختلاف المعنى: قد يكون لأحد المصدرين معنى يختص به لايستعمل له المصدر الآخر أو يكثر استعماله فيه[2].

ولعباس حسن في هذه المصادر التي حُكم عليها بالشذوذ وجهة نظر لكيفية التعامل معها حيث يقول: "الراجع إلى الكلام العربي الأصيل، أو المطولات اللغوية، قد يجد مصادر أخرى مسموعة لا تساير تلك الضوابط والقواعد برغم دقتها وإحكامها. وهذه المصادر الأخرى هي التي يسمونها: مصادر شاذة أو مصادر قليلة الاستعمال، أو ماشاكل هذا من الأسماء الدالة على قلتها وعدم صحة القياس عليها.

والحكم الصحيح على مثل هذه المصادر أنه يجوز استعمال كل واحد منها – بذاته- مصدراً سماعياً مقصوراً على فعله الخاص، فلايجوز استخدام وزنه في إيجاد صيغة كصيغته لفعل آخر غير فعله المعين، ويجوز أيضاً استعمال المصدر القياسي لفعله، فاستعمال المصدر السماعي لفعل معين لا يمنع استعمال المصدر القياسي لهذا الفعل، فمن شاء أن يصطنع المسموع أو القياسي فله ما شاء، ويجري هذا على كل فعل له مصدران مقيس ومسموع، فإن استعمال أحدهما مباح. وإلا كلفنا جمهرة الناس ما لا تطيق – كما تقدم– إذ نطالبها بمعرفة المسموع لكل قياسي، والاقتصار على هذا المسموع وحده. وفي هذا من التعجيز وتعطيل القياس أفدح الضرر"[3].

---

[1] الزبيدي، تاج العروس،جـ5/338.

[2] السامرائي، فاضل صالح، معاني الأبنية في العربية، دار عمار للنشر، عمان، ط2، 2007، ص18 .

[3] حسن، النحو الوافي، 153:3.

2.3 المصدر الميمي:

هو مصدر يبدأ بميم زائدة، ويساوي المصدر الأصلي في المعنى والدلالة على الحدث ويصاغ المصدر الميميّ من الفعل الثلاثي على وزن "مَفْعَل"، ما لم يكن مثالاً صحيح اللام وتحذف فاؤه في المضارع كوعد، فإنه يكون على زنه مَفْعِل، بكسر العين كمَوعِد ومَوضِع[1]. ولكن هناك مجموعة من المصادر خرجت عن هذا الوزن بكسر عين "مَفْعِل"، وهذا ما أورده لسان العرب فيما يلي:

(مَبيع):

ورد في لسان العرب "بِعْت الشي: شَرَيْتُه، أبيعُه بَيْعاً ومَبيعاً، وهو شاذ وقياسه مَباعاً"[2].

(مَجْيِء):

وكذلك ورد في لسان العرب في مادة (جيأ): "... تقول: جئْت مَجِيئاً حَسناً، وهو شاذ؛ لأَن المصدر من فَعَل يَفْعِل مْفعَل بفتح العين، وقد شذّت منه حروف فجاءت على مَفْعِل كالمَجيء والمَحِيض والمَكِيل و المَصِير"[3].

(مِسير):

ورد في لسان العرب في مادة "سير": "سار يَسِيرُ سَيْراً ومَسِيراً وتَسْياراً ومَسِيرةً وسَيْرورَة، الأخيرة عن اللحياني،... ويقال: بارك الله في مَسِيرِك أي سَيْرِك، قال الجوهري: وهو شاذ؛ لأن قياس المصدر من فَعَل يَفْعِل مَفْعَل، بالفتح، والاسم من كل ذلك السِّيرَة"[4].

(مِصِير):

ورد في لسان العرب: "صار الأمر إلى كذا يَصِير صَيْراً ومَصِيراً وصَيْرُورَة وصَيَّرَهُ إليه وأَصاره، والصَّيْرُورة مصدر صار يَصِير... وصِرْت إلى فلان

---

[1] الحملاوي، شذا العرف، 84، انظر: شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية،121.

[2] ابن منظور، اللسان، بيع 23:8.

[3] ابن منظور، لسان العرب، 51:1، انظر: سيبويه، الكتاب،52:4.

[4] ابن منظور، اللسان، سير 4: 384.

مَصِيراً، كقوله تعالى: وإلى الله المَصِير، قال الجوهري: وهو شاذ والقياس مَصَـــار مثل مَعاش"[1].

(مَكيل):

ورد في لسان العرب: "كال الطعام ونحوه يَكِيْل كَيْلاً ومَكالاً ومَكِـيلاً أيضـــاً، وهو شاذ؛ لأَن المصدر من فَعَل يَفْعِل مَفْعِل، بكسر العين، يقال: ما في بَرك مَكـــال، وقد قيل مَكِيل عن الأخفش، قال ابن بري: هكذا قال الجوهري، وصوابه مَفْعَل بفتح العين"[2].

وبعد عرض هذه الأمثلة من المصدر الميميّ التي جاءت على وزن (مَفْعِل)، التي كان شذوذها بكسر العين فيها، وكأن هذا الشذوذ جاء ليرفع اللبس بين المصدر والاسم. ولقد ألمح السيوطي لذلك بقوله: "ومنها أسماء بالزيادة تشبه المصادر فـــي وزنها وتخالفها في بعض حركاتها للفصل بين الاسم والمصدر، يريدون بكل واحد: المصدر واسم المكان واسم الزمان، وكذا المَعاب والمعيب"[3].

وأيضاً نقل عباس حسن أن ابن السكيت أجاز وجود هذه المصادر بكسر العين بقوله: "لو فُتحا جمعياً في اسم الزمان والمكان، وفي المصدر الميميّ أو كسرا معـــاً فيهما -أي في الاسم والمصدر- لجاز، لقول العرب: المعاش والمعيش"[4].

وينقل أيضاً عباس حسن عن ابن القوطية: "من العلماء من يجيز الفتح والكسر فيهما، مصادر كنّ أو أسماء زمان ومكـــان، نحـــو المَمـــال والميـــل، والمَبـــات والمَبيت"[5].

وأشار الدكتور حسين الرفايعة إلى أن (مَفعِلاً) تُحْمل على لغة بعض الأقـــوام ممن يؤثرون الياء، والكسر على غيرهما، ويستند إلى رأي الدكتور شاهين: "إن الياء

---

[1] ابن منظور، اللسان، صير 4: 471 .

[2] ابن منظور، اللسان، كيل،11:604 .

[3] السيوطي، المزهر في اللغة،2:96.

[4] حسن، النحو الوافي، 3:185 .

[5] حسن، النحو الوافي، 3:186.

من خصائص النطق الحضري، كما أن الكسرة كذلك "[1].

شذوذ(مَفعُلة) :

ومما عُدّ شاذّاً ماورد على (مَفعُلة) بالضم بغير تاء على غير القياس: فقد جاء في مادة "عون" في لسان العرب: "قال الأزهري: المعُونة مَفْعُلة في قياس من جعله من العَوْن،... ومن العرب من يحذف الهاء فيقول مَعْوُن، وهو شاذ لأَنه ليس في كلام العرب مَفْعُل بغير هاء. قال الكسائي: لا يأتي في المذكر مَفْعُل، بضم العين إلا حرفان جاءا نادرين لايقاس عليهما: المَعُون، المَكُرم"[2].

وجاء أيضاً في لسان العرب في مادة (يسر): "قال ابن جني: قراءة مجاهد: فنَظِرة إلى مَيْسُرِه، قال: هو من باب مَعْوُن ومَكْرُم... قال الأخفش: وهو غير جائز لأَنه ليس في الكلام مَفْعُل، بغير الهاء، وأما مَكْرُم ومَعُون فهما جمع مَكْرُمةٍ ومَعُونَةٍ"[3]. وعند العودة إلى كتب ابن جني وجدته يستغرب مثل هذا البناء، يقول: "وأما (إلى ميْسُرَة) فغريب ذلك أنه ليس في الأسماء شيء على مَفْعُل بغير تاء"[4].

وقال سيبويه: "وأما ما كان يَفعُل منه مضموماً فهو بمنزلة ما كان يفعَل مفتوحاً، ولم يبنوه على مثال يفعُل لأنه ليس في الكلام مَفْعُل. فلما لم يكن إلى ذلك سبيل وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفهما، وذلك قولك: قَتَل يَقْتل وهذا مَقْتَل... وقالوا أكره مقال الناس وملامهم. وقالوا الملامة والمقالة فأنثوا... وقالوا المدعاة والمأدبة إنما يرديون الدعاء إلى الطعام"[5].

---

[1] الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، 197، شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: 114.

[2] ابن منظور، اللسان، 294:13.

[3] ابن منظور، اللسان، 294:13.

[4] ابن جني، عثمان، المحتسب، ت. محمدعبد القادر عطا،ط1،دار الكتب العلمية بيروت 1998، 144:1.

[5] سيبويه، الكتاب، 247:2.

والحقيقة أننا لا نملك إنكار هذه الصيغة ولا سيما أنها وردت في شعر من يحتج بشعره، قال جميل بثينة[1]:

بثين الزمي (لا) إنّ (لا) إنْ لزمتِهِ على كثرة الواشينَ أيٌّ مَعْونِ

وقال ابن جني فيه: أراد: أي معونة فحذف التاء[2].

3.3 مصادر الفعل فوق الثلاثي:

(التِّبْيان):

جاء في لسان العرب: " التِّبْيان مصدرُ، وهو شاذّ؛ لأن المصادر إنما تجيء على التَّفْعال، بفتح التاء، مثل التَّذْكار والتَّكْرار والتَّوْكاف، ولم يجئ بالكسر إلا حرفان وهما التِّبيان والتِّلقاء"[3].

ولكن سيبويه جعل من تِبْيان اسم مصدر، وليس بمصدر فقال: "أماالتِّبْيان فليس ببناء مبالغة وإلاّ انفتح تاؤه بل هو اسم أقيم مقام مصدر بيّن، كما أقيم غارة مقام إغارة... ونبات موضع إنبات وعطاء موضع إعطاء"[4]. وكذلك ذكر الجوهري في الصحاح مصدر "تَبَيَّن" تِبْيان بالكسر شاذ[5].

ويذكر ابن خالويه: " ليس في كلام العرب: مصدر على تِفعال بكسر التاء إلا ثلاثة أحرف: تِلْقاء وتِبْيان وتِلْفاق، وسائر ذلك يجيء بالفتح"[6].

وقال السيوطي: "قال سلامة الأنباري في شرح المقامات: كل ما ورد عن العرب من مصادر على تَفْعال فهو بفتح التاء إلا لفظتين وهما تِبْيان وتِلْقاء. وقال أبو جعفر النحاس في شرح المعلقات: ليس في كلام العرب اسم على تِفْعال إلا أربعة

---

[1] ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف، شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، القاهرة، دار السلام، 2007، 40.

[2] ابن جني، الخصائص، 212:3.

[3] ابن منظور، اللسان، 61:13.

[4] سيبويه، الكتاب،84:2.

[5] الجوهري، الصحاح، بين، جـ1396/4.

[6] ابن خالويه، ليس في كلام العرب، 270.

أسماء وخامس مختلف فيه يقال تِبْيان ويقال لقلادة المرأة تِقْصار وتِعْشار وتِبْـراك: موضعان والخامس تِمْساح وتَمْسَح أكثر وأفصح"[1].

وينقل عباس حسن أن التِّفعال بكسر التاء، كالتِّبيان والتِّلقاء ليس بمصدر، بـل بمنزلة اسم مصدر[2].

(تَحِلّ):

جاء في لسان العرب: "حَلَّل اليمين تحليلاً تَحِلَّة وتَحِلَّا، والأخيـرة شـاذة"[3]. والقياس في حلّل التي على وزن فَعّل هو تحليل، يقول سيبويه: "وأمّا فَعّلت فالمصدر منه على التفعيل، جعلوا التاء التي أوله بدلاً من العين الزائده في فعلـت، وجعلـت الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيروا في أوله كما غيروا آخره. وذلك قولـك:كسّـرته تكسيراً"[4].

وفي تاج العروس في مادة "حلل" لم يذكر الزبيدي من مصادر حَلَّل تَحـلاّ[5]، وهذا الاختلاف بين اللغويين في الحكم على هذا النوع من المصادر بأنها شاذة يعود بلا شك إلى اتساع رقعة البيئة اللغوية الاستعمالية، وتطورها، إضافة إلـى طبيعـة المنهج الذي قام عليه ابن منظور في جمع مادة معجمه القائم على لمِّ شتات ما تفرق وما كان في ما سبقه من المعاجم.

(تَفاوت):

ورد فـي لسـان العـرب: " تَفَـوَّت الشـيء، وتَفـاوَتَ تَفاوُتـاً، تَفاوَتـاً، وتَفاوتاً:حكاهما-ابن السكيت-،... وقد قال سيبويه: في المصادر تَفاعَل ولا تَفاعِل. وتَفاوَت الشيئان أي تَباعد مابينهما تَفاوُتاً، بضم الواو، وقال الكلابيون في مصـدره:

---

[1] السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 93:2.

[2] حسن، النحو الوافي،185.

[3] ابن منظور، اللسان، 11: 167.

[4] سيبويه، الكتاب،2: 79.

[5] الزبيدي، تاج العروس ، جـ323/28..

تَفاوَتاً، ففتحوا الواو، وقال العنبري: تفاوِتاً، بكسر الواو، وهو على غير قياس، لأن المصدر من تَفْاعل يَتفاعَل تَفاعُل"[1].

وجاء في الصحاح في مادة "فوت": "تَفاوت الشيئان، أي تباعد ما بينهما تَفاوُتاً بضم الواو. وقال ابن سكيت: قال الكلابيُّون في مصدره تفاوَت ففتحوا الواو. قال العنبريّ: تفاوِتاً فكسر الواو"[2]. وفي المصباح المنير: القياس في" تفاوت" هو الضم، وأما الكسر فهو محمول على المعتل من هذا الوزن كالتداني والتواني، وجاء الفتح من باب التخفيف[3]. وقال في ذلك ابن خالويه ليس في كلام العرب: مصدر تفاعَل إلاَّ على تفاعُل، بضم العين: تغافَل تغافُلاً، وتكاثر تكاثُراً إلا في حرف جاء مفتوحاً ومكسوراً ومضموماً قالوا: تفاوَتاً، وتَفاوِتاً، وتَفاوُتاً. وهذا غريب مليح حكاه أبو زيد من غرائب المصادر[4].

وفي المزهر ذكر السيوطي: "المصدر من تفاعَل تفاعُل مضموم العين إلا ما روي في هذا وهو تَفاوت فإن أبا زيد حكى في مصدره تفاوَتاً وتفاوِتا بفتح الواو وكسرها"[5]. وقد يكون السياق الصوتي لعب دوراً في هذا التغيير إذ إن وجود الضمة بعد الواو يشكل حركة مزدوجة صاعدة (wu)، وهي سياق صوتي صعب فتحولت الضمة إلى فتحة أو كسرة.

4.3 مصدر المرة:

هو المصدر الدالّ على المرة من الثلاثي على وزن (فَعْلة) فإن كانت صيغة المصدر الأصلي موضوعة في أصلها على وزن (فَعْلة)، وجب زيادة لفظ آخر معها ليدل على المرّة[6]، وخرج عن هذا الشرط ما أورده لسان العرب: "أتَيْته أتْياً وأُتيّاً

---

[1] ابن منظور، اللسان، 67:2، انظر، سيبويه، الكتاب، 81:2 .

[2] الجوهري، الصحاح، جـ1/260-261.

[3] الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية – بيروت، فوت، جـ2/482.

[4] ابن خالويه، ليس في كلام العرب، 32.

[5] السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 73:2.

[6] شاهين،المنهج الصوتي للبنية العربية، 111.

وإتِيّاً وإتْياناً وإتيْانة ومَأتاةً،... وقال الليث: يقال أَتاني فلان أَتْياً، قال: ولا تقل إِتْيانة واحدة إلاّ في اضطرار شعرٍ قبيح؛ لأَن المصادر كلها إذا جعلت واحدة رُدّتْ إلى بناء فَعْلة، وذلك إذا كان الفِعْل منها على فَعَل أو فَعِل، فإذا أُدخِلت في الفِعْل زيادات فوق ذلك أُدْخِلت فيها زيادتها في الواحدة كقولك إقبالة واحدة"[1].

وجعل سيبويه هذا المصدر من القليل، قال: "وقالوا أَتَيْتُهُ إِتْيانَة، ولَقيتُهُ لِقاءَة واحدة، فجاؤوا به على المصدر المستعمل في الكلام، كما قالوا أَعْطَى إعْطاءَة... ونحو: إتيانة قليل، والاطراد على فَعْلَة"[2].

ومما عدّ شاذا أيضاً من المصدر الدال على المرة ما جاء في لسان العرب في مادة "حجج": "والحِجَّة المرَّة الواحدة، وهو من الشّواذّ، لأن القياس بالفتح... قال الكسائي: كلام العرب كله على فَعَلْتُ فَعْلَة ً إلاّ قولَهم حَجَجْتُ حِجَّة، ورأَيت رُؤْيَة. والحِجَّة: السَّنة، والجمع حِجَج"[3].

وذكر عباس حسن أنه لا بدّ من استخدام القياس، حيث قال: ومن الشاذ المسموع قول العرب: حجّ فلان حِجّة (بكسر الحاء) ومنه شهر ذو الحِجة فجاؤوا بالمصدر الدال على المرة مصوغاً على وزن فِعْلة (بكسر، وسكون) وهذه الصيغة خاصة بالهيئة. وبالرغم من هذا السماع الوارد عنهم لا مانع أن نقول في المرة: "حَجّة" بفتح أول الكلمة تطبيقاً لصيغة: "فَعْلة" الخاصة بالمرة[4].

وهناك تشابه في البناء بين الحَجّة مصدرَ مرةٍ وبين الحَجّة اسماً إذا عُدمت القرائن أو خرجت عن السياق، فكسرت الحاء لنميزها عن الاسم. فقد أورد أيضاً ابن منظور: "الحَجَّة أيضاً: خَرَزةٌ أَو لُؤْلُؤَة تُعَلَّق في الأذن"[5].

---

[1] ابن منظور، اللسان، أتي،18:14 .

[2] سيبويه، الكتاب، 45:4.

[3] ابن منظور، حجج، 226:2.

[4] حسن، النحو الوافي،178.

[5] ابن منظور، حجج، 226:2.

الفصل الرابع
الشذوذ في المشتقات

1.4 اسم الفاعل من الثلاثي

هو اسم مشتق من الفعل يدل على معنى متجدد، غير دائم، كما يدل على من قام بهذا المعنى وهو من الثلاثي على وزن فاعل[1]، وفي لسان العرب جاء من أسماء الفاعل ما هو مخالف لهذا القياس، ومنها:

اسم الفاعل من فَعُل:

(شَاعِر، عَاقِر، فَارِه، طَاهِر، مَالِح):

جاء في لسان العرب في مادة (شعر): "... شَعُر: أَجاد الشِّعْرَ، ورجل شَاعر، والجمع شُعْراء، قال سيبويه: شبهوا فاعِلاً بِفَعِيل كما شبهوه بفَعُول، كما قالوا صَبُور وصُبُرُ، واستغنوا بفاعل عن فَعِيل، وهو في أَنفسهم وعلى بال من تصوّرهم لما كان واقعاً موقعه، وكُسِّرَ تكسيره ليكون أَمارة ودليلاً على إرادته وأَنه مغن عنه وبدل منه"[2].

وفي مادة "عقر": "قال ابن جنى: ومما عدُّوه شاذاً ما ذكروه من فَعُل فهو فَاعِل نحو، عَقُرت المرأة فهي عَاقِر، وشَعُر فهو شَاعِر، وحَمُض فهو حَامِض، وطهُر فهو طَاهِر، قال: وأكثر ذلك وعامّته إنما هو لُغات تداخلَت فَتَركَّبَت، قال: هكذا ينبغي أن تعتقد، وهو أشبه بحكمة العرب. و قال مرّة: ليس عاقر من عَقُرت بمنزلة حامض من حَمُض، ولا خَاثِر من خَثُر ولا طَاهِر من طَهُر، لأن كل واحد من هذه اسم الفاعل، وهو جارٍ على فَعَل، فاستغنى به عما يَجْرِي على فَعُل، وهو فَعيل، ولكنه اسم بمعنى النسب بمنزلة امرأَة حائض وطالق"[3]. ونلاحظ من خلال كلام ابن جنى الذي نقله ابن منظور أن ما جاء من اسم فاعل من فَعُل على زنة

---

[1] الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف،85، انظر ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، جـ212/3.

[2] ابن منظور، اللسان، شعر،410:4.

[3] ابن منظور، اللسان، عقر،591:4.

فاعل يحمل دلالة أخرى وهي دلالة النسب، وهذا مانقله معجم تاج العروس في مادة "عقر"[1].

وفي مادة "فره": "فَرُه الشيء بالضم، يَفُرُه فَرَاهةً وفَراهِية وهو فَارِهُ،... وعبداً فارهاً الجوهري: فَارِه نادر مثل حامض، وقياسه فَرِيْه وحَمِيض، مثل صَغُر فهو صَغِير، ومَلُح فهو مَلِيح"[2].

وبعد عرض هذه المواد اللغوية التي جاءت في لسان العرب، التي يتمثل شذوذ اسم الفاعل فيها ببناء اسم الفاعل من فَعُل على فاعل، والقياس في ذلك أن يبنى على فَعِيل، وهذا ما نقله ابن منظور عن سيبويه حيث عبر عنه: بأنهم استغنوا بفَاعِل عن فَعِيل.

وقال المبرد: "وذلك أنّ فَعِيلاً إنما هو اسم فَاعِل من الفعل الذي لايتعدى. فما خَرَج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به. والفعل الذي هو لفعيل في الأصل إنما هو ما كان على فَعُل نحو: كَرُم فهو كَرِيم، وشَرُف فهو شَرِيف، وظَرُف فهو ظريف، فما خرج إليه من باب عَلِم وشَهِد ورَحِمَ فهو ملحق به. فإن قلت رَاحم وعَالم وشَاهد، فهذا اسم فاعل يراد به الفعل"[3].

أما ابن خالويه فكانت له إشارة إلى اختلاط اللغات بين (فَعُل) و(فعَل)، حيث قال: "لم يأت فَعُل وهو فاعل إلاّ حرفان: فَرُه فهو فَارِه، وعَقُرتْ فهي عَاقِر، فأما حمُض فهو حَامِض، ومثُل فهو مَاثِل، فبخلاف؛ لأنه يقال حَمَض أيضاً، وطَهَر ومَثَل"[4].

ويُلحظ من ذلك أن ما جاء من (فَعُل) اسم الفاعل على فَاعِل، فهو على غير قياس، فالقياس له أن يبنى على فعيل، ولكن ما جاء على زنة فَاعِل فقد يكون جاء ليعطي دلالة أخرى كالنسب.

---

[1] انظر الزبيدي، تاج العروس247:7.

[2] ابن منظور، اللسان، فره، 521:13.

[3] المبرد، المقتضب، 117:3.

[4] ابن خالويه، ليس من كلام العرب، 120.

ويرى سيف الدين الفقراء أنّ أكثر باب (فَعُل) يأتي اسم الفاعل فيه على (فعيل) أو على (فعِل)[1]، ومن ذلك على سبيل المثال: مَرُؤَ الرجل فهو مَرِيء[2]، وسَمُجَ فهو سَمِج أو سَميج[3]، وبَصُر فهو بَصير[4]، وجَلُد فهو جَلِد أو جَلِيد[5]، وعَتُد الشيء فهو عتيد[6]، وغير ذلك من المواضع. ويرى أنّ ذلك يكاد يكثر في باب (فَعُل) من حيث الاستغناء بهذه الصيغ عن بناء فاعل[7].

ويبدو لي من خلال مانقله ابن منظور عن ابن جني أن هذه الأبنية التي نعتت بالشذوذ، جاءت نتيجة التداخل بين (فَعَل) و(فَعُل)، وقد يكون هذا التداخل من باب التطوّر اللغوي، أو قد يكون ناتجاً عن الخلط أو التوهم.

2.4 اسم الفاعل من غير الثلاثي:

يصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثي على زنة مضارعه، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ماقبل الآخر[8]، ولكن ورد في لسان العرب ما عدّ شاذاً في اسم الفاعل من "أفعل" على "مُفْعَل"، بفتح العين خلافاً للقياس، ومن ذلك: **(مُحْصَن)**:

جاء في مادة "حصن": "وفي الصحاح: المُحْصَنة التي أَحصنها زوجها، وهي المُحْصَنات، فالمعنى أنهن أُحْصِنّ بأَزْواجِهنَّ. وروى الأزهري عن ابن الأَعرابي أنه قال: كلام العرب كلُّه على أَفْعَل فهو مَفْعِل إلا ثلاثة أَحرف: أَحْصَن فهو مُحْصَن، وأَلْفَج فهو مُلْفَج، وأَسْهَب في كلامه فهو مُسْهَب، زاد ابن سيده: وأَسْهَم فهو مُسْهَم.

---

(1) الفقراء، سيف الدين، المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية- دراسة صرفية دلالية إحصائية- عالم الكتب الحديث، إربد، ط1/2004م، ص22.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مرأ ، 154:1.

(3) ابن منظور، لسان العرب، سمج ، 300:2.

(4) ابن منظور، لسان العرب، بصر ، 64:3.

(5) ابن منظور، لسان العرب، عتد ، 126:3.

(6) ابن منظور، لسان العرب، عتد ، 279:3.

(7) الفقراء، المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، ص23.

(8) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف،85.

وكل امرأَة عفيفة مُحْصَنة و مُحْصِنة، وكلُّ امرأة متزوِّجة مُحْصَنة، بالفتح لا غير، وقال أَبو عبيد: فالقُرَّاء مختلفون: فمنهم من يكسر الصاد، ومنهم من يفتحها، فمن نَصب ذهب إلى ذوات الأزواج اللاتي قد أَحْصَنَهُنّ أَزواجُهن، ومن كسر ذهب إلى أَنّهنّ أَسْلمن فأَحصَنّ أَنفسهن فهنَّ مُحْصِنات. قال الفراء: والمُحْصَنات من النساء، بنصب الصاد، أكثر في كلام العرب"[1].

ومن خلال ما نقله ابن منظور من آراء علماء اللغة نلاحظ: (مُحْصَن) خرجت عن القياس، وتم الاستغناء بها عن القياس لتعطي دلالة أدق وهي أن كلّ امرأة متزوجة مُحْصَنة، لتخص المتزوجة دون غيرها، وهذا من أجل تحقيق أمن اللبس.

(مُسْهَب):

وفي مادة "سهب" نقل ابن منظور: "أَسْهَبَ الفَرسُ: اتّسع في الجري وسَبَق. و(المُسْهِب) و (المَسْهَب): الكثير الكلام، قال الجعْدِيّ: غَيْر عَيِيٍّ ولا مُسْهِب ويروى مُسْهَب، قال: وقد اختُلف في هذه الكلمة، فقال أبو زيد: المُسْهِب الكثير الكلام، وقال ابن الأعرابي: أَسْهَب الرجل أكثر الكلام، فهو مُسْهَب، بفتح الهاء، ولا يقال بكسرها وهو نادر. قال ابن بري: قال أبو علي البغداديّ: رجل مُسْهَب بالفتح، إذا أَكثر الكلام في الخطأ، فإن كان ذلك في صواب، فهو مُسهِب بالكسر لا غير"[2].

ومن خلال رأي البغداديّ الذي نقله ابن منظور يتضح أن وجود الصيغة الشاذة جاءت لرفع اللبس بين الشخص الذي يتكلم بكثرة دون أخطاء فهو (مُسْهِب)، ومن تكلم بكثرة وعلى صواب فهو (مُسْهَب).

(مُسْهَم):

وقال ابن منظور في مادة سهم: "أَسْهَم الرجل، فهو مُسْهَم، نادر، إذا كَثُر كلامه كأَسْهَب، فهو مُسْهَب، و الميم بدل من الباء"[3].

---

[1] ابن منظور، اللسان،حصن،119:13.

[2] ابن منظور، اللسان، سهب،461:1.

[3] ابن منظور، اللسان، سهم،461:12.

وقد حاول الأثري أن ينفي صفة الشذوذ عن هذه الألفاظ، وذلك من خلال قوله: إن العرب قد استعملوا هذه المادة لمعانٍ عديدة، وخصوا بكل معنى صيغة على جاري العادة، فقالوا: أَسْهب الرجل، إذا شَرِه وطمع حتى لا تنتهي نفسه عن شيء، والصفة من هذا مُسهِب. وقالوا أُسهِب، على ما لم يسم فاعله، للذاهب العاقل من لدغ الحية أو العقرب، فهو "مُسهَب" بفتح الهاء[1].

يلحظ مما سبق أن وجه الشذوذ في هذه الكلمات التي أوردها ابن منظور هو الاستغناء بـ(مُفعَلٍ) عن (مُفعِل)، ومما نلحظه أيضاً أن هذا الشذوذ هو شذوذ قاعدة، أي خرجت هذه الأسماء عن قياس القاعدة فقط، لكن الشائع في الاستعمال هو (مُفعَل) أي بفتح العين في الأبنية السابقة، ونلحظ من خلال ما نقله ابن منظور أن صيغ أسماء الفاعل التي حكم عليها بالشذوذ جاءت لتحقيق أمن اللبس، وكلّ بناءٍ منها يعطي دلالة خاصة.

وبهذا نطمئن إلى أنّ الاستخدام اللغوي جاء مؤيداً للبناءين القياسي والسماعي في كل استخدام، إذا ورد أَسْهَب (مُسهِب) و(مُسهَب)، وأَلفَج (مُلفِج) و(مُلفَج)، وأَحصن (مُحصِن) و(مُحصَن)، وأَسهم (مُسهِم) و(مُسهَم). وهناك فرق في الدلالة بين كل من الصيغتين.

ويبدو لي أن مصطلح الشذوذ يتعاور مع مصطلح الاستغناء في كثير من تفسيرات اللغويين حول وجود مثل هذه الأنماط اللغوية، وهذا ما نجده في كلام الرضي حينما عدّ (مُفْعَل) بفتح العين عن (مُفْعِل) من باب الاستغناء، ولم ينص على مسألة الشذوذ فيها[2]، إلا أنّ عبد الفتاح الحموز ذهب إلى أنّ ذلك من مواضع اللبس

---

[1] الأثري، محمد بهجة، نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربية وضوابط اللغة وطريقة تدوين تاريخ الأدب العربي، تحرير المشتقات من مزاعم المشتقات، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد الطبعة الأولى،1991 ، ص84.

[2] ابن الحاجب، كتاب الكافية في النحو، شرح رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، دار الكتب العلمية-بيروت، جـ2/199.

في العربيّة؛ لأنّ اسم الفاعل يختلط باسم المفعول؛ لأنّ مُفعَل من أبنية اسم المفعول، فلا بدّ من قرينة تحقّق دلالتها على أسماء الفاعلين[1].

(اسم الفاعل من أَفْعل على فاعِل):

ورد في لسان العرب مجموعة من أسماء الفاعل من (أَفْعل) الرباعي على "فاعل" شذوذاً، وهذا على غير قياس، والقياس في ذلك (مُفْعِل).

(بَاقِل):

جاء في لسان العرب في مادة "بقل": "قال ابن جنى: مكان مُبْقِل هو القياس، وباقل أكثر في السماع، والأول مسموع أيضاً، الأصمعي: أَبْقَل المكان فهو باقل من نبات البَقْل... الجوهري: أَبْقَل الرَّمْث إذا أَدْبَى وظهرت خُضْرة ورقه، فهو بَاقِل. ولم يقولوا مُبقِل...، قال: وهو من النوادر. قال ابن بري: وقد جاء مُبْقِل في الشعر، قال أبو نجم:

يَلْمَحْنَ من كلِّ غميس مُبْقِل

وقال ابن هرمة:

لَرُعْت بصَفْراء السُّحالةِ حُرّةً لها مَرْتَعُ بين النَّبِيطَين مُبْقِل

... قال ابن سيده: وبَقل الرَّمْث يَبْقُل بَقْلاً وبُقُولاً وأَبْقل، فهو باقل، على غير قياس"[2].

إنّ وجود هذا الاستعمال للصيغة القياسية في عدة أبيات شعرية يؤكد كلام ابن جني أن القياس (مُبقِل) مسموع.

(حَانِط):

وجاء في لسان العرب في مادة (حنط): "يقال: أَحْنَط فهو (حَانِط) و(مُحْنِط) وإنه لحسن الحانِط... قال ابن سيده: قال بعضهم: تقول أَحْنَط الرّمث فهو حَانِط، على غير قياس"[3].

---

[1] الحموز، مواضع أمن اللبس في العربيّة وأمن لبسها، ص29.

[2] ابن منظور، اللسان، 60:11.

[3] ابن منظور، اللسان، 278:7.

(قَارِب):

نقل ابن منظور: " قال الأصمعي: قالوا: أَقْرَب القوم، فهم قَـاربون، ولايقـال مُقْرِبُون، قال وهذا الحرف شاذ"[1].

(مَاحِل):

جاء في لسان العرب في مادة "محل": "ابن السكيت: أَمْحَلَ بلد، هو مَاحِل، ولم يقولوا مُمْحِل، قال: وربما جاء في الشعر، قال حسان ابن ثابت:

إمَّا ترَى رأْسي تَغَيرّ لَوْنُه شَمَطاً فأَصْبَحَ كالثَّغام المُمْحِل"[2]

(وَارِس): جاء في لسان العرب في مادة (ورس): أَوْرَس المكان، وأَوْرَس الرَّمـث أي اصفرّ ورقه،... فهو وَارِس والقياس مُوْرِس... الصحاح:... أَوْرَس الرِّمث فهو وَارِس، ولايقال مُوْرِس، وهو من النوادر،... وقال أبو حنيفـة:... وزعـم بعـض الرواة الثقات أنه يقال مُوْرِس، وقد جاء في شعر ابن هَرْمة قال:

وكأَنَّما خُضِبَتْ بحَمْضٍ مُورِس آباطُها من ذي قُرُونِ أبايلِ"[3]

(يَافِع):

وفي مادة "يفع" في لسان العرب: "أَيْفَع أي ارْتَفع، وهو (يَـافِع) علـى غيـر قياس، ولا يقال (مُوفِع)، وهو من النوادر... قال الأزهري: القياس في ذلك مُوفِـع وجمعه أَيْفاع"[4].

(يَانِع):

كذلك أينع الثَّمَر فهو يَانِع، ونقل ابن منظور عن ابن كيسان: ويقال: أَيْنَع الثَّمر، فهو يَانِع ومُونِع كما يقال أَيفع فهو يَافع[5].

وذكر ابن خالويه أنه ليس في كلام العرب: "أَفْعل فهـو فاعِـل إلا أَعْشَـبت الأرض فهي عَاشِب، وأَوْرس الرّمث فهو وَارِس، وأَيْفَع الغلام فهو يَافِع، وأَبْقلـتْ

---

[1] ابن منظور،اللسان، 671:1.

[2] ابن منظور، اللسان، 617:11.

[3] ابن منظور، اللسان، 251:6.

[4] ابن منظور، اللسان،،414:8.

[5] ابن منظور، اللسان،415:8.

الأرض فهي بَاقِل، وأَغْضَى الرجل فهو غَاضٍ، وأَمْحَل البلد فهو مَاحِل"[1]. وعدّ ابن هشام كلاً من هذه الألفاظ شاذة وخارجة عن القياس[2].

وحاول الأثري أن ينفي صفة الشذوذ عن هذه الألفاظ من خلال جمع أكبر عدد من أسماء الفاعل التي جاءت على زنة (فَاعل) من (أَفْعَل) وأَوجد لها أصولاً ثلاثية من خلال الرجوع إلى المعاجم اللغوية مثل الصحاح وتاج العروس ولسان العرب وغيرها، فنجده يقول: "ويُلاحظ أن صاحب القاموس المحيط قد ذكر الفعلين، ولم يذكر الوصفين منهما، لوضوح سبيلهما في الاشتقاق"[3]. ويقصد الأثري بالفعلين (أَغْضَى، وغَضى)، ليرد الشذوذ عن (غاضٍ من أغضى)، وكأنه يريد القول أن أسماء الفاعل هذه أُخذت من الثلاثي وليس من أفعل الرباعي.

ويبدو لي بعد هذا العرض لما جاء من صيغ أسماء الفاعل الخارجة عن القياس، أنها على رغم خروجها عن القياس إلى أنها جاءت أكثر استعمالاً مما جاء على القياس، وهذا ما يحدّده الاستعمال اللغوي في البيئات اللغوية الاستعمالية، إضافة إلى الاعتماد على معياري السماع والقياس، فنجد السماع يزيد على القياس في كثير من البيئات اللغوية الاستعمالية، وهذه مسألة أثبتها حسين الرفايعة من خلال تتبعها في معجمي القاموس المحيط وتاج العروس، من حيث استخدام الأصل القياسي، والعدول عنه إلى البناء الشاذ المستخدم الذي يمثّله الجانب السماعي[4].

وعزا الدكتور الرفايعة هذا الشذوذ إلى أن ماجاء على (فاعل) من (أفعل) يُحْمَل على معنى النسب، وصيرورته الذي اختص به بناء الفاعل[5].

وقد تكون هذه الصيغ التي خرجت عن القياس، ناتجة عن توهم، وخلط بين اسم الفاعل من (فَعَل)، وبين من اشتق اسم الفاعل من (أَفعَل)، وذلك بحذف الزائد، أو أن الأصل الاستعمالي للفعل يكون على (فَعَل) الثلاثي، وفي مرحلة لاحقة من

---

[1] ابن خالويه،ليس في كلام العرب،33.

[2] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جـ95/3.

[3] الأثري، نظرات فاحصة، تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ،95.

[4] الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، ص166-179،.

[5] االرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، 200.

عمر اللغة زيدت الهمزة في أوله عند بعض القبائل العربية ليحدث الترادف بين فعَل وأفعَلَ، وبقي اسم الفاعل مشتقاً من الثلاثي لا من الرباعي[1].

3.4 الصفة المشبهة:

الصفة المشبهة: لفظ مصوغ من مصدر اللازم للدلالة على معنى ثابت في الموصوف، أو القريب من الثابت، وأشهر أوزانها: أَفعل الذي مؤنثه فَعلاء، وفَعْلان الذي مؤنثه فَعلى، وفَعَل، وفُعُل، وفُعال، وفَعال[2].

ما جاء شاذاً في فعيل:

فَعيل صفة تؤخذ من الفعل اللازم للدلالة على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثبوت ولا زمان لها؛ لأنها تدل على صفات ثابتة، وتأتي من فَعُل يَفْعُل، ولكن هناك بعض الصفات جاءت على فَعيل، وأُخذت من الفعل المتعدي مثل: عَليم وسَميع وحَفيظ، وسوف أقدم ما نقله ابن منظور من آراء علماء العربية في هذا الخصوص:

(عَريف):

قال ابن منظور في مادة "عرف": "العَريف والعَارِف بمعنىً، مثل عَليم وعالم... قال سيبويه: هو فَعِيل بمعنى فاعل كقولهم ضَرِيب قِداح، والجمع عرفاء. وأمر عَريف وعارِف: مَعروف، فَاعل بمعنى مفعول"[3]. وكذلك نقل ابن منظور رأي سيبويه في كل من ضريب وصريم[4].

وذكر ابن منظور في مادة "علم": "قال ابن جني: لما كان العلم قد يكون الوصف بعد المزاولة له وطول الملابسة صار كأنه غريزةٌ، ولم يكن على أول

---

[1] المصاروة، جزاء، الترادف بين صيغتي فعَل وأفعلَ في العربية، حوليات آداب عين شمس، 2009، 37، ص 84.

[2] الحملاوي، شذا العرف في في الصرف،89.

[3] ابن منظور،اللسان، 387:9، انظر: سيبويه، الكتاب، 4:7.

[4] ابن منظور، اللسان، 334:12.

دخوله فيه، ولو كان كذلك لكان متعلماً لا عالماً، فلما خرج بالغريزة إلى فَعُل صار عالماً في المعنى كعليم، فُكسّر تَكْسيره، ثم حملوا على ضدّه فقالوا جهلاء كعلماء"[1].

وقد تكون فَعِيل هنا دلالتها المبالغة وهذا ما يراه أبو حيان بقوله: "وأما فَعيل المحول من فاعل للمبالغة فهو منقاس كثير جداً، خارج عن الحصر كعَليم وسَميع وقَدير وخَبير وحَفيظ في ألفاظ لا تحصى"[2].

إن مانقله ابن منظور عن ابن جني يوضح لنا ماهية وجود هذه الصفات المشبهة من الفعل المتعدي، وهي عملية نقل من صيغة (فَعَل) المتعدي إلى (فَعُل)، والذي سوّغ ذلك هو المعنى، حيث أريد من هذه الصفات الثبوت واللزوم فكل من (سَميع) و(عَليم) و(عَريف) وغيرها، هي صفات ثابتة لاتقبل الزوال.

وردّ حسين الرفايعة هذا الشذوذ إلى الحمل على المعنى، معنى اللزوم وثبوت الوصف المتوافر في بناء (فعيل) بحيث حُمِلت على تلك المفردات الشاذة، التي خرجت من باب (فاعل) المشتق من اللازم والمتعدي إلى باب (فعيل) المشتق من اللازم؛ لأن النقل من (فَعِل وفَعَل) إلى (فَعُل) يشعر باستقرار المعنى، وثبوت الوصف في صاحبه، فلما صار العلم طبيعة وسجية في صاحبه، قيل (عليم)، وعلى هذا النحو صارت مفردات هذا الباب شاذة[3].

الشذوذ في أَفعل:

صيغة أَفْعَل تأتي من الفعل اللازم قياساً مطرداً، لما دل على لون أو على عيب ظاهر، أو حلية ظاهرة، ومؤنثه فَعلاء[4]، وفي لسان العرب هناك صفات جاءت على أَفْعَل، ولكن خرجت عن قاعدته، وهي:

---

[1] ابن منظور، اللسان، 417:12.

[2] الأندلسي، محمد بن يوسف أبوحيان، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العالمية، بيروت1993، 172:3 .

[3] الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي،216.

[4] الحملاوي، شذا العرف في فنون الصرف،89.

(أَشْيَب) :

جاء أيضاً في مادة "شيب": "شَاب يَشِيب شَيْبَاً، ومَشِيباً، وشَيبة، وهو أَشْيَب على غير قياس، لأن هذا النعت من باب فَعِل يَفعَل، ولا فعلاء له"[1]. بالرغم من أن أَشْيَب دلت على عيب ظاهر، فهو من باب فَعَل. فقياسه على فيعل بكسر العين.

ذكر الزبيدي: "شَاب يَشِيب شَيْباً ومَشِيباً. وهو أَشْيَبُ على غير قياس، لأنّ هَذا النعت إنّما يكون من فَعِل كفَرِح وشرطه الدّلالة على العُيُوب أَو الأَلوان كما قال شيَخُنا... والأَشْيَب: لا على القياس بل على وزن الوصف من المعايب الخلقية كأَعْمى وأَعْرَج فعدّوه من العيوب"[2].

ومما يؤكد أيضاً شذوذها ما جاء به الشيخ الغلاييني: "وشَذَّ مجيئُها من حَمِق يَحمقُ على أَحْمق. ومن "شَاب يَشِيب" على أَشْيب، ومن "قَطع وجَذم" على أَقْطع وأَجْذم. لأن أَحمَق وإن كان من باب "فعل" المكسور العين، فهو يدل على عيب باطن فقياسه أن يكون على وزن "فَعِل" بكسر العين. وقد قالوا عيب ظاهر، فهو من باب "فَعَل" المفتوح العين. فقياسه أن يكون على وزن "فيعِل" بكسر العين، كطيب وضيق، من طَاب يَطيب، وضاق يَضيق. و"أقطع وأجذم"، وإن دلّا أيضاً على عيب ظاهر، فهما من باب "فَعَل"، المفتوح العين، وحقهما أن يكونا بوزن اسم المفعول أي "مَقْطوع ومَجْذوم"[3].

وأعتقد أن هذه الصفات التي نعتت بالشذوذ؛ لأنها حُمِلتْ على المعنى، فصفة الشيب والجذم والحمق هي صفات ثابتة لصاحبها كالعيوب الخلقية رغم حدوثها الطارىء إلا أنها أصبحت ثابتة، وأفعل تدل على الثبوت.

وجاء حسن عباس بإباحة استخدام الصيغ السماعية في الصفة المشبهة: "هناك صيغ أخرى سماعية، متناثرة في الكلام العربي الفصيح ومراجعه، فإذا عرف المتكلم صيغة مسموعة مخالفة للصيغة القياسية جاز له استعمال ما شاء منها، ولكن

---

[1] ابن منظور، اللسان، شيب،512:1.

[2] الزبيدي، تاج العروس، شيب،610:3.

[3] الغلاييني، الشيخ مصطفى،جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية/ بيروت، ط39، 2001، 187:1 .

الأفضل الاقتصار على المسموعة، ولا سيما الصيغ المشهورة. أما إذا لم توجد صيغة مسموعة، أو وجدت ولكنه لا يعرفها فليس أمامه إلا استخدام الصيغة القياسية"[1].

4.4 اسم التفضيل:

اسم التفضيل: اسم يؤخذ من الفعل ليدل على شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحداهما على الآخر في تلك الصفة. وقياسه أن يأتي على (أَفْعل) ولا يصاغ اسم التفضيل إلا من فعل ثلاثي الأحرف مثبت، متصرف، تام، قابل للتفضيل، غير دال على لون أو عيب أو حلية[2]. وعند إرادة التفضيل أو التعجب من الأفعال التي لم تستوف الشروط المذكورة، يجب أن يؤتى بصيغة من فعل مستوف الشروط، ثم يؤتى بمصدر الفعل غير مستوفي للشروط ليكون تميزاً[3].

وجاء في لسان العرب بعض صيغ "أفعل التفضيل" أو التعجب التي لم تستوف الشروط، وصيغت مباشرة من الفعل غير المستوفي للشروط وهذا حكمه الشذوذ، ومما يمثل ذلك ما نقله ابن منظور فيما يلي:

(**أبيض**):

نقل ابن منظور في مادة "بيض": "كنت أشدّ بياضاً. الجوهري: "هذا أشدُّ بياضاً من كذا، ولا تقل أبيض منه، وأَهل الكوفة يقولونه ويحتجون بقول الراجز:

جارِية في دِرْعِها الفَضْاضِ أَبْيَضُ من أُخْتِ بني إِباضِ

قال المبرد: ليس البيت الشاذ بحجة على الأصل المجمع عليه، أما قول الآخر:

إذا الرجالُ شَتَوْا واشتدَّ أَكْلُهمُ فَأَنْتَ أَبْيَضُهم سِرِبْال طَبَّاخ

---

[1] حسن، النحو الوافي،3:290,289 .

[2] الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف،92، انظر:شاهين،المنهج الصوتي للبنية العربية، 118.

[3] الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف،95.

فيحتمل أن لا يكون بمعنى أَفْعَل الذي تصحبة مِن للمفاضلة، وإنما هو بمنزلة قولك هو أَحْسَنُهم وجهاً وأكرمُهم أباً، تريد حسَنهم وجهاً وكريمهم أَباً، فكأنه قال: فأنت مُبْيَضُّهم سِرْبالاً، فلما أضافه انتصب مابعده على تمييز"[1].

(أزهى):

في مادة "زها" ورد في لسان العرب: "ومن كلامهم: هي (أَزْهَى) من غُراب، وفي المثل المعروف (زَهْوَ الغُرابِ)، بالنصب،... وقال ثعلب في النوادر: زُهِيَ الرجل وما أَزْهاه فوضَعُوا التعجب على صيغة المفعول، قال: وهذا شاذٌّ إنما يقع التعجب من صيغة فِعْل الفاعل، قال: ولها نظائر قد حكاها سيبويه"[2].

وفي مادة "شغل" نقل ابن منظور: "قال ثعلب: شُغِل من الأفعال التي غُلّبت فيها صيغة ما لم يُسّم فاعله، قال: وتعجَّبوا من هذه الصيغة فقالوا ما أَشْغَله، قال: وهذا شاذّ إنما يُحفظ حِفظاً، ولا يتعجّب ما لم يَسّم فاعله"[3].

أما في مادة "جنن": نقل ابن منظور: "وقالوا ما أَجنّه، قال سيبويه: وقع التعجب منه بما أَفعله، وإن كان كالخُلُق لأنه ليس بلون في الجسد ولا بخلقة فيه، وإنما هو من نقصان العقل. وقال ثعلب: جُنَّ الرجل وما أَجنّه، فجاء التعجب من صيغة فِعْل المفعول، وإنما التعجب من صيغة فِعْل الفاعل، قال ابن سيده: وهذا ونحوه شاذٌّ، قال الجوهري: وقولهم في مَجْنون ما أَجْنّه شاذ لا يقاس عليه"[4].

يتضح مما سبق وجه الشذوذ هنا صياغة التعجب من المبني للمجهول، لأن التفضيل والتعجب تصاغان من المعلوم فقط.

(أَحْنك الشاتين):

من الأشكال التي قد يأتي عليها اسم التفضيل والتعجب على الشذوذ، أن تكون هناك صيغ لا فعل لها، وهذا ماجاء به ابن منظور في مادة "حنك": "أَحْنك الشاتين وأَحْنك البعيرين أي آكلُهما بالحَنَك، قال سيبويه: وهو من صيغ التعجب والمفاضلة،

---

[1] ابن منظور، اللسان، بيض، 122:7.

[2] ابن منظور، اللسان، زها، 359:14.

[3] ابن منظور، اللسان، شغل، 353:11.

[4] ابن منظور، اللسان، جنن، 96:13.

ولافعل عنده... وقولهم: هذا البعير أَحْنَك الإبل مشتق من الحنك، يريدون أَشَدّها أكلاً، وهو شاذّ لأن الخلقة لا يقال فيها ما أَفْعلَه"[1].

جاء هذا أيضاً في مادة "أبل": "قال سيبويه: هذا من آبَل الناس أي أشدّهم تأنقاً في رِعْية الإبل وأعلَمهم بها، قال: ولا فعل له"[2].

(ما أَبْغَضَه):

جاء في اللسان في مادة "بغض": "الجوهري: قولهم ما أَبْغَضَه لي شاذّ لا يقاس عليه، قال ابن بري: إنما جعله شاذّاً لأنه جعله من أَبْغَض، والتعجب لا يكون من أَفْعَل إلا بأشدّ ونحوه، قال: وليس كما ظنّ بل هو من بَغُضَ فلان إليّ، قال: وقد حكى أهل اللغة والنحو: ما أَبْغَضَني له إذا كنت أنت المبِغضَ له، وما أَبْغَضَني إليه إذا كان هو المِبْغِضَ لك"[3].

ومن خلال كلام ابن بري الذي نقله ابن منظور يتضح لنا أنه يمكن ردّ الشذوذ باعتبار أنّ (ما أَبْغَضه) لم تأخذ من فعل رباعي (أبغض)، بل أخذت من (بَغُض).

5.4 صيغ المبالغة:

صيغ المبالغة: أسماء تشتق من الأفعال تدل على مايدل عليه معنى اسم الفاعل مع تأكيد المعنى وتقويته والمبالغة فيه. والصيغ الأكثر شيوعاً وشهرة في صيغ المبالغة هي: فَعَّال، وفَعُول، ومِفعال، وفَعِيل، وفَعِل[4]. ولكن هناك صيغ شذّت عن قياسها بزيادة الهاء في بعض الصيغ، وصيغ أخرى عدّها الصرفيون غير قياسية، لأنها صيغت من غير الثلاثي، وذلك من خلال ما نقله ابن منظور عن بعض علماء العربية:

---

[1] ابن منظور، اللسان، حنك، 415:10.

[2] ابن منظور، اللسان، ابل، 515:10.

[3] ابن منظور، اللسان، بغض، 119:7.

[4] الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، 86.

1- **زيادة الهاء في مِفْعال:**

(مِطْرابة):

ورد في لسان العرب في مادة "طرب": "رجل طَروب مِطْـراب ومِطْرابـة، الأخيرة عن اللحياني: كثير الطَّرَب، قال: وهو نادرٌ"[1].

(مِعْزابة):

نقل ابن منظور في مادة "عزب": "المِعْزابة: الذي طالت عُزُوبَتُه، حتى ما لَـه في الأهل من حاجة، قال: وليس في الصفات مِفْعالة غير هذه الكلمة. قال الفراء: ما كان من مِفْعَال، كان مَؤنثه بغير هاء؛ لأنه انْعَدل عن النُّعوت انْعِدالاً أَشدّ من صبور وشكور، وما أَشبههما، مما لا يؤنث، ولأنه شُبِّه بالمصادر لدخول الهاء فيه، يقـول امرأة مِحْمَاق ومِذْكَار ومِعطار. قال وقد قيل: رجل مِجْذامة اذا كان قاطعاً للأُمـور، جاء على غير قياس، وإنما زادوا فيه الهاء؛ لأن العرب تُدخِل الهاء فـي المـذكر، على جهتين إحداهما المدح، والأخرى الذم، إذا بولغ في الوصف. قال الأزهري: و المِعْزابة دخلتها الهاء للمبالغة أيضاً. وهو عندي الرجل الذي يُكْثر النُّهوض في ماله العَزيب، يَتتبّع مَساقط الغيث، وأُنف الكَلا، وهو مدح بالِغ على هذا المعنى"[2].

وعدَّ ابن خالويه زيادة الهاء دلالة أقوى للمبالغة، حيث قال: "ليس في الصفات مِفْعالة إلا حرفاً واحداً، قالوا: رجل مِعْزَابة، إذا طالت عُزْبته، وإنما هي مِفْعالة من عزب عنه"، وقال ابن خالويه في نفس الباب: "قيل: رجل مِجْذامة ومِطْرابـة: أي يطرب ويقطع، والأكثر مِفْعَل ومِفعال بغير هاء"[3].

وفسّر ابن جني زيادة التاء في صيغ المبالغة بقوله: "لم تلحق الهـاء لتأنيـث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أريد من تأنيث الغايـة والمبالغـة، وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً أو مؤنثاً"[4].

---

[1] ابن منظور، اللسان، طرب،1:96.

[2] ابن منظور، اللسان،عزب،1:594.

[3] ابن خالويه، ليس في كلام العرب، 224.

[4] ابن جني، الخصائص،2:201.

ونلاحظ من خلال ما جاء في مادة "عزب" أنّ الهاء أضيفت إلى صيغة المبالغة لتعطي معنى إضافياً للمبالغة في المدح أو الذم، أي زيادة في المبالغة، وهذا يؤكد ما جاء به الأزهري كما نقله تاج العروس حين قال في معزابة: دخلت الهاء لمبالغة إضافية وهو لرجل طالت عزوبته، وجاء أيضاً أن المِعْزَابة هو من طالت عزوبته وماله من أهله من حاجة[1].

ويرى السامرائي أنّ هذه الهاء جاءت لتنقل هذه الصيغ من الوصفية إلى الاسمية: "كذا الأمر في المبالغة فإن التاء فيها حولت الوصف إلى الاسمية فقولك (هو راوية) يفيد الدلالة على الاسمية كالعارضة والداهية والنازلة"[2].

وذكر السامرائي أيضاً: "المبالغة في زيادة التاء لا تبقي الوصف على حاله وإنما تحول الوصف إلى الاسمية، فالعلّامة ليس هو العلّام مع زيادة في المبالغة، ولا النسّابة هو النسّاب مع زيادة في المبالغة، وإنما تحويل الوصف إلى الاسم مع اشتهار المسمى بذلك"[3].

صيغ المبالغة من غير الثلاثي:

لا تبنى صيغ المبالغة من غير الثلاثي، فقد اشترط الصرفيون في صياغتها أن تبنى من الثلاثي، إلا أن هناك بعض الألفاظ نعتت بخروجها عن القياس، وذلك لصياغتها من الرباعيّ.

(فَعّال من أفعل):

(جَبّار):

في مادة "جبر" في لسان العرب نقل ابن منظور: "عن الفراء: لم أسمع فعَّالاً من أَفعل إلا في حرفين وهو جَبّار من أَجْبَرت، ودَرّاك من أَدْرَكت"[4].

جاء في مادة "درك": "رجل دَرّاك: مُدْرِك كثير الإدْراك، وقلما يجيء فَعَّال من أَفْعل يُفْعِل إلا أَنهم قد قالوا حَسّاس درَّاك، لغة أو ازدواج، ولم يجئ فَعّال من أَفْعل

---

[1] الزبيدي،تاج العروس، عزب،جـ3/361.

[2] السامرائي، معاني الأبنية في العربية،107.

[3] السامرائي، معاني الأبنية في العربية ،108 .

[4] ابن منظور، اللسان، جبر،4:112.

إلا دَرّاك من أَدْرَك، وجَبّار من أَجْبَره على الحكم أكرهه... قال ابن بـــري: جـــاء دَرَاك ودَرَّاك وفَعَال وفَعّال إنما هو من فعل ثلاثي ولم يستعمل منه فعل ثلاثي، وإن كان قد استعمل منه الدّراك"[1].

(سآر):

وجاء في مادة "سأر": جاء في الحديث: "إذا شَرِبتم فاسئروا، أي أَبْقوا شيئاً من الشراب في عقر الإناء، والنعت منه (سآر) على غير قياس لأنه قياسه مُسئِر، عـــن الجوهري: ونظيره جبّار... هو أحد من جاء أفعل على فعّال"[2].

ونلاحظ أن ابن منظور علل ذلك بأنه لغة أو ازدواج ونعته بالقلة.

أما صيغة فعيل للمبالغة من "أفعل" فقد ورد في مادة "سمع" في اللسان: "قـــال الأزهري: والعجب من قوم فسَّروا السَميع بمعنى المُسْمِع فِراراً من وصف الله بـــأَن له سَمْعاً، وقد ذكر الله الفعل في غير موضع من كتابه، فهو سَـــمِيع ذو سَـــمْع بـــلا تكييف ولا تشبيه بالسمع من خلقه ولا سَمْعه كسَمْع خلقه، ونحـــن نصـــف الله بمـــا وصف به نفسه بلا تحديد ولا تكييف، قال: ولست أنكر في كلام العرب أن يكـــون السميع بمعنى السامِع مثل عِلِيمٍ وعالِمٍ وقديرٍ وقادِرٍ"[3].

ومن خلال استقرائي لمواضع الشذوذ في صيغ المبالغة في لســـان العـــرب لا تتجاوز بضعة ألفاظ خالفت الضوابط المعياريّة لصيغ المبالغة، ويبدو لـــي أنّ هـــذه المواضع جاءت نتيجة التطور اللغوي، ومن المحدثين من عدّهُ من بـــاب رواســـب صراع الأنماط اللغويّة التي تكشف مرحلة من مراحل التّطور اللغوي[4]، ولا ننسى أنّ أفعل وفَعل يقع بينهما الترادف كثيراً، فقد روت بعض المعاجم مثلاً أن (جَبَر) و (أَجبَر) بمعنى واحد[5].

---

[1] ابن منظور، اللسان، درك،419:10.

[2] ابن منظور، اللسان، سأر،417:4.

[3] ابن منظور، اللسان، سمع، 329:8.

[4] الفقراء، المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، ص74.

[5] ابن منظور، اللسان، جبر، 116:4 .

6.4 اسم الآلة:

اسم الآلة: اسم مصوغ من الفعل الثلاثيّ المجرد المتعدي، للدلالة على أداة يكون بها الفعل، وله الأوزان الثلاثية التالية: مِفْعال، ومِفْعَل، ومِفْعَلة[1]. وقد جاء في لسان العرب مجموعة من أسماء الآلة التي تغير بناؤها عن القياس:

(مُدْهُن)

في مادة "دهن" نقل ابن منظور: "المُدْهُن، بالضم لا غير: آلة الدُّهْن، وهو أحد ما شذّ من هذا الضرب على مُفْعُل مما يُستعمَل من الأدوات، والجمع مَداهن. الليث: المُدْهُن لما كان في الأصل مِدْهناً، فلما كثر في الكلام ضمّوه. قال الفراء: ما كان على مِفْعِل ومِفْعلة مما يُعْتمل به فهو مكسور الميم نحو مِحْرَز ومِقْطَع ومِسَلّ ومِخَدّة، إلا أحرفاً جاءت نوادر بضم الميم والعين وهي: مُدْهُن ومُسْعُط ومُنخُل ومُكْحُل ومُنْصُل والقياس مِدْهَن ومِنْخَل ومِسْعَط ومِكْحَل"[2].

(مُنْخُل):

وجاء أيضاً في مادة "نخل" في لسان العرب: "المُنْخُل والمِنْخَل: ما يُنْخَل به، لا نظير له إلا قولهم مِنْصُل ومُنْصَل، وهو أحد ما جاء من الأدوات على مُفْعل، بالضم"[3].

(مُكْحُلة):

جاء أيضاً في لسان العرب: "المُكْحُلة الوعاء، أَحد ما شذَّ مما يرتفق به فجاء على مُفْعُل وبابه مِفْعَل، ونظيره المُدْهُن والمُسْعُط، قال سيبويه: وليس على المكان إذ لو كان عليه لفُتح؛ لأنه من يَفْعُل، قال ابن سكيت: ما كان على مِفْعَل ومِفْعَلة مما يعمل به فهو مكسور الميم مثل مِخرز ومِبْضَع ومِسَلة ومزرعة، إلا أحرفاً جاءت نوادر بضم الميم والعين وهي: مُسْعُط، ومُنْخُل، ومُدْهُن ومُكْحلة ومُنْصل"[4].

---

[1] الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، 98، ينظر: شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، 121.

[2] ابن منظور، اللسان، دهن، 13:161.

[3] ابن منظور، اللسان، نخل، 13: 519.

[4] ابن منظور، اللسان، كحل، 11:584.

من خلال ما نقله ابن منظور في المواد اللغوية السابقة، يتضح لنا أنّ الشذوذ في اسم آلالة يتمثل بضم الميم والعين في (مُفْعُل)، ونلحظ أيضاً أنّ دائرة الاستعمال اتسعت للصيغتين "مُفْعُل" و "مِفْعَل" بالضم والكسر، وقد سوّغ سيبويه هذا الخروج، بأن تغير الحركة جاء ليرفع اللبس وإعطاء دلالة أخرى غير الدلالة العامة لاسم الآلة، فقال: ونظير ذلك المُكْحُلة لم ترد موضع الفعل، ولكنه اسم لوعاء الكحل، وكذلك المُدُق صار اسماً كالجلمود[1].

ويوضح السامرائي ذلك بقوله: "قد تغير بناء الآلة عن القياس؛ لأنه لم يقصد بها قصد الفعل وذلك نحو: المُنْخُل والمُسْعُط والمُدُق والمُكحلة – فالمنخل ليس لكل ما يُنخل به، بل هو اسم مخصوص بآلة معينة على هيئة معينة فلو نخلتَ بخرقة ونحوها لم يسم منخلاً، ولو أردت ذلك لبنيته على الأصل فقلت: مِنْخَل، وكذلك المُسْعُط: هو اسم لما يوضع فيه السعوط ويكون على صفة مخصوصة، وكذلك المُدق ليس اسماً لكل ما يدق به بل هو مخصوص بنوع مما يدق به كفِهر العطار"[2]. وأجاز عباس حسن استخدام هذه الألفاظ المسموعة حيث قال: "ولما كانت تلك الأوزان وأشباهها خارجة عن الصيغ القياسية، جاز استعمالها كما وردت مسموعة عن العرب، وجاز اشتقاق صيغة قياسية من مصدر أفعالها الثلاثية المتصرفة تؤدي معناها ومهمتها، بحيث تجيء الصيغة الجديدة على وزن "مِفْعَل" أو"مِفعَلة"، أو"مِفْعَال" وهي الأوزان الثلاثة القياسية لاسم الآلة"[3].

7.4 اسم المفعول من الثلاثي:
(مَعْوُود، مَقْوودة):

اسم المفعول من الثلاثي: هو اسم مشتق مصوغ من مصدر الفعل المبني للمجهول دلالة على معنى مجرد الحدث، وعلى من وقع عليه هذا المعنى، ويصاغ من الثلاثي على زنة (مفعول)، ومن غير الثلاثي بإبدال ياء المضارع منه ميماً

---

[1] سيبويه، الكتاب، 94:4

[2] السامرائي، معاني الأبنية في العربية، 112.

[3] حسن، النحو الوافي، 260:3 .

مضمومة، وفتح ما قبل الآخر[1]. أما بناء اسم المفعول من المعتل العين فتحذف واو اسم المفعول المشتق من الفعل الأجوف، ثمَّ إن كانت عينُهُ واواً، تنقل حركتها إلى ما قبلها، وإن كانت ياءً تحذف حركتها، ويكسر ماقبلها لتصحّ اليـــاء[2]، إلا أن هنـــاك مجموعة من أسماء المفعول المعتلة خرجت عن هذه القاعدة، وقد ذكر ذلك ابـــن منظور في معجمه:

(مَعْوود):

ورد في لسان العرب: "رجل عَائد من قَوْم عُـــوَّد، وعُـــوَّاد، ورجـــل مَعُـــود، (مَعْوُود)، الأخيرة شاذة، وهي تميمية"[3].

(مَقْوودَة):

وورد في لسان العرب في مادة "قود": "قاد الدابة قوْداً، فهي مَقُودة ومَقْـــوودَة، الأخيرة نادرة وهي تميمية"[4].

نلاحظ من خلال المادة السابقة التي أوردها ابن منظور أن وجه الشذوذ هـــو الإتمام في الواوات في اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف الواوي الذي تم بناؤه على مفعول، بالرغم من الثقل الصوتي الذي يحدث، وأكـــد ســـيبويه أن التميميـــين استثقلوا الإتمام في اسم المفعول من الأجوف الواوي، إلا في بعض الكلمات جـــاءت شذوذاً، فقال: "ولا نعلمهم أتمّوا في الواوات، لأنّ الواوات أثقل عليهم من اليـــاءات، ومنهما يفرون إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة"[5]. أما المبرد فيختلف مـــع سيبويه في ذلك، حيث يجعل استعمال هذه الأسماء بإتمام الواو جائزاً، وليس شـــاذاً، حيث يقول: "هذا قول البصريين أجمعين ولست أراه مُمْتَنعاً عِند الضرورة إذ كان قد جاء في الكلام مثله، ولكنه يعتلّ لاعتلال الفعل. والذي جاء في الكلام لـــيس علـــى

---

[1] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جـــ96/3، ينظر: شاهين،المنهج الصوتي للبنية العربية، 116 .

[2] الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، 180:1.

[3] ابن منظور،اللسان، عود،319:3، انظر ابن خالويه، ليس في كلام العرب،60.

[4] ابن منظور،اللسان،370:3.

[5] سيبويه، الكتاب 349:4.

فِعْل، فإذا اضطر الشاعر أجرى هذا على ذاك. فمما جاء قولهم: النَوُور، وقولهم سُرْت سُوُوراً ونحوه... وهذا أثقل من مَفْعول من الوَاو لأنَّ فيه واوين وضمّتين. وإنّما ثَمّ واوان بينهما ضمّة"[1].

ومن خلال كلام ابن منظور عن هذه النماذج من اسم المفعول الشاذة، وخروجها عن القياس، نرى أنّ ذلك جاء من باب لهجي، وهي لهجة قبيلة تميم، فالتميميون قاسوا المعتل على الصحيح فأتموا اسم المفعول طرداً للباب على الوتيرة الواحدة.

ولعل وجود هذه الصيغة إلى يومنا هذا يؤكد على وجود جذور لها، وقد جاء بذلك الدكتور فوزي الشايب، وعدّ كل من "مَقْوول ومَقْوود ومَعْوود" من الأصول المرفوضة أو مايؤثر بعضهم تسمية بـ (الركام اللغوي للظواهر اللغوية المندثرة) فهي مجرد آثار لغوية احتفظ بها في بعض اللهجات العربية بسبب بطء وتدرج التطور اللغوي فيها بالنسبة إلى غيرها من اللهجات[2].

وأكد ذلك الدكتور غالب المطلبي، بأن تفسير ظاهرة الإتمام في المعتلات تعود إلى اللهجات حيث قال: اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين يائياً كان أو واوياً فقياس أهل الحجاز أن يقولوا فيه مَبْيع ومَدْين، وفي اسم المفعول من الواو يقولون مَقْود ومَعْود من قَاد وعَاد. أما التميميون فيقولون مَبْيوع ومَخْيوط ومَدْيون في المفعول اليائي العين من باع وخاط ودان، ويقولون مَقْوود ومَعْوود في الواوي العين من قَاد وعَاد، وإنه من الجائز أن تكون الصيغة التميمية أقرب عهداً من الصيغة الحجازية، وليست أصلاً كما ذهب إلى ذلك كثير من اللغويين العرب[3].

---

[1] المبرد، المقتضب، 119:2.

[2] الشايب، فوزي، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب جامعة الكويت، 1989،75.

[3] المطلبي، في الاصوات العربية،201، ينظر: في نفس الكتاب ص 194، ينظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية، 184:3.

8.4 اسم المفعول من الرباعي:

(مَجْنون):

ورد في لسان العرب: "أَجَنّه الله، فهو مَجْنون، على غير قياس، وذلك لأنهم يقولون جُنّ، فبني المفعول من أَجنّه الله على هذا"[1].

(محبوب):

ذكر ابن منظور في مادة "حبب" في لسان العرب: " أَحَبَّه فهو مُحِبّ، وهو مَحْبُوب، على غير قياس هذا الأكثر، وقد قيل مُحَبّ على القياس، قال الأزهري: وقد جاء المُحَبُّ شاذاً في الشعر، قال عنترة:

ولقد نَزلْت، فلا تَظُنّيّ غيرَه مِنّي بِمَنْزِلة المَحبّ المُكْرَم

وحكى الأزهري عن الفرّاء قال: وحَبَبْتُه، لغة... قال الجوهري: وهذا شاذ لأنه لا يأتي في المضاعف يَفْعِل بالكسر، إلا ويشركُه يَفعُل بالضم، إذا كان متعدياً، ما خلا هذا الحرف. وحكى سيبويه: حَبَبتُه وأَحْبَبتُه بمعنى. أَبو زيد: أَحَبّه الله فهو مَحْبُوب. قال: ومثله مَحْزُون، ومَجْنُون، ومَزْكُوم، ومَكْزُوز، ومَقْرُوء وذلك أنهم يقولون: قد فُعِل بغير ألف في هذا كله، ثم يبنى مفعول من فُعِل، وإلا فلا وجه له، فإذا قالوا أفعله الله، فهو كله بالألف"[2].

(مَحْمُوم):

ورد في لسان العرب في مادة "حمم": "حُمَّ الرجل: أصابه ذلك، وأَحَمَّه الله وهو مَحْمُوم، وهو من الشواذ، وقال ابن دريد: هو مَحْمُوم به، قال ابن سيده: ولست منها على ثقة، وهي أحد الحروف التي جاء فيها مَفعُول من أَفْعَل لقولهم فُعِل، وكأَنّ حُمّ وضعت فيه الحُمّى"[3].

---

[1] ابن منظور، اللسان، جنن، 96:13.

[2] ابن منظور، اللسان، حبب، 289:1.

[3] ابن منظور، اللسان، حمم، 155:12.

(مَضْنُوك):

جاء في مادة "ضنك": "الضُّنْكَة والضُّنَك، بالضم: الزُّكام، وقد ضُنِك، على صيغة ما لم يسم فاعله، فهو مَضْنُوك إذا زُكِم، والله أَضْنكه وأَزكمه... قال ابن الأثير: والقياس أن يقال مُضْنَك ومُزْكَم، ولكنه جاء على أُضْنِك وأُزْكِم"[1].

(مَسْلُول):

في مادة "سلل" نقل ابن منظور: "قد سُلَّ وأَسَلّه الله، فهو مَسْلُول، شاذ على غير قياس، قال سيبويه: كأنه وُضع فيه السُّلُّ"[2].

(مَبْرُوز):

جاء أيضاً في لسان العرب: "أَبْرَز الكتاب: أَخْرَجه، فهو مَبْرُوز، وأَبْرَزه نَشَره، فهو مُبْرَز، ومَبْرُوز شاذ على غير قياس جاء على حذف الزائد"[3].

بعد عرض هذه المواد التي نقلها لنا ابن منظور في لسان العرب من صيغ لاسم المفعول، نلحظ أنها أخذت من أفعال غير إرادية، ووجه الشذوذ فيها هو الاستغناء بصيغة اسم المفعول من فعل ثلاثي "مَفْعول" للإنابة عن اسم المفعول من الفعل الرباعي الذي جاء على وزن أَفْعل، فالقياس في ذلك كله هو أَفْعل "مُفْعَل"، أي أَجْنّه الله فهو مُجَنّ وأَحبّه فلان فهو مُحَبّ وهكذا.

وناقش سيبويه هذه القضية حيث قال: "وإنما جاءت هذه الحروف على جَنَنْتُه وسَلَلْتُه، وإن لم يستعملا في الكلام، كما أن يَدَعُ على وَدَعْت، ويذر على وذرت، وإن لم يستعملا"[4]، ويتضح من كلام سيبويه أن اسم المفعول في هذه الألفاظ ليس خارجاً عن القياس، لأنه لم يصغ من الرباعي، وإنما صيغ من ثلاثي غير مستعمل، فقاسه على الفعلين "يدع ويذر" اللذين استُعمل منهما المضارع ولم يُستعمل الماضي.

أما الأثري ذكر في بحثه الموسوم "مزاعم بناء اللغة على التوهم" بأن هذه المشتقات مبنية على أصول ثلاثية، وقد استخدمت العرب الفعل الثلاثي والفعل

---

[1] ابن منظور، اللسان، ضنك، 462:10.

[2] ابن منظور، اللسان، سلل، 341:11.

[3] ابن منظور، اللسان، برز، 11: 341.

[4] سيبويه، الكتاب، 67:4.

الرباعي، وسوغ ذلك باللهجات. فقد قال: "هذه المشتقات، التي جاءت على فَعيل أو مَفعول، وظن أبو منصور وابن سيده وأبو حاتم وآخرون غيرهم أنها بنيت على توهم حذف الحرف الزائد، إنما هي مشتقات من أفعال ثلاثية، سمعها غيرهم ولم يسمعوها هم، وثبتت عن قبيل من العرب تعتز العربية بفصاحتهم، وتتناقل الناس أشعار شعرائهم، ويحتج أهل اللغة بكلامهم. وهؤلاء هم بنو عامر، وهم قوم حميد بن ثور، ولبيد بن ربيعة،... إنما تكلموا بلغة قومهم، ولم يتوهموا في شيء مما بَنوه عليها من كلام"[1].

وبهذه المحاولة للأثري أسقط دعوى بناء هذه المشتقات على التوهم، وجعل الحكم عليها بالشذوذ باطلاً نتيجة الاستقراء الناقص.

9.4 اسما المكان والزمان:

اسم المكان: اسم مشتق من الفعل للدلالة على مكان حدوث الفعل، وهو من الثلاثي على وزن (مَفْعَل) بفتح الميم والعين، وسكون ما بينهما، إن كان المضارع مضموم العين، أو مفتوحا، أومعتلَّ اللام مطلقاً، وعلى "مَفعِل" بكسر العين، إن كانت عين مضارعه مكسورة، أو كان مثالاً مطلقاً في معتل اللام، كمَجلِس، ومَبيْع[2].

ذكر لسان العرب مجموعة من أسماء المكان شذت عن القياس:

(مَسْجِد):

جاء في مادة "سجد": "المَسْجَد والمَسْجِد: الذي يُسجد فيه... وقال الزجاج: كل موضع يتعبد فيه فهو مَسْجِد... وقال: وقد كان حكمه أَن لا يجيء على مَفْعِل ولكنه أَحد الحروف التي شذت وجاءت على مَفْعِل. قال سيبويه: وأما المسجد فإنهم جعلوه اسماً للبيت، ولم يأت على فَعَل يَفْعُل كما قال في المُدُقِّ إنه اسم للجلمود، يعني أنه ليس على الفعل، ولو كان على الفعل لقيل مِدَقٌّ لأنه آلة، والآلات تجيء على مِفْعَل كمِبْخرَ ومِكْنس. ومِكْسَح. ابن الأعرابي: مَسْجَد بفتح الجيم، محراب البيوت،

---

[1] الأثري، نظرات الفاحصة في قواعد رسم الكتابة،مزاعم بناء اللغة على التوهم،127.

[2] الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف،95، انظر: شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، 120.

ومصلى الجماعات مَسجِد بكسر الجيم، والمساجد جمعها، والمساجد أيضاً: الآراب التي يسجد عليها والآراب السبعة مساجد.... الجوهري: قال الفراء: كل ما كان على فَعَل يَفْعُل مثل دخل يَدْخُل فالمَفْعَل منه بالفتح، اسما كان أو مصدراً، ولا يقع فيه الفرق مثل دَخَل مَدْخَلاً وهذا مَدْخَلُه، إلا أحرفاً من الأسماء ألزموها كسر العين، من ذلك المَسْجِد، والمطلِع والمغرِب والمشرِق والمسْقِط والمفْرِق والمجْزِر والمسْكِن والمفْرِق من رَفَق يَرْفُق والمِنْبِت والمنْسِك من نَسَك يَنسُك، فجعلوا الكسر علامة الاسم، وربما فتحه بعض العرب في الاسم، فقد روي مَسْكَن ومَسْكِن، وسمع المَسْجَد والمَسجِد ومَطلِع ومطلَع، قال: والفتح فيه كله جائز وإن لم نسمعه، قال ومن كان من باب فَعَل يَفْعِل، مثل جلس يَجْلِس فالموضع بالكسر، والمصدر بالفتح للفرق بينهما. تقول نَزل منزَلاً بفتح الزاي، تريد نَزل نزولاً، وهذا مَنزِله، فتكسر،لأنك تعني الدار، قال: وهو مذهب تفرد به هذا الباب من بين أخواته، وذلك أَن المواضع والمصادر في غير هذا الباب ترد كلّها إلى فتح العين ولايقع فيها الفرق، ولم يكسر شيء فيما سوى المذكور إلا الأحرف التي ذكرناها"[1].

(مَسْقِط):

وفي مادة "سقط" ذكر ابن منظور: "المسْقَط بالفتح: السقوط... ومَسْقِط الشيء ومَسْقَطه: موضع سُقُوطه، الأخيرة نادرة. وقالوا: البصرة مَسْقَط رأسي ومَسْقِطه... المسْقِط مثل المجْلِس: الموضع، يقال: هذا مَسْقِط رأسي، حيث ولد، وهذا مسقِط السوط، حيث وقع، وأَنا في مَسْقِط النجم، حيث سَقط، وأَتانا في مَسْقِط النجم أَي حين سَقَط، وفلان يَحنّ إلى مَسْقِطه أَي حيث ولد"[2].

(مَطْلِع):

في مادة "طلع": طَلَعت الشمس والقمر والفجر والنجوم تَطْلُع طُلُوعاً ومَطْلِعاً ومَطْلَعاً، وهي طالعة.... و(المَطْلِع) الموضع الذي تَطْلُع عليه الشمس، وهو قوله عز وجل: هي حتى مَطْلِع الفجر، فإن الكسائي قرأَها بكسر اللام، وكذلك روى عبيد عن أبي عمرو بكسر اللام، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر واليزيدي عن أَبي

---

[1] ابن منظور، اللسان، سجد، 320:3.

[2] ابن منظور، اللسان، سقط، 315:7.

عمرو وعاصم وحمزة: هي حتى مَطْلَع الفجر، بفتح اللام، قال الفراء: وأكثر القراء على مَطْلَع، قال: وهو أقوى في قياس العربية لأن (المَطْلَع)، بالفتح، هو الطلوع والمَطلِع، بالكسر، هو الموضع الذي تطلع منه، إلا أن العرب تقول طَلَعَتْ الشمس مَطلِعاً، فيكسرون وهم يريدون المصدر"[1].

نلاحظ من خلال ما نقله ابن منظور في لسان العرب من أمثلة على ما شذّ في بناء اسم المكان، وهي (مَطلِع) و(مَجمِع) و(مَسجِد)، أن وجه الشذوذ في ذلك هو بناء اسم مكان في هذه الألفاظ على (مَفْعِل) بكسر العين مما مضارعه يفعُل بالضم، والقياس فيها فتح العين.

ونلاحظ أيضاً أن سيبويه خصَّ هذا الشذوذ بقبيلة تميم، فهم من يكسرون العين في (مَفْعَل)، فيقول سيبويه:"وهذه لغة بني تميم، أما أهل الحجاز فيفتحون"[2].

وقد يكون هناك سبب دعا إلى هذا الكسر وتغير البناء وهذا ما ذكره سيبويه ووافقه الكثير من النحاة، جاء في شرح الرضي على الشافية: "قال سيبوية: لم تذهب بالمسجد مَذْهَب الفعل، ولكنك جعلته اسماً لبيت. يعني أنك أخرجته عما يكون اسم الموضع، وذلك لأنك تقول:(المَقْتَل) في كل موضع يقع فيه القتل، ولاتقصد به مكاناً دون مكان، وكذلك المسجد فإنك جعلته اسما لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون بيتاً على هيئة مخصوصة، فلم يكن مبنياً على الفعل المضارع كما في سائر أسماء المواضع، وذلك أن مطلق الفعل لا اختصاص فيه بموضع دون موضع، قيل: ولو أردت موضع السجود وموقع الجبهة من الأرض سواء كان في المسْجَد أو غيره فتحت العين لكونه مبنياً على الفعل بكونه مطلقاً كالفعل"[3].

وبهذا يكون تفسير سيبويه أن التغيير في البناء جاء لتغيير المعنى وإعطاء معنى أكثر دقة وتخصصاً، وذلك واضح في "مَسْقَط" و"مَسْقِط" و"مَسْجِد" و"مَسْجَد"، فالفتح أعطى معنىً عاماً للمكان فالمسجَد هو المكان العام الذي يصلي به الناس، فأما الكسر يعطي دلالة الدقة في تحديد المكان، فالمسجِد بالكسر هو مكان سجود الرأس.

---

[1] ابن منظور، اللسان، طلع، 410:12

[2] سيبويه، الكتاب، 414:3، ينظر: المطلبي، في الأصوات العربية، 160

[3] الاستربادي، رضي الدين، شرح الشافية، 248:1. انظر: سيبويه، الكتاب، 248:2

وجاء عباس حسن ليؤكد أن المراجع اللغوية تنص على ورود السماع الصحيح بالكسر وبالفتح في أغلب تلك الكلمات دون الاقتصار على أحد الضبطين مثل مَسْجَد ومَطْلَع ومَسْقَط، ومَشْرَق، ومَغْرَب، ومَسْكَن، ومَجْمَع، ومَغْرَب، ومَرْفَق ومَنْسَك، فورود السماع بالفتح أيضاً، أدخل تلك الكلمات في مجال الضابط العام، أي اجتمع فيه القياس والسماع، ويقول عباس: وعلى هذا لا معنى لإبرازها ووصفها بأنها وردت مكسورة وقياسها الفتح؛ لأنها وردت بالفتح أيضاً، كما أن ورود السماع بالكسر يجيز فيها استخدام الكسر أيضاً مع مراعاة للمسموع، دون أن يوجب الاقتصار عليه. بل إن ورود السماع بالكسر وحده لا يوجب الاقتصار عليه وإهمال القياس. ويقول عباس حسن أيضا: أن كثيراً من أفعال هذه الألفاظ يصح في مضارعه كسر العين طبقاً للوارد عن العرب، كمضارع الأفعال الصحيحة (رفَق، فرَق، جزَر، حشَر) فليست عين المضارع فيها مقصورة في اللغة على الفتح أو على الضم، بل يجوز فيها الكسر أيضاً، طبقاً للوارد. وإذا جاز فيها الكسر كانت صيغة الزمان والمكان بكسر العين قياسية مطردة، وتكون كنظائرها الكثيرة المكسورة التي تخضع للضابط العام، وتنطبق عليها القاعدة الخاصة بطريقة الصوغ المطرد، ولا يكون ثمة معنى لإبرازها من بين نظائرها، وتخصيصها بأنها: "وردت مسموعة بالكسر، وكان قياسها الفتح". ذلك أن الفتح والكسر سماعيان وقياسيان معاً فيها[1].

[1] حسن، النحو الوافي، 253.

الفصل الخامس
الشذوذ في جمع التكسير

1.5 جموع القلة:

جموع القلة هي من جموع التكسير التي تدل على عدد قليل من ثلاثة إلى عشرة، وأوزانها التي عُرْفت عند العرب هي: أَفْعُل، وأَفْعِلَة، وأَفْعَال، وفَعَلة و فِعلَة[1].

1- أَفْعال:

يطرد هذا البناء في كل اسم ثلاثي لايجمع على (أَفْعُل)، نحو: فَعْل معتلّ العين، ومن صحيح العين (فِعْل)، و(فُعْل)، و(فَعَل)، (فُعُل)، (فَعِل)، (فِعَل)،(فَعُل)، (فِعِل). أما (فَعْل) صحيح العين، فلا يجمع على أَفْعال[2].

ولكن هناك جموعاً جاءت على وزن (أَفْعال)، و خرجت عن هذا الباب، وأوردها لنا لسان العرب ونعتها بالشذوذ، أو الخروج عن القياس وهي:

(أَرْياح):

جاء في مادة "روح" في لسان العرب: "عن سيبويه، قال:... وجمع الرِّيح أَرْواح، وأَرَاوِيح جمع الجمع، وقد حكيت أَرْياح وأَرايح، وكلاهما شاذ، وأَنْكر أبو حاتم على عُمارة بن عقيل جمعه الرِّيح على أَرْياح، قال فقلت له فيه: إنما هو أَرْواح، فقال: قد قال الله تبارك وتعالى: وأَرسلنا الرّياحَ، وإنما الأَرْواح جمع رُوح... التهذيب: الرّيح ياؤها واو صُيِّرت ياءً لانكسار ما قبلها، وتصغيرها رُوَيْحة، وجمعها رِيْاح وأَرْواح"[3]. وفي الصحاح: "الرِّيح واحدة الرِّياح، وقد تُجمع على أَرْواح؛ لأن أصلها الواو وإنما جاءت بالياء لانكسار ما قبلها، وإذا رجعوا إلى الفتح عادت إلى الواو كقولك: أَرْواح الماء وتَرَوَّحْت بالمْروَحة، ويقال: رِيحٌ ورِيحَة كما

---

[1] ابو السعود، عباس، الفيصل في ألوان الجموع، دار المعارف في مصر،35.

[2] ابو السعود، الفيصل في ألوان الجموع، 36، انظر: عبد العال، عبد المنعم سيد، جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، مكتبة الخانجى، القاهرة، 41.

[3] ابن منظور، اللسان، روح 2: 455.

قالوا: دارُ ودارَة"[1]. في المصباح المنير: "والرِّيح الهواء المُسخَّر بين السَّماء والأرض وأصلها الواو بدليل تصغيرها رُوَيْحَة لكن قُلبت ياء لانكسار ما قبلها والجمع أَرْوَاح ورِيَاح وبعضهم يقول أَرْيَاح بالياء على لَفْظ الواحد وغَلّطه أبوحاتم قال وسألته عن ذلك فقال ألا تراهم قالوا رِيَاح بالياء على لفظ واحد، قال فقلت له: إنّما قالوا الرياح بالياء للكسرة وهي غير موجودة في أرياح فَسَلَّم ذلك"[2].

ويعزز البغدادي شذوذ هذا الجمع ويَعدّه قياساً خاطئاً: يقال في جمع رِيْح أرواح، وقول الناس أرياح، قياساً على رياح خطأ. وأورد بيت شعر لميسون الكلبية استخدمت فيه جمع رِيْح على أَرْوَاح على القياس:

لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الأَرْوَاحُ فيه أَحَبُّ إليّ من قَصْرٍ مُنِيْفِ[3]

وقال أبوحيان الأندلسي أيضاً: "وفي محفوظتي قديماً أن الأَرْيَاح جاء في شعر بعض فصحاء العرب الذين يستشهد بكلامهم، كأنهم بنوه على المفرد، وإن كانت علة القلب مفقودة في الجمع كما قالوا عِيْد أَعْيَاد، وإنما ذلك من العود ولكنه لما لزم البدل جعله كالحرف الأصلي"[4].

ونلمح من خلال آراء العلماء السابقة أنه تم جمع رِيْح على (أَرْيَاح) توهماً منهم أن الياء هي الأصل وليس الواو.

ولعلنا نلمح مسوغاً آخر لتخريج أَرْيَاح من الشذوذ، وهو تحقيق أمن اللبس إذا عُدمت القرائن بين جمع (روح) أَرْوَاح، ورِيْح على أَرْوَاح، ولهذا عند ذكر لفظة (أَرْوَاح) يتبادر للذهن أولاً أنه جمع روح، فبهذا خرجت أرياح لتؤدي دلالة أخرى، بأن تكون جمعاً لريح؛ لأن استخدامها بالشكل القياسي يؤدي إلى لبس واضح.

---

[1] الجوهري، الصحاح، روح، جـ1/367.

[2] الفيومي، المصباح المنير، 1:243.

[3] البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخناجي،القاهرة 9:562.

[4] أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العالمية، بيروت1993، 1:455.

وجاء أيضاً في مادة "سوط" في لسان العرب: "حديث أَبي هريرة، رضي الله عنه: فجعلنا نَضْرِبه بأَسْياطِنا وقِسِيِّنا، قال ابن الأثير: هكذا روي بالياء وهو شاذّ والقياس أسْواطِنا، كما قيل في جمع رِيْح أَرْيَاح شاذّاً والقياس أَرْواح، وهو المطَّرِد المستعمل، وإنما قلبت الواو في سِياط لكسرة قبلها، ولا كَسرة في أَسواط"[1]. وذكر سيبويه: "وإذا أردوا بـــناء الأكثر بنوه على فِعال، وذلك قولك سِياط وثِياب وقياس، وتركوا فُعُولاً كراهية الضمّة في الواو والضمّة التي قبل الواو، فحملوها على فعال وكانت في هذا الباب أولى إذ كانت متمكِّنة في غير المعتل"[2].

وذكر المبرد: "أما ما كان على (فَعْل) من بَنَات اليَاء والوَاو، فإنّه إذا أرِيد به أدنى العدد جُمع على أَفْعَال كَرَاهية للضم في الوَاو واليَاء لو قلت (أَفْعل)، وذلك قولك ثوب وأثواب، وسَوْط وأَسْواط، والياء نحو: بَيت وأبيات، وشَيْخ وأَشياخ، وقَيْد وأَقْياد"[3].

(أزْبار):

ورد أيضاً في لسان العرب: "الزُّبْرَة... وقيل: هي الصُّدْرَة من كلِّ دابة، ويقال: شَدَّ للأَمر زُبْرَتَه أي كَاهله وظهره، وقول العجاج:

بها وقد شَدُّوا لها الأَزْبارا

قيل في تفسيره: جمع زُبْرة، وغير معروف جمع فُعْلَة على أَفْعَال، وهو عندي جمع الجمع كَأنه جَمَع زُبَرةً على زُبَر وجَمَع زُبْراً على أَزْبَار، ويكون جمع زُبْرَة على إرادة حذف الهاء"[4]. وذكر الجوهري: الزُّبْرة:"القطعة من الحديد، والجمع زُبَر"[5].

---

[1] ابن منظور، اللسان، سوط، 7: 326.

[2] سيبويه، الكتاب 212:2.

[3] المبرد، المقتضب 2: 198.

[4] ابن منظور، اللسان، زبر 316:3.

[5] الجوهري، الصحاح، زبر،جـــ666/2. انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط، زبر، ص399.

ويبدو لي من خلال مانقله ابن منظور أن مسوغ الشذوذ هنا هو أن المتكلم قد خلط وتوهم بين المفرد والجمع، فقد حذف حرف الهاء من (زُبرة) لتصبح زُبْراً، ثم جمعها على زُبَر، ثم على أَزْبار.

(أَقْصاد):

وفي مادة "قصد" نقل ابن منظور: "القَصَدة: العُنُق، والجمع (أَقْصاد)، عن كراع: وهذا نادر، قال ابن سيده: أَعني أَن يكون أَفْعال جمع فَعَلَة إلا على طرح الزائد والمعروف القَصَدة والقِصَد والقَصَد والقَصْد"[1].

وفي الفيصل في ألوان الجموع: جمع فَعَلة على أَفْعَال مما يُحفظ ولا يقاس عليه[2]. ويبدو لي أن كلام ابن سيده عن طرح الزائد هو مسوغ الشذوذ فمن جمع قَصَدة على أَقْصاد، توهم بأنه يجمع قَصَداً، وذلك بطرح الهاء، وفَعَل تجمع على أفعال.

(أَقْمار):

نقل ابن منظور في مادة (قمر) عن ابن جني: "قَمِيُرك الذي يُقَامِرك، وجمعه (أَقْمار)، وهو شاذ كنصير وأَنْصَار"[3].

وذكر المبرد: "وقد قالوا في فَعيل: "شَرِيف وأَشْراف، ويَتيم وأَيْتام، على حذف الزيادة، كما قالوا أقمار وأصنام"[4]. وذكر السيوطي عدداً من الجموع التي جُمْعت على أَفْعال من فعيل مثل أَيْتام وأَطْواء وأَقْمار وأَشْرار وآبْال وأَبْدال وأَبْكام وأَشْهاد[5].

ولعل السيوطي يذكر هذه الجموع؛ ليعزز سماعها وعدم خروجها من دائرة السماع.

---

[1] ابن منظور، اللسان، قصد،3:354.

[2] ابو السعود، الفيصل في ألوان الجموع، 40.

[3] ابن منظور، اللسان، قمر5: 5.

[4] المبرد، المقتضب 2:220.

[5] السيوطي، المزهر في اللغة،2:82.

وذكر أبو السعود: أن هذا مما يُحفظ ولا يقاس عليه، جمع (فَعيل) على أَفْعـــال كيَتيم أَيْتام[1].

وكأن الجامع توهم بأنه جمع (قمر) بدلاً من قَمِير، وذلك بأنه حذف الصـــوت الزائد وهو حرف الياء.

2-**أَفْعِلة**:

ويطرد في كل اسم رباعي مذكَّر قبل آخره حرف مدّ، ويلتزم فـــي (فِعـــال) و(فَعال) إذا كانت عينها ولامها من جنس واحد أو كانت لامهما حرف علة [2]، ولكن نقل ابن منظور في لسان العرب من الجموع على وزن أَفْعلة، ولكنها خرجت عـــن هذا القياس وهي:

(أَحْولِة):

ذكر لسان العرب: الحال: "كِينَة، وهو ما كان عليه من خير أو شـــر، يُـــذَكَّر ويُؤَنَّث، والجمع أَحوال وأَحْولِة، الأخيرة عن اللحياني. قال ابن سيده: وهي شـــاذة؛ لأَن وزن حال فَعَل، وفَعَل لا يُكَسّر على أَفْعِلة"[3].

ووجه الشذوذ في ذلك أن (حال) اسم ثلاثي على فَعَل، فلم يســـتوف شـــروط أفعلة، والقياس في ذلك أَحْوال. وذكر ابن خالويه: "ليس من كلام العرب فَعَل علـــى أَفِعلة إلا حرفان: خَال وأَخولة، حكاها أبو جعفر الرؤاسي: هؤلاء أَخْولِتي، وحكـــى غيره: حال وأحولة"[4]. وأشار الدكتور حسين الرفايعة إلى أن مسوغ الشذوذ هنا هو تحقيق أمن اللبس بين جمع "حال" و جمع "حَوْل" فكلّ من حول وحال جمعها علـــى (أحوال)، فيحدث ذلك لبساً، فجاءت أحولِة لتحقيق أمن اللبس إذ لم تتوفر القرائن[5].

---

[1] ابو السعود، الفيصل في ألوان الجموع، 38.

[2] أبو السعود، الفيصل في الوان الجموع،4؛ انظر:عبد العال، جموع التصحيح والتكسير، 40.

[3] ابن منظور، اللسان، 84:11.

[4] ابن خالويه، ليس في العرب، 176.

[5] الرفايعة، ظاهرة الشذوذ الصرفي، 119.

(أَخْدّة):

ورد في لسان العرب: "الخد: الجدول، والجمع أَخِدَّة على غير قياس والكثير خِداد وخِدَّان"[1].

وجعل أبو السعود من هذه الجموع جموعاً تحفظ ولا يقاس عليها، وأنها شَذت لأنها لم تستوف الشروط، وهذا لأنها أسماء ثلاثية، وما يجمع على أَفْعلة رباعي[2].

(أَغْمِية):

ورد في لسان العرب: "الغَمَى سَقْف البيت، فإذا كسَرْت الغين مَدَدْت... وتثنيتة غَمَيان وغَمَوان، عن اللحياني، قال: والجمع أَغْمِية، وهو شاذ، ونظيره نَدًى وأَنْدِية، والصحيح أن (أَغْمِية) جمع غِماء كرِداء وأَرْدِية، وأَن جمع غَمَى إنما هو أَغْماء كنَقي وأَنْقاء"[3].

(أَقْفِية):

جاء في اللسان في مادة (قفا): "الأزهري: القَفا، مقصور، مؤخر العُنق، أَلفها واو والعرب تؤنثها، والتذكير أَعم... وقال ابن بري قال ابن جني: المدّ في القفا لغة ولهذا جُمع على (أَقْفِية)،... والجمع أَقْف و(أَقْفِية)، الأخيرة عن ابن الأعرابي، وهو على غير القياس لأنه جمع الممدود مثل سَماء وأَسْمِية، وأَقْفاء مثل رحَاً وأَرْحاء، وقال الجوهري: هو جمع القلة، والكثير قُفِيّ على فُعُول مثل عَصا وعِصِيّ، وقِفِيّ وقَفِين، الأخيرة نادرة لا يوجبها القياس. وقال أبو حاتم: جمع القَفا أَقْفاء، ومن قال (أَقفية) فقد أخطأ"[4].

ويرى ابن خالويه أنه ليس في كلام العرب: "مقصور جمع على أَفْعلة كما يجمع الممدود إلاّ قفّا وأَقفْية، كما جمعوا: باباً أبوبةً، وندى أَندية وهذا شاذ"[1].

---

[1] ابن منظور، اللسان،خدد، 3: 61.

[2] ابو السعود، الفيصل في ألوان الجموع، 44.

[3] ابن منظور، اللسان، غما،131:15.

[4] ابن منظور، قفا 15: 192.

[1] ابن خالويه، ليس في كلام العرب،68 .

(أَنْجِدة):

وفي مادة "نجد" في لسان العرب: "أَنْجِدة، جمع نِجاد الذي هو جمع نَجْد،... قال ابن بري: و أَنْجِدة من الجموع الشاذة، ومثلة ندى أَنْدية ورَحى وأرْحيـــة، وقياســـها نِداء ورِحاء، وكذلك (أنجدة) قياسها نِجاد،... قال الجوهري: وهو جمع نُجُود جَمْـــع الجمْع، قال ابن بري: وهذا وَهْم من الجوهري وصوابه أَن يقول جمـــع نِجـــاد لأن فِعالاً يُجْمَع أَفْعِلة"[1].

(أَنْدية):

ذكر لسان العرب في مادة "ندي": "النَّدَى ما يَسْـــقط بالليـــل، والجمـــع أَنْـــداء و(أَنْدِية)، على غير قياس، فأما قول مُرّة بن مَحْكان:

في لَيْلةٍ من جُمادى ذات أَنْدِيةٍ لا يُبْصِر الكَلبُ من ظَلْمائها الظُّنُبا

قال الجوهري: هو شاذّ لأَنه جَمْع ما كان ممدوداً مثل كِساء وأَكْسية، قال ابن سيده: وذهب قوم إلى أنه تكسير نادر، و قيل: جَمَع نَدَى على أَنْداء، وأَنْداء علـــى نِـــداء، ونِداء على أَنْدِية كرِداء وأَرْدِية، وقيل: لايريد به أَفْعِلةً نحو أَحْمِرة وأَقْفِزَة كما ذهب إليه الكافّة، ولكن يجوز أَن يريد أَفْعُلة، بضم العين تأْنيث أَفْعُل، وجَمَع فَعَـــلاً علـــى أَفعُل كما قالوا أُجْبُل وأَزْمُن وأَرْسُن"[2].

وجمع الحريري توجيهات العلماء التي تسوغ هذ الشذوذ، فقال: "ويقولون فـــي جمع رَحى وقَفا أَرْحِية وأَقْفِية -والصواب فيهما أَرْحَاء وأَقْفَاء،... وإنما جمع رَحـــى وقَفا على أرحاء وأقفاء لأنهما ثلاثيان والثلاثية على اختلاف صيغتها تجمـــع علـــى أفعال لا على أفعلة وإنما يقال على اختلاف لأنه يجمع على أفعلة نحو قِباء وأَقْبِيـــة وغُراب وأَغْرِبة وكِساء وأَكْسِية، وعلى مفاد الأصل لا يجمع نَدى على أَنْدية فأمـــا قول ابن محكان:

في لَيْلةٍ من جُمادى ذات أَنْدِيةٍ لا يُبْصِر الكَلبُ من ظَلْمائها الظُّنُبا

فقد حَمله بعضهم على الشذوذ وبعضهم على وجه ضـــرورة الشـــعر، وقـــال آخرون بل هو جمع الجمع فكأنه جمع نَدى على نِداء مثل جَمَل وجِمال ثم جمع نِداء

---

[1] ابن منظور، اللسان، نجد،3:414.

[2] ابن جني، خصائص،3:53.

على أَنْدِية مثل رِشاء وأَرْشِية، وجَوّز أبو علي الفارسي أن يكون جمع نَدى على أَنْد كما يجمع فَعْل على أَفْعُل نحو زَمْن وأَزْمُن، ثم ألحقه علامة التأنيث التي تلحق الجمع في مثل قولك ذكورة وجمالة فصار حينئذ أَنْدِية، وكان أبو العباس المبرد يرى أنه جمع نديّ وهو المجلس لا جمع ندى"[1].

2.5 جموع الكثرة:

1- فُعْل:

الباب الذي يجمع به فُعْل هو مطرد لكل وصف مذكر يكون منه المذكر على أَفْعل والمؤنث منه على فَعْلاء[2]، وفي لسان العرب نقل ابن منظور بعض المواضع التي ورد فيها جمع (فُعْل)، ولكن خرج عن هذا الباب وهذه الجموع هي:

(خُوْر):

ورد في لسان العرب: "ناقة خَوَّارة: غزيرة باللبن، وكذلك الشاة، والجمع (خُوْر) على غير القياس، وقال القطامي:

رَشُوفُ وَرَاءَ الخُورِ، لو تَنْدرِي لها صَبَاً وشَمَالٌ حَرْجَفٌ لم تَتَقَلَّب"[3]

وذكر ابن سيده: خُوْر جمع شاذ للخَوَّارة، ويعلل ذلك بأن فَعَّالة لا تجمع على فُعْل ولا فُعُل، وإنما قياسه أن يكون جمع خائر كبازل"[1]. وذكر الجوهري: جمع خُوَّارة (خُوْر)، ولم يعدها شاذة[2].

ويشير الزبيدي: "الخُور:النُّوق الغُزُر الأَلْبان أي كَثيرتُهَا جَمْع خُوّارَة بالتشديد على غَيْر قياس. قال شيخنا في شرح الكِفَاية: بل و لا نَظِير له"[3].

---

[1] الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، درة الغواص في أوهام الخواص،تحقيق: عرفات مطرجي ط1، مؤسسة الكتب الثقافية،بيروت،1998/ص: 26.

[2] أبو السعود، الفيصل انواع الجموع، 47،انظر عبد العال،جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية،44 .

[3] ابن منظور، اللسان، خور، 4: 262.

[1] ابن سيده، المخصص، 7: 44.

[2] الجوهري، الصحاح، خور، جـ2/651.

[3] الزبيدي، تاج العروس، 6: 375.

نلاحظ مما سبق أن ابن منظور عدّ جمع خَوّارة على خُوْر جمعاً شاذاً، ولكن عُدّ في معاجم عربية أخرى هو الجمع المسموع لخَوّارة، إذ خرج عن قواعد القياس، لكنه ليس شاذاً في السماع على حد هذا الجمع فقط، أي لم يسمع جمع لخَوَّارة غير خُوْر، ولكن لا نظير له، وهذا ما أكده الزبيدي[1]. قال ابن خالويه: "ليس في كلام العرب صفة على فَعَّال جُمع على فُعْل، إلاّ حرفاً واحداً قالوا: ناقة خَوَّارة، والجمع (خُوْر)، غِزار، ورجل خَوّار ضعيف، والجمع خَوْر"[2].

(زُعْب):

ذكر ابن منظور في مادة "زعب" في اللسان: "الزُّعْبُوب: القَصِير من الرجال. وقال ابن السكيت: الزُّعْبُ اللِّئام القِصار، واحدهم زُعْبُوبٌ، على غير القياس"[3]. وكذلك ورد في القاموس المحيط: "الزُّعبُوب بالضمّ: اللئيم القصير، كالأزْعَب، جمع: زُعْب، بالضم شاذٌّ"[4]، والوجوه في ذلك زَعابيب والباء فيه للإلحاق فقياسها أن لا تحذف[5]. أما الزبيدي فقال: زُعْب جمع شاذّ لزُعْبُوب، أما إذا كان الجمع للأَزْعب فلا شذوذ فإنه كأَحْمَر وحُمْر[1]. وبهذا لا نستطيع تحديد ما إذا كان هذا شاذاً أم لا؛ لأنه إذا كان جمعاً لأَزْعَب فهو قياس، أما لزُعْبُوب فهو شاذّ، ولكنه المسموع من العرب، وهنا أيضاً خَرَج العربي عن قواعد القياس في الجمع تَخْيلاً منه وتوهماً أنه يجمع (أَزْعب).

2- فُعُل

يطرد فُعُل في وصف (فَعُول) مفتوح الفاء بمعنى (فاعل)، كغَفُور، وصَبُور، فنقول غُفُر وصُبُر وما كان اسماً رباعياً صحيح اللام، قبل آخره حرف مدّ، مذكراً

---

[1] الزبيدي، تاج العروس ، 375:6.

[2] ابن خالويه، ليس في كلام العرب ،89.

[3] ابن منظور، اللسان، زغب 1: 449.

[4] الفيروز ابادي،القاموس المحيط/ مادة(زعب)، ص94.

[5] أبو حيان الاندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1: 423.

[1] الزبيدي، تاج العروس،420:6.

أم مؤنثاً، ويشترط فيه عدم التضعيف[1]. وقد ورد في لسان العرب بعض الجموع التي جاءت على (فُعُل)، ولكن خرجت عن قواعد القياس وهذه الجموع هي:

(رُهُن):

ذكر ابن منظور في مادة رهن:" قال ابن سيده: الرَّهْنُ ما وُضع عند الإنسان مما ينوب مناب ما أُخذ منه... والجمع رُهون ورِهان ورُهُنُ، بضم الهاء، قال: وليس (رُهُن) جمع رِهان لأَن رِهاناً جمع، وليس كل جَمْع يجمع إلا أَن ينص عليه بعد أَن لايحتمل غير ذلك كأَكْلُب وأَكالِب وأَيْد و وأَياد وأَسْقِية وأساقٍ، وحكى ابن جني في جمعه رَهْين كعَبْدٍ وعَبيدٍ، قال الأخفش في جمعه على رُهُن قال: وهي قبيحة لأَنه لا يجمع (فَعْل) على فُعُل إلا قليلاً شاذاً، قال: وذكر أنهم يقولون سَقْفٌ وسُقُفُ، قال: وقد يكون رُهُن جمعاً للرهان كأنه يجمع رَهْن على رِهان، ثم يجمع رِهان على رُهُن مثل فِراش وفُرُش... وللأعشى:

آليْتُ لا أُعطيه من أَبنائنا رُهُناً فَيُفْسِدُهم كمن قد أَفْسَدا

... وفي هذا البيت شاهد على جمع رَهْن على رُهُنٍ... وفي التنزيل العزيز: فرِهان مَقبوضة، قرأ نافع وعاصم وأبو جعفر: فرِهان مقبوضة، وقرأ أبو عمرو وابن كثير: فرُهُن مقبوضة... وقال الفراء: من قرأ فَرُهُن فهو جمع رِهانٍ مثل ثُمُرٍ ثِمارٍ، والرُّهُن في الرَّهن أَكثر، والرِّهان في الخيل أكثر... وقال الفراء: الرَّهن يجمع رِهاناً مثل نَعْل ونِعال، ثم الرِّهان يجمع رُهُنَاً"[1].

وقال المبرد: "وقالوا رَهْن و(رُهُن)، وكان أبو عمر يقرؤها "فرُهُن مَقْبُوضَة" ويقول لا أعرف الرِّهَان إلاّ في الخَيل، وقد قرأ غَيره "فَرِهَان مَقْبُوضَة" "[2].وذكر الجوهري: "الرِّهْن معروف، والجمع رِهان ورُهُن"[3]. ولم يذكر الجوهري بأن جمع (رُهُن) قد خرج عن القياس.

---

[1] ابو سعود، الفيصل في الوان جموع،49.

[1] ابن منظور،اللسان،رهن، 178:13.

[2] المبرد، المقتضب 2: 22.

[3] الجوهري، الصحاح، رهن،جـ2128/5.

أما أبو السعود فذكر: من الأمثلة الجمع على فُعُل، وخرج عن شـــروط فُعُـــل (رُهُن) و(سُقُف)، ولكن يشير أبو سعود إلا أنهما من المسموع، إذ لم يخرج جمـــع رُهُن من دائرة السماع سواء كان مفردها (رهان)، أم أنها جاءت جمعاً لجمع، ولكن نقطة الخلاف، معرفة مفرد الجمع لنعده شاذاً[1].

ويقول الطبري في ذلك، رافضاً أن تعدّ (رُهُن) جمعاً لرَهْن: "من قرأه "فـــرُهُن مَقْبوضة" بضم الراء والهاء، وهي الجمع، واحدها رهان ورهون، وواحد الرهـــون والرهان: رهن... وقد زعم بعضهم أن السُقُف جمع سَقْف، والرُّهُن بضـــم الـــراء والهاء، جمع رهن، فأغفل وجه الصواب في ذلك، وذلك أنه غير موجود في كـــلام العرب اسم على تقدير فَعْل بفتح الفاء وسكون العين مجموعاً على فُعُـــل، فيجعـــل السُقُف والرُهُن مثله"[2].

ومن باب السهولة والتيسير وطلب الخفة قد نسوغ هذا الشـــذوذ، إذ أنـــه تـــمَّ اختزال حرف الواو من (فُعول) قياساً، فأصبحت بصورة فُعُل، يقول عبد الصـــبور الشاهين: صيغة فُعول وسابقتها فُعُل متماثلتان تماماً، إلا في طول الضمة الثانية في فُعول وقصرها في فُعُل، الأمر الذي يوحي بأن (فُعُل) أصل فُعول وأن هذه قد نشأت عن تلك[1].

وكأن شاهين يلمح إلى أن الأسماء التي جمعت على (فُعُل) كانت نتيجة تطور مرحليّ حصل لها، فالأصل فيها أن تجمع على فُعول، فحصل تقصير صوت الـــواو إلى ضمة، وقد يكون ذلك لكثرة الاستعمال.

---

[1] أبو السعود، الفيصل في الوان الجموع،49 .

[2] الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل القران، تحقيق:أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط595:21/1 .

[1] شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي اللبنية العربية،135 .

3-**فُعَل**:

يطرد في كل اسم على (فُعْلة)، ووصف على فُعْلى أنثى أَفْعَل، فالأول كقُرْبة وقُرَب وغُرْفة وغُرَف والثاني ككُبْرى وكُبَر وصُغْرى وصُغَر[1]، وقد جاء في لسان العرب بعض الجموع التي بنيت على فُعَل، ولكنها خرجت عن هذا القياس وهي:

(**رُحَب**):

ذكر ابن منظور في مادة (رحب): "ابن الأَعرابي: والرَّحْبة ما اتَّسع من الأرض، وجمعها (رُحَب)، مثل قَرْية وقُرَى، قال الأزهري: وهذا يجئ شاذاً في باب الناقص، فأَما السالم فما سمعت فَعْلة جمعت على فُعَل، قال: وابن الأعرابي ثقة، لا يقول إلا ما قد سمعه"[2]. فالقياس في ذلك أنّ مَنْ كان على فَعْلة فجمعها فِعال، وعلى ذلك يكون الجمع القياسي لرَحبة هو رِحاب[3].

وذكر الجوهري: جمع رَحْبة رَحَب ورِحاب، ولم يذكر أن رَحْبة تجمع على رُحَب[1].

(**قُرَى**):

وفي مادة "قرأ" ذكر ابن منظور: "ابن سيده: القَرْية والقِرْية لغتان... التهذيب: المكسورة يَمانية، ومن ثم اجتمعوا في جمعها على (القُرْى) فحملوها على لغة من يقول كِسْوة وكُساً، وقيل: هي القَرْية، بفتح القاف لاغير، قال: وكسر القاف خطأ، والجمع (قُرَى)، جاءت نادرة. ابن السكيت: ما كان من جمع فَعْلَة بفتح الفاء معتلاً من الياء والواو على فِعَال كان ممدوداً مثل رَكْوة ورِكاء وشَكْوة وشِكاء وقَشْوة قِشاء، قال: ولم يسمع في شيء من جميع هذا القصر إلاّ كَوَّة وكُوىً وقَرْية وقُرىً، جاءَتا على غير قياس. الجوهري: القَرْية معروفة، والجمع القُرَى على غير قياس"[2].

---

[1] المبرد، المقتضب 2: 217.

[2] ابن منظور، اللسان، رحب،411:1.

[3] المبرد، المقتضب 2: 232، انظر سيبويه، الكتاب590:3 .

[1] الجوهري، الصحاح، رحب، جـ134/1.

[2] ابن منظور، اللسان، قرا 15: 177.

ونلاحظ من خلال الجموع السابقة التي جاءت على فُعَل وهي قُــرى ورُحَــب ونُزى، أن مفردها جاء على وزن فَعْلة، والقياس أن يكون (فُعــال)، وكــأن هــذه الجموع قد حملت على نظيرها مما جاء على وزن فُعْلة نحو غُرفة غُرَف، أو تَوهم من جَمَع هذا الجمع أن الفاء مضمومة.

وذكر المبرد:" فأمّا قَرْيَة وقُرى فليس من هذا الباب، لأنّ قُرى (فُعْل) ولــيس على فَعْلة وفِعال، لأَنّ (فِعالاً) في فَعْلة هو الباب، نحو صَفْحة صِــحاف، وقَصْــعة وقِصاع، وجَفْنة وجِفان"[1].

وقال ابن خالويه في هذه الجموع: "أجمع أهل النحو على أنه ليس فــي كــلام العرب لقَرْيَة وقُرى نظير؛ لأن ما كان على فَعْلَة من ذوات الواو والياء جمع بالمــدّ كرَكْوة ورِكَاء، وشَكْوة وشِكاء، إلا ثعلباً فإنه زاد حرفاً آخر: نَزْوة ونُزْى. وهــذان نادران لا ثالث لهما في كلام العرب"[2].

أما أبو السعود فذكر: (قُرَى) من الجموع التي لم تستوفِ الشــروط، وتحفــظ ولا يقاس عليها، لأن المفرد فيها ليس على وزن فُعْلة[1].

4-**فَعَلَ**:

(**أَهَب**):

جاء في مادة "أهب" في اللسان: "الإِهاب الجِلد من البقر ما لم يُدْبَغ، والجمــع القليل آهِبَة، والكثير أُهُب وأَهَب،على غير قياس، مثل أَدَم وأَفَق وعَمَد، جمع أَدْيَــم وأَفيق وعمود، وقد قيل أُهُب وهو القياس، وعن سيبويه: أَهَب اسم للجمــع، ولــيس بجمع إهاب لأن فَعَلاً ليس مما يكسر عليه فِعال"[2]. وجاء في معجم العين: الإِهــاب هو جلد وجمعه أُهُب[3].

---

[1] المبرد، المقتضب،3:86.

[2] ابن خالويه، ليس في كلام العرب، 81.

[1] أبو السعود، عباس، الفيصل في ألوان جموع، 52.

[2] ابن منظور،اللسان، أهب، 1:216.

[3] الفراهيدي، العين 4: 99.

(بَكَر):

ورد في لسان العرب: بَكْرَة البئر: ما يستقى عليها، وجمعها على بَكَر بالتحريك، وهو من شواذ الجمع لأن (فَعْلَة) لا تجمع على فَعَل إلاّ أحرفاً مثل حَلْقَة وحَلَق، وحَمْأة وحَمَأ وبَكْرَة وبَكَر وبَكَرات أيَضاً، ابن سيده: البَكْرَة والبَكَرة لغتان للتي يُستقى عليها وهي خشبة مستديرة في وسطها محزّ للحبل وفي جوفها محور تدور عليه"[1].

إن وجود الجمع (أَهَب) و (بَكر) على وزن فَعَل وهو ليس من الأوزان المعروفة الاستعمال في جموع الكثرة، لا يمكننا حملها على نظير لها، فلم تتوافر أمثلة كثيرة عليه.

5-**فَعَلة**:

وتطرد "فَعَلة" في وصف مذكر عاقل على وزن فاعل، بشرط أن يكون صحيح اللام، وهذا يشمل الصحيح كساحر سَحرة ومعتل الفاء كوارث وورثة ومعتل العين كخَائن وخَوَنة أما معتل اللام فان جمعه على فُعَلة[1].

(خَبَثة):

ذكر لسان العرب في مادة "خبث": "الخَبِيثُ: ضد الطَّيب من الرِّزق والولد والناس... والجمع خُبَثاء، وخِبَاث، وخَبَثة، عن كراع، قال: وليس في الكلام فَعِيل يجمع على فَعَلة غيره، قال: وعندي أنهم توهموا فيه فَاعلاً، ولذلك كَسَّره على فَعَلة، وحكى أبو زيد في جمعه (خُبُوث)، وهونادر"[2].

وذكر المبرد في جمع فَعِيل: "يكون من جمعه فِعال نحو كَرِيم وكِرَام، وظَرِيف وظِرَاف"[3].

---

[1] ابن منظور، اللسان، بكر 4: 8.

[1] ابو سعود عباس، الفيصل في الوان الجموع، 55.

[2] ابن منظور، اللسان، خبث 426:1.

[3] المبرد، المقتضب، 220:2.

ويبدو لي أن سبب شذوذه هنا جاء من باب التوهم؛ لأن من قال (خَبثة) كأنه جمع خابث بالرغم من عدم وجوده؛ لأن سيبويه قال في جمع فاعل: "ويكّسرونه على فَعَلة وذلك نحو فَسَقة، وبَرَرة، وجَهَلة"[1].

ويقول أبو السعود في الفيصل: (خَبَثَة) شذّت لأنها لم تستوفِ الشروط، ولأن خبيث على وزن فعيل لا فاعل[2].

(سَرَاة):

وجاء أيضاً في مادة "سرا":"السَّرْوُ المروءَة والشَّرَف،... ورجل(سَرِيٌّ) من قوم أَسْرِياء وسُرَوَاء، كلاهما عن اللحياني. والسَّرَاة: اسم للجمع، وليس بجمع عند سيبويه، قال: ودليل ذلك قولهم سَرَوات،.. وقولهم: قوم سُراة جمع سَرِيٍّ، جاء على غير قياس أن يُجْمع فَعِيل على فَعَلة، قال ولا يعرف غيره، والقياس سُراة مثل قُضاة أو رُعَاة وعُراة، وقيل: جَمعه سَراة، بالفتح، على غير قياس، قال وقد تضم السين، والاسم منه السَّرْو"[1].

(حَبَشَة):

ورد أيضاً ما شذّ في الجمع على فَعَلة في مادة "حبش": "الحَبَش هو جِنْس من السُّودان، وهم الأَحْبُش والحُبْشان مثل حَمل حُمْلان والحَبِيش، وقد قالوا الحَبَشَة على بناء سَفَرة، وليس بصحيح في القياس؛ لأن لا واحدَ له على مثال فاعِل، فيكون مكسراً على (فَعَلة)، قال الأزهري: الحَبَشة خطأ في القياس لأنك لا تقول للواحد حابِش مثل فاسق و(فَسقَة)، ولكن لما تُكُلِّم به سار في اللغات، وهو في اضطرار الشعر جائز"[2].

ولعلنا نلمح من كلام الأزهري الذي نقله ابن منظور أن الضرورة الشعرية أوجدت هذة الصيغة من الجمع ثم استخدمت بين الناس واشتهرت.

---

[1] سيبويه، الكتاب 2: 22.

[2] أبو سعود، الفيصل في الوان الجموع، 55.

[1] ابن منظور، اللسان، سرا، 14: 378.

[2] ابن منظور، اللسان، حبش،278:6.

(سَادة):

جاء في مادة "سود" في لسان العرب: "سَاد قومَه يَسُودُهم سيادَة وسُؤدَداً وسَيْدُودَة، فهو سيِّد، وهم سادَة، تقديره فَعَلة، بالتحريك، لأن تقدير (سَيِّد) فَعْيل، وهو مثل (سَرِيٍّ) وسَراة ولا نظير لهما يدل على ذلك أنه يُجمع على سيائد بالهمز مثل أَفيل وأَفائل، وتَبيعٍ وتبائع، وقال أهل البصرة: تقدير (سَيِّد) فَيْعِل، وجُمِع على فَعَلَة كأَنهم جمعوا سَائداً مثل قَائد وقَادة وذَائدٍ وذَادةٍ، وقالوا إنما جَمَعت العرب الجَيِّد والسَّيِّد على جَيائِد وسَيائِد، بالهمز على غير قياس، لأَنّ جمع فَيْعِل فَياعل بلا همز"[1].

أيضاً هنا يؤكد هذا الجمع موضوع التوهم الذي ساعد في ظهور هذا الشكل من الشذوذ في الجمع.

6- **فَعْلى**:

هو جمع لفَعيل الذي معناه مفعول مثل جَريح جَرْحى[1]، ولكن هناك بعض الجموع التي جاءت على (فَعْلى) وخرجت عن القياس، وقد ذكر ذلك لسان العرب في ما يلي:

(طَلْحى):

ورد في لسان العرب: "ابن سيده:... وجمع طِلْح أَطْلاح وطِلاح، وجمع طَلِيح طَلائِح و(طَلْحَى)، الأخيرة على غير قياس، لأنها بمعنى فاعلة، ولكنها شبهت بمريضة"[2].

"قال الخليل: إنما قالوا مَرْضَى، وهَلْكى ومَوتى وجَربى، وأَشباه ذلك؛ لأنّ ذلك أمر يبتلون به وأدخلوا فيه، وهم له كارهون وأصيبوا به، فلمّا كان المعنى معنى المفعول كسّروه على هذا المعنى"[3]. وبهذا يمكن تحميل شذوذ (طَلْحى) على المعنى، وذلك لأن الطَلِيح هي الناقة التي أجهدها السفر، وبهذا حُملت على المعنى

---

[1] ابن منظور، اللسان، سود 3: 288.

[1] المبرد، المقتضب، 2: 219.

[2] ابن منظور، اللسان، 2: 530.

[3] سيبويه، الكتاب، 2: 213.

والدلالة أي معنى الهلاك كما هو في مرضى وموتى، فهو وصف يحمل دلالته الهلاك، وقد اعتادت العرب على الحمل على المعنى.

وقال الإستراباذي: "وقالوا وَجْعى أيضاً في جمع وَجِع، مع أن قياس فَعْلى أن يكون جمع فعيل بمعنى مفعول كقَتَلى وجَرَحى، لكنه حَمَل (وجِع) و (ميت) و (هَالك) و (أَجرب) و (مَريض) وأشباه ذلك عليه؛ لأن هذا أمر يبتلون به إذ دخلوا فيه وهم له كَارهون"[1].

7 -**فُعَّل**:

يطرد في ما جاء وصفاً مذكراً على زنة (فَاعل) صحيح اللام، فنقول حالم حُلّم وشاهد شُهَّد[2]، ولكن ورد في لسان العرب مجموعة من الجموع خالفت هذه الشروط، وجمعت على فُعّل، ولكن خرجت عن هذا الباب:

(كُهّل):

ذكر ابن منظور في مادة "كهل": "وفي الصحاح: الكَهْل من الرجال الذي جاوز الثلاثين، ووَخَطَهُ الشيب... قال الأزهري: وقيل له كَهْل حينئذ لانتهاء شبابه وكمال قوَّته، والجمع كَهْلُون وكُهُول وكِهال وكُهْلاَن... وقال ابن مَيّادة: وكُهَّل، وأراها على توهُّم كاهِل، والأنثى كَهْلة من نسوة كَهْلات"[1]. وهنا يظهر التوهم مرة أخرى كسبب في الشذوذ؛ لأن الذي يجمع على (كُهّل) هو "كاهل" وليس "لكَهْل" الذي جمعها القياسي كِهال[2].

(عُنّد):

ذكر اللسان في مادة "عند": " قال ابن سيده: وعندي أَن عُنَّداً ليس جمع عَنُود لأن (فَعول) لا يكسر على فُعَّل، إنما هي جمع عاند، وهي مماتة"[3]. وأيضاً هنا مسوغ الشذوذ التوهم، حيث توهم المتكلم بأنه يجمع (عاند) على (عُنّد).

---

[1] الاسترابادي،شرح الشافية،2:120.

[2] المبرد، المقتضب، 2: 218.

[1] ابن منظور، اللسان، كهل،11:601.

[2] المبرد، المقتضب، 2: 195.

[3] ابن منظور،اللسان، عند،3:274.

8-**فُعّال**:

يطرد هذا الجمع لكل وصف لمذكر على وزن فَاعل، صحيح اللام. وذكر المبرد: فإذا أردت أن تكسر المذكر "فاعل" فإن تكسيره يكون على (فُعّل) وعلى فُعّال نحو ضَارب وضُرّاب[1]، وقد ورد في لسان العرب ما خرج عن هذا القياس: (**حُدّاث**):

نقل ابن منظور في مادة "حدث": "وفي حديث عن فاطمة، عليها السلام: أَنها جاءَت إلى النبي، صلى اللّه عليه وسلم، فَوَجَدتْ عنده (حُدّاثاً) أي جماعة يَتَحَدّثوُن، وهو جمع على غير قياس، حملاً على نظيره، نحو سَامِرٍ و سُمّار فإن السُّمّار المِحدّثون"[1]. ومن خلال ما نقله ابن منظور فإنه يسوغ الشذوذ بالحمل على النظير.

ويبدو لي أنه قد نسوغ لهذا الشذوذ أيضاً بالحمل على المعنى، وذلك لما يحمل وزن الجمع (فُعّال) من دلالة لتكثير القيام بالفعل، يقول السامرائي: "وهذا الجمع يدل على كثرة القيام بالفعل كالزُّرَّاع والحفَّاظ والقرَّاء، وقد يدل على الحركة أيضاً"[2]، وقال أيضاً: "وأَشهر دلالة لهذا البناء هي التكثير والمبالغة في القيام بالفعل، فإن لم يكثروا من القيام بالفعل فلا يطلق عليهم هذا الجمع"[3]. وبهذا جاء هذا الجمع لما يحمل من دلالة كثرة الحديث والمبالغة فيه.

9-**فِعَال**:

يطّرد في جمع (فَعْل وفَعْلة)، اسمين أو وصفين، ليست عينهما ولا فاؤهما ياء. وفي فَعْل وفَعَلة، إسمين صحيحي اللام، ليست عينهما ولامها من جنس واحد، نحو جَمَل جِمَال. وفي فِعْل، وفُعْل، اسماً غير واويّ العين، ولا يائي اللام، كرمح ورماح. ويطرد في فَعل، كقَدَح وقِداح.

---

[1] المبرد، المقتضب، 2: 218، انظر الكتاب، 206:2، وانظر: أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع، 59.

[1] ابن منظور، اللسان،حدث،129:3.

[2] السامرائي، معاني الأبنية،130.

[3] السامرائي، معاني الأبنية، 130.

وأيضاً فَعْيل وفَعيلة، وصفين، صحيحي اللام، كظَريف وظَريفة وظِراف، وتلزم هذه الصيغة فيما عينه واو من هذا النوع، فلا يجمع على غيرها، كطويل طوال، وفَعلان للمذكر وفَعْلى وفُعْلان وفُعْلانة[1].

ويرى شاهين أنّ وجود صيغ كثيرة تجمع على (فِعَال)، راجع إلى ضعف صيغة (فِعَل) في الدلالة على الكثرة التي يريدها المتكلم، ولهذا لجأ المتكلم إلى إطالة حركة العين[2].

وقد ورد في لسان العرب مجموعة من الجموع التي جاءت على وزن (فِعَال) شذوذاً، وهي:

(عِجَاف):

أورد لسان العرب في مادة "عجف": "العَجَفُ: ذَهابُ السِّمَن وهو أَعْجَف وهي عَجْفاء، والجمع: عِجاف. من الذُّكران والإناث قاله اللَّيث وهو شاذٌّ على غير قياس لأن أَفْعَل وفَعْلاء لايُجْمَع على فِعَال بالكسر غير هذه الكلمة رواية شاذّة عن العرب، ولكنَّهُم بنوه على لفظ سِمان، فقالوا: سِمان وعِجاف وقيل: هو كما قالوا أَبْطَح وبِطاحُ وأَجْرب وجِراب ولا نظير لعَجْفاء وعِجَاف إلا قولُهم: حَسْناء وحِسان"[1].

10-**فُعُول**:

جمع لكل اسم على (فَعِل) و(فَعْل) إذا كان ثلاثياً ساكن العين مثلث الفاء، ويشترط ألا تكون عين المفتوح أو المضموم واواً، ولا لام المضموم ياءً[2].

3.5 صيغ منتهى الجموع:

عرف الأنباري صيغ منتهى الجموع: كل جمع تكسير جاء بعد ألفه حرفان، أو ثلاثة أوسطهما ساكن لا يمكن جمعه مرة ثانية[3].

---

[1] الحملاوي، شذا العرف،112.

[2] شاهين، المهج الصوتي للبنية العربية،136.

[1] الجوهري، الصحاح، عجف، جـ4/1399.

[2] المبرد، المقتضب، 2: 195، الكتاب 2: 184.

[3] الأنباري، أسرار العربية،: 275.

وجاء في لسان العرب ما جاء على هذه الأوزان من صيغ منتهى الجموع، ولكن لم يكن قياساً لهذه الجموع، وهذه الجموع هي:

1- **فَواعل**:

يطرد (فواعل) في فَاعِلة اسماً أو صفة، كنَاصِبة ونَوَاصب، وكَاذبة وكَواذب، وفي اسم على فَوْعل، أو فَوْعَلة، أو فاعَل اسماً وصفاً لغير العاقل كجَوهر وجَواهِر، أو فَاعِل وصفاً لمؤنث، كحائض وحوائض[1].

ولهذا عُدَّ جمع ما جاء من المذكر على زنة فَاعل في وصف العاقل على (فَواعِل) شاذاً، وذلك لأنه قد يَحدث لبس في دلالته، وذكر سيبويه الجمع القياسي للمذكر الذي جاء على وزن فاعل هو "فُعّل" و"فُعّال" كصَائم وصُوّم وشاهد وشهّاد[1].

وفي لسان العرب مجموعة من المواضع التي جاء فيها الجمع على صيغة (فواعل)، ولكن كان جمعاً خارجاً عن هذا القياس، وهذه الجموع كما أوردها ابن منظور هي:

(أوارك):

ورد في لسان العرب: "قال بعض الرواة: أَرِكَت الناقة أَرَكاً، فهي (أَرِكة) مقصور، من إبل أُرُكٍ وأَوارِك: أكلت الأَراك، وجمع فَعِلَة على فُعُل وفواعل شاذ"[2].

(دَواخِن):

وفي مادة "دخن" جاء في لسان العرب: "الدُّخَان: العُثان، دخان النار معروف، وجَمعه أَدْخِنة ودَواخِن، ودَواخِين، ومثل دُخَان ودواخِن عُثان وعواثِن، ودَواخِن على غير قياس"[3].

---

[1] الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف،121.

[1] سيبويه، الكتاب، 633:3.

[2] ابن منظور، اللسان، ارك، 10: 389.

[3] ابن منظور، اللسان، دخن، 143:13.

ونقل السيوطي أنه: "ليس في كلام العرب فُعَال جُمِع على فَواعِل إلاّ حرفـــان: دُخان ودَوَاخِن وعُثَان وعَواثِن والعُثان: الدُّخَان والغُبَار. قلت: وكذا قال الزجاجيّ في أماليه: إنه لا يُعرف لهما نظير"[1].

(طوالق):

جاء أيضاً في اللسان: "الطَّوالِق الليالي الطيبة التي لا حَرَّ فيها ولا برد، وزعم أبو حنيفة: أن واحدة الطّوالق طَلْقة، وقد غلط؛ لأن فَعْلة لا تُكسَّر على فواعل إلا أن يشذ شيء"[2].

وعدّ السيوطي (طوالق) الجمع الوحيد الذي جمع فيه فَعْلة على فواعل فقال: "لم يأت فَعْلة على فَواعِل إلا حرف واحد ليلة طَلْقة: لا حرَّ فيها ولا قُر ولا ظلمة وليالٍ طَوالِق"[1].

وأنكر ابن خالويه أن يكون (طوالق) جمعاً لـــ(طَلْقـــة)، وهـــي عنـــده جمـــع لـــ(طالقة)[2].

(فَوارِس):

جاء في لسان العرب في مادة "فرس": "والفَارِس: صاحب الفرَس علـــى إرادة النسَب، والجمع فُرْسان وفَوارِس، وهو أَحدُ ما شذّ من هذا النوع فجاء في المـــذكر على فَواعِل، قال الجوهري في جمعه على فَوارِس: هو شـــاذ لا يقـــاس عليـــه لأَن فَواعِل إنما هو جمع فَاعِلة مثل ضَارِبة وضَوارِب، وجمع فَاعِـــل إذا كـــان صـــفة للمؤنث مثل حَائِض وحَوائِض، أَو ما كان لغير الآدميين مثل جَمل بَـــازِل وجِمـــال بَوازِل، فأَما مذكّر ما يَعقِل فلم يُجمع عليه إلا فَـــوارِس وهَوالـــك ونَـــواكِس، فأمـــا (فَوارِس) فلأنه شيء لا يكون فيه المؤنث فلم يُخَفْ فيه اللّبْس"[3].

---

[1] السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 285:2.

[2] ابن منظور،اللسان، طلق،225:10.

[1] السيوطي، المزهر في اللغة، 88:2.

[2] ابن خالويه، ليس في كلام العرب، 77.

[3] ابن منظور، اللسان، فرس، 6: 159.

وأكد هذا الشيء ما جاء في مادة "هلك" في لسان العرب: "وفي المثل فلان هَالِك في الهَوالِك... وهذا شاذّ على ما فُسِر في فوارس، قال ابن بري: يَجوز أن يريد (هَالِك) في الأمم الهَوالِك فيكون جمع هَالِكة على القياس، وإنما جاز فَوارِس لأنه مخصوص بالرجال فلا لبس فيه"[1].

(نَواكِس):

جاء في مادة "نكس" في لسان العرب: "نَكَسَ رَأْسه إذا طَأْطأَه من ذُلٍّ، وجمع في الشعر على نَواكِس، وهو شاذّ على ما ذكرناه في فَوارِس، وأنشد الفرزدق:

وإِذا الرِّجالُ رَأَوْا يَزيدَ رأَيْتَهُم خُضُعَ الرِّقاب، نَواكِس الأَبْصار

قال سيبويه: إذ كان لفِعْل غير الآدميين جُمع على فَواعِل؛ لأنه لا يجوز فيه ما يجوز في الآدميين من الواو والنون في الاسم والفعل فضارع المؤنث، يقال: جِمَال بَوْازِل وعَواضِه، وقد اضطرّ الفرزدق فقال: خضع الرقاب نَواكِس الأبْصار"[1]. ويتضح لنا أن مَن جمع (نَاكِس) على نَواكِس قد ضارع المؤنث أو حَمله على ما جاء لغير العاقل، وبدا ذلك واضحاً من خلال كلام سيبويه السابق.

يتضح لنا أن الجموع السابقة التي جاءت على (فَواعِل)، التي حُكِم عليها بالشذوذ، قد جاء شذوذها لأنها لم تستوف شروط الجمع على فَواعِل، فقد جمع ما جاء على فَاعِل للعاقل وفَعْلة على فَواعِل، وقد يكون هذا مضارعة للمؤنث (فاعلة)، وقد عدت هذه الجموع شاذة خوفاً من اللبس بين المذكر والمؤنث، ولكن نجد جمع فوارس للمذكر فقط، وينقل الزبيدي عن ابن سيده: "لم نَسْمَع امرأَة فارسةً". فهنا سبب الشذوذ قد تلاشى، و(هَوالِك) مقصور على الأمثال ولايجوز التغيير فيها[2]،و ذكر ابن جني: "إن فاعلاً إذا كان اسماً علماً أو غير علم أو صفة لمؤنث ممن يعقل أو لا يعقل أو صفة للمذكر العاقل، فإنه لا يجمع هذا الجمع"[3]. وبهذا يكون الخوف من اللبس قد تلاشى، وكأنه تم تغليب الأصل.

---

[1] ابن منظور، اللسان، هلك،10:3.

[1] ابن منظور، اللسان، نكس، 241:6.

[2] الزبيدي، تاج العروس،325:9، انظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة،234:2.

[3]ابن جني،اللمع في العربية، 132.

وقد ناقش أبو السعود جمع (فَاعل) على (فَواعِل) بصورة مفصلة أكثر، وقال إن أكثر العلماء اعتبر صيغة فَاعِل مكسورة العين إذا كانت وصفاً لعاقل لا تجمع إلا شذوذاً، وهذا ما أكده ابن مالك حيث نقل بيتين من ألفيته:

فواعَل لفوعَــل وفاعَل وفاعِــلاء مع نحــو كاهــل

وحَائض وصَاهِل وفاعلة وشذّ في الفَارس مع ما ماثله

ولكن يقول أبو السعود: إننا لا نستطيع أن نحكم عليها بالتخطئة لمَنْ يجمعهــا على هذا الوزن وهي صفة العاقل، وإنما يحكم عليه بأن ترك الأفضل إلى ما هــو مباح، وإن كان دونه في القوة ويوضح بعد ذلك أن هذه الإباحة لم تاتِ من فراغ بل هو ما تيسر لبعض الباحثين المعاصرين من اهتدائهم في الكلام الفصيح الذي يحتج بصحته إلى جموع الكثرة جاوزت الثلاثين، وكل منها وصف للمذكر العاقل، ويذكر بعد ذلك مجموعة من الجموع التي جُمْعت علــى فَواعِــل لفَاعِــل وهــي نَــواكِس وفَوارِس، وحَواجِب، ونَواكِص، وخَوانِق[1]. وأشار عباس حسن لكثرة الجموع التي جاءت على فَواعِل وحُكِم عليها بالشذوذ، وذكر أن هناك تأويلات غير مقبولة (كأن نقول إن مفرد هذا الجمع ليس "فاعل" إنما هو فاعلة)، وغيرها من التأويلات التــي جاء بها النحاة من أجل جمع "فواعل" من غير التقيد بشروط للقياس، ويذكر أن كل هذه التأويلات تكلّف وتصنّع معيبان.

ويوضح عباس حسن أن صيغة فَاعِل تجمع جمعاً قياساً على "فَواعِــل" ســواء أكانت صيغة فاعل صفة للمذكر العاقل أم غير العاقل، لكن مراعاة الشرط أفضــل لأنه الأكثر، أما مَن لا يراعيه فلا يحكم عليه بالتخطئة، وإنما يُحْكــم عليــه بتــرك الأفضل إلى ماهو مباح[2].

2_ فَعائِل:

فعائل: لكل اسم رباعي مؤنّث يمد قبل آخره، سواء أكان التأنيــث بالتــاء، أم الألف مطلقاً أم بالمعنى، نحو سَحابة سَحائِب، ورسالة رَسائِل، ويشترط في فَعيلة ألاّ

---

[1] أبو السعود، الفيصل في الوان الجموع، 78.

[2] حسن، النحو الوافي، 552:3 .

تكون بمعنى مفعول[1]، ولكن جاء في لسان العرب مجموعة من الجموع جاءت على فعائل، ولكنها خرجت عن هذا القياس، وهي:

(حَرائر):

ورد في لسان العرب: "الحُرَّة: نقيض الأَمَة، والجمع حَرائِر شاذّ، ومنه حديث عُمر قال للنساء اللاتي كنَّ يخرجن إلى المسجد: لأَرُدَّنَّكُنَّ حَرائِر"[2]. واعتبر أبو السعود جمع حُرّة على حَرائِر جمعاً شاذّاً، ومسوغه الحمل على النظير في المعنى وهو عَقْيلَة على عَقائل[3].

(حَلائب):

جاء أيضاً في لسان العرب: "الحَلْبَة الَّدفْعَة من الخَيْل في الرَّهان خاصَّة، والجمع حَلائِب على غير قياس"[1].

وفي الفيصل عدّ أبو السعود (حَلْبة حلائب) مما يحفظ ولا يقاس عليه[2]. ويعلل الدكتور حسين الرفايعة أن جمع فَعْلة على فَعائِل جاء من باب التوهم، فقد توهموا فيها فَعيلة[3].

(شَمائِل):

ورد أيضاً في لسان العرب: "الشِّمال: الرِّيح التي تَهُبّ من ناحية القُطْب، وفيها خمس لغات: شَمْل، بالتسكين، وشَمَل، بالتحريك، وشَمال، وشَمْأَل، مهموز، وشَأْمَل مقلوب... والجمع شَمَالات وشمائل أيضاً، على غير قياس، كأَنهم جمعوا شِمَالة مثل حِمَالة وحمائل، قال أبو خراش:

تَكَاد يَدَاهُ تُسْلِمان رِدَاءه من الجُودِ، لَمّا اسْتَقْبَلَتْه الشَّمَائلُ"[4]

---

[1] أبو السعود، الفيصل في الألوان الجموع،79.

[2] ابن منظور، اللسان، حرر،177:4.

[3] ابو السعود، الفيصل في الالوان الجموع، 82.

[1] ابن منظور، اللسان،حلب،327:1.

[2] أبو السعود، الفيصل في الوان الجموع،83.

[3] الرفايعة، ظاهرة الشذوذ الصرفي،167 .

[4] ابن منظور، اللسان، شمل،360:11.

وذكر الجوهري أيضاً: "شمائل جمع على غير قياس، كأنهم جمعوا شِمالَة"[1].

ولعل كلمة (كأن) توضح لنا مسوغ الشذوذ في شمائل، بأنه من جمع على فَعائِل توهم بجمع شِمالة بدل شمال، أي إنها جاءت على التوهم.

4-مفاعيل:

هو جمع للرباعي المبدوء بميم زائدة وقبل آخره مد زائد، ولا يجمع اسم المفعول واسم الفاعل على مفاعيل لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى وجاء شذوذاً في اسم المفعول الثلاثي من نحو: ملاعين، وميامين، ومشائيم، ومكاسير[1]. وفي لسان العرب وردت جموع جاءت على مفاعيل و لكن نعتت بالشذوذ، وهي:

(مَذاكير):

ورد في لسان العرب في مادة (ذكر): "الذَّكَر، معروف، والجمع ذُكُور ومَذاكِير، على غير قياس، كأنهم فرقوا بين الذَّكَر الذي هو الفحل، وبين الذَّكر الذي هو العضو. وقال الأخفش: هو من الجمع الذي ليس له واحد مثل العَبَاديد والأبَابيل، وفي التهذيب: وجمعه الذَّكارَة ومن أَجله يسمى ما يليه المَذَاكِير، ولايفرد، إن أفرد فَمُذَكَّر مثل مُقُدّم ومَقَادِيم "[2].وذكر الجوهري: "الذكر خلاف الأنثى والجمع ذُكور وذُكْران، وذِكارَة"[3].

وكأن ابن منظور يعلل هذا الجمع الخارج عن القياس بأنه جاء من أجل تحقيق أمن اللبس، وتفريق الدلالة حيث تشترك كلمة (ذَكر) بين الذَّكَر الرجل، والذّكَر عضو التناسل، والجمع القياس لهما (ذكور)، لذلك خُصّت مَذاكِير لذَكَر التي تدل على عضو التناسل.

---

[1] الجوهري، الصحاح، شمل، جـ1739/5.

[1] الحملاوي،شذا العرف في فن الصرف،125.

[2] ابن منظور، اللسان، ذكر، 311:4.

[3] الجوهري، الصحاح، ذكر، جـ664/2.

(مَشادين):

جاء في لسان العرب الشادن: "ظبية مُشْدِن: إذا شادِن يتبعها... والجمع مَشادِن على القياس، ومَشادِين على غير القياس مثل مَطافِل ومَطافيل"[1]، وذكر ابن يعيش أنه امتنع تكسير الصفة على مفاعيل إذ كانت في صيغة اسم الفاعل، والقياس أن تجمع جمع مذكر سالماً ومؤنثًا[2].

(مَقاريح):

جاء في مادة "قرح": "القارِح من ذي الحافِر: بمَنْزِلَة البازِل من الإبِل... والجمع قَوارِح وقُرَّح، والأنثى قارح وقارحة، وهي بغير هاء أعلى. قال الأزهري: ولايقال قارحة، وأنشد بيت الأعشى: والقارِح العَدَّا، وقول أَبي ذؤيب: حاوَرْته حين لايَمْشِي بعَقْوَتِه، إلا المقانِيب والقُبُّ المقاريحُ قال ابن جني: هذا من شاذ الجمع، يعني أن يُكَسَّر فاعل على مفاعيل، وهو في القياس كأنه جمع مِقْراح كمِذكار ومَذاكير"[1].

5-**فِعْلان**:

وهو جمع لما كان على (فُعَال)، و(فُعَل)، و(فُعْل)، واويّ العين فجمعه اللازم فِعْلان، وذلك قولك صُرَدَ وصردان[2]، وفي لسان العرب ذُكر ما جُمع على فِعلان على غير قياس في كل من:

(وِرشان):

ورد في لسان العرب: "الوَرشَان: طائر شِبْهُ الحمامة، وجَمْعُه وِرْشان بكسر الواو وتسكين الراء، مثل كِرْوان جمع كَرَوان على غير قياس"[3]. وذكر سيبويه: "وتقول في وَرشَان وَراشين، لأنّك تقول: وَرَاشين"[4]، وقال الجوهري: "الوَرَشان

---

[1] ابن منظور، اللسان، شدن،:3:235.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل 24:5.

[1] ابن منظور، اللسان، 2: 258.

[2] المبرد، المقتضب، 203:2.

[3] ابن منظور،اللسان، 6: 372.

[4] سيبويه، الكتاب، 2: 422.

طائر... والجمع الوَراشين. ويجمع على وِرْشان بكسر الواو وتسكين الراء، على غير القياس"[1]، وفي القاموس المحيط: "يجمع الوَرَشَان وِرْشان ويجمع وَراشين"[2].

(كِرْوان):

وجاء أيضاً في مادة (كرا): "الكَرَوان، بالتحريك: طائر ويدعى الحجل، والقَبْج، وجمعه كِرْوان، صحت الواو فيه لئلا يصير من مثال فَعَلان، في حال اعتلال اللام إلى مثال فَعال، والجمع كَرواين كما قالوا وَراشِين... والجمع كِرْوان بكسر الكاف، على غير القياس، كما إذا جمعت الوَرشان قلت وِرشان، وهو جمع بحذف الزوائد، كأنهم جمعوا كَراً مثل أخ إِخْوان،... قال ابن سيده: ولم يعرف سيبويه في جمع الكَروان إلا كِروْاناً فوجهه على أنهم جمعوا كراً، قال: وقالوا كَرَوان وللجمع كِرْوان، فإنما يُكسّر على كَرا كما قالوا إِخْوان، قال ابن جني: قولهم كَرَوان وكِرْوان لما كان الجمع مضارعا للفعل بالفرعية فيهما جاءت فيه أيضاً ألفاظ على حذف الزيادة حتى صار إلى فَعَل، فجرى مَجرى خَرَب خِرِبْان وبَرَق وبِرْقان، فجاء هذا على حذف الزيادة"[1].

ووصف الحريري هذا الجمع أنه من الجموع الغريبة، حيث قال: "ومن غريب ما جاء على فِعْلان قولهم في جمع كَرَوان كِرْوان كما قال ذو الرمة:

من آلِ أبِي مُوسَى تَرَى النّاسَ حَوْلَهُ كَأَنَّهم الكِرْوَان أَبْصَرْنَ بَازِيَا

وذكر بعضهم أنه يجمع صَفَوان على صِفْوان وهو من الشاذّ"[2].

وأكد السيوطي شذوذ هذا الجمع فقال: "الوَرَشان والكَرَوان: طائران والجمع وِرْشان (بكسر الواو وسكون الراء) وكِرْوان على غير قياس"[3].

---

[1] الجوهري، الصحاح، 1026:3.

[2] الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ص609.

[1] ابن منظور، اللسان،219:1.

[2] الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، 35.

[3] السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 236:2.

ويتضح من خلال مانقله ابن منظور أن جمع كَرَوان على (كِرْاون)، على غير قياس، والقياس فيها (كَرَاوين)، ومسوغ الشذوذ عندهم هو أن من جمع كِرْوان توهم بأنه جمع كَرَا، وذلك بحذف الزائد، وقد يكون هذا التوهم جاء من باب السهولة.

وبعد هذا العرض لما جاء في لسان العرب من بعض الجموع التي حكم عليها بالشذوذ، لا بدّ من عرض ما جاء به عباس حسن عن قياسيّة جموع التكسير وآليـة الحكم عليها، حيث كان خلاصة كلامه: صيغ جمع التكسير منها: الصيغ المطـردة، ومنها غير المطردة والسبيل إلى معرفتها مقصور على المراجع اللغويـة الأخـرى التي تسرد أمثلة من الوارد السماعي الذي ليس مطرداً، والمطرد ما يتطلب مفـرداً مشتملاً على أوصاف معينة إذا تحققت فيه جاز جمعه تكسيراً بـدون تـردد، ولا يصح رفضه، ولا الحكم عليه بالضعف اللغوي. ويذكر أيضاً أن هناك الكثير مـن صيغ الجمع المخالفة لصيغ الجمع المطردة، فلا يؤدي هذا إلى تخطيئـة المطـرّد، وإنما يؤدي إلى أن لهذا المفرد جمعين للتكسير أو أكثر أحياناً وأن أحد الجمعين كثير شائع، فهو لهذا قياسي مطرد، والآخر قليل في ذاته[1].

وفي نهاية هذه الجزئية في ما شذّ من الجموع، فإننا نخلص إلى ما يلي:

1- حوى لسان العرب عدداً واضحاً من جموع القلة والكثـرة وصـيغة منتهـى الجموع الخارجة عن قواعد الجمع.
2- إن الحكم الأساس في تحديد قياسية الجمع هو تحديد المفرد فالجموع بحد ذاتها جموع مستخدمة. ولكن سبب شذوذها أنها جمعت لمفرد بطريقة خرجتْ عـن قواعد الجمع.
3- معاملة هذه الجموع من قبل علماء العربية بأنها جموع منتزعة عن نصوصها، وهذا لأن النص قادر أن يبين ويوضح مفردها عندما يكون اللبس هـو سـبب شذوذها.
4- إن التوهم في مفرد الجموع والخلط بين المفردات المتشابهة هو المسوغ الأكثر في وجود هذه الجموع الخارجة عن قواعدها.
5- إن الضرورة الشعرية ساعدت في وجود بعض الجموع الشاذة.

---

[1] حسن، النحو الوافي،4:535.

6- إن هناك بعض الجموع الشاذة لا نظير لها من الأمثلة، ولكن هذه الجموع الشاذة ليس لمفردها جمع قياسي غير الجمع الشاذّ، وذلك مثل جمع خَوارة على خور.

7- إن بعض الجموع خرجت عن قواعد الجمع، ولكن لم تخرج من دائرة السماع وذلك من خلال كثرة الأمثلة على الوزن الشاذ واستخدامها في القرآن والشعر وأقوال العرب والحديث النبوي.

الخاتمة

قدّم هذا البحث أهم ما جاء في لسان العرب من مظاهر شذوذ الأسماء، وعرض أهم آراء العلماء القدماء والمحدثين في تسويغهم لشذوذ هذه المسائل، وقد خلص البحث إلى هذه النتائج:

1- أَوردت المعاجم العربية معنى الشذوذ بشكل متقارب، وكان المعنى يعبّر عن الانفراد والخروج عن المألوف، وأن المعنى اللغوي يرتبط ارتباطاً واضحاً بالمعنى الاصطلاحي.

2- المعنى الاصطلاحي للشذوذ عند علماء العرب القدامى لم يكن واضحاً ومحدداً، بل جاء متداخلاً متناثراً بمرادفاتٍ للمصطلح.

3- اتبع ابن منظور في عرضه للمسائل الصرفية الأسلوب المبسط الواضح، فقد عمد إلى جمع هذه المسائل سواء كانت أفعالاً مجردة أم مزيدة، أم مصادر أم جموعاً أم نسباً أم مشتقات أم تصغيراً؛ إذ يعمل ابن منظور في البداية على استقصاء جميع الصيغ ومعانيها، ويناقشها، ويرد الأقوال إلى أصحابها.

4- ضم لسان العرب مجموعة من المسائل الشاذة في التصغير، والذي يتمثل شذوذه بالحذف والزيادة عند التصغير.

ابن منظور ليس هو الذي يحكم على هذه المسائل بالشذوذ، بل هو يطرح آراء العلماء ويناقشها.

5- الكثير من المسائل الشاذة في الأسماء كانت الأكثر استعمالاً، وقد تتسع دائرة الاستعمال للصيغتين الشاذة والقياسية، وهذا يؤكد.

6- كان النصيب الأكبر في عدد المسائل الشاذة للجموع.

7- مسوغات الشذوذ في هذه المسائل تتمثل فيما يلي:

المسوغ الأول:تحقيق أمن اللبس

وهو من أشهر المسوغات التي تُبرر بها ظاهرة الشذوذ الصرفي، فقد نقل ابن منظور آراء بعض العلماء التي تُبرر شذوذ بعض الأسماء بتحقيق أمن اللبس، وذلك إما صراحة أو ضمناً. وتتمثل هذه المسألة من خلال وجود اسم يعطي معنيين قريبين، وهذا يؤدي إلى حدوث لبس في الفهم، فيعمد العربي إلى

أن يغير في إحدى هاتين الصيغتين من أجل تحقيق أمن اللبس، وهذه التغيرات تكون من خلال، إبدال حركة، أو قلب صوت، أو استخدام بناء بدلاً من بناء، أو إضافة صوت، أو مقطع صوتي، من أجل غاية دلالية.

المسوغ الثاني: التوهم

استخدم النحاة والصرفيون التوهم من أجل توجيه قضايا نحوية وصرفية كثيرة حُكِم عليها بالشذوذ، ويقصد بالتوهم ظن العربي أو تخيله لشي آخر، وربط سيبويه الغلط بالتوهم في بعض الأحيان ففي بعض قضايا الجمع كان يقول توهم وجمع كذا، وذلك غلط، وكان هذا المسوغ واضحاً في ما شذّ من الجموع في لسان العرب.

المسوغ الثالث: المسوغ اللهجي

جاء في هذا البحث بعض النماذج التي حُكم عليها بالشذوذ بسبب لهجة عربية ما، أي خروج البناء الصرفي عن قياسه بسبب انتشار الصيغة غير القياسية في لهجات قبائل عربية فصيحة.

المسوغ الرابع: الحمل على النظير والحمل على المعنى:

هناك مسائل نعتت بالشذوذ في لسان العرب، تعلل بالحمل على النظير أو الحمل على المعنى.

المسوغ الرابع:الانسجام الصوتي والتخفيف

نقل ابن منظور في لسان العرب مجموعة من الأسماء، التي نعتت بالشذوذ، لعلة صوتية سواء مماثلة صوتية، أو طلباً للخفة.

المصادر والمراجع

الأثري، محمد بهجة. (1991). **نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربية وظوابط اللغة وطريقة تدوين تاريخ الأدب العربي، تحرير المشتقات من مزاعم المشتقات**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1.

الأزهري، ابو منصور محمد بن أحمد. (2001). **معجم تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر. (2000). **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الإستراباذي، رضي الدين. (1975). **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت.

امْرُؤُ القَيْس. (2004م). **ديوان امرِئ القيس**، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (د. ت). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، دار إحياء التراث العربي.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (د. ت). **أسرار العربية**، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1.

الأندلسي، أبوحيان. (1988). **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الأندلسي، أبوحيان. (1993). **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العالمية، بيروت.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. (د. ت). **خزانة الادب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخناجي، القاهرة.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف. (1983م). **التعريفات**، دار الكتب العلمية بيروت، ط1.

ابن جني،أبو الفتح عثمان. (1998). **المحتسب**، ت. محمدعبد القادر عطا،ط1،دار الكتب العلمية بيروت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان . (1955). **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب العربية، القاهرة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1990). **اللمع في العربية**، تحقيق،أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

الجوهري،اسماعيل بن حماد. (1987م). **الصحاح**، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4.

ابن الحاجب. (د. ت). **كتاب الكافية في النحو**، شرح رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان. (1998). **درة الغواص في أوهام الخواص**، تحقيق: عرفات مطرجي، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

حسن، عباس. (2004). **النحو الوافي**، آوند دانش، ط1.

الحملاوي، الشيخ أحمد. (2001). **شذا العرف في فن الصرف**، ضبط وشرح د.محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت.

الحموز، عبد الفتاح. (1988). التصغير في مضان النحو واللغة، **مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد الثالث، العدد الثاني، ص:159

الحموي، ياقوت بن عبدالله. (1995). **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت.

ابن خالويه. (2004). **ليس في كلام العرب**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطارد، المكتبة الجامعية.

الخضري، محمد الدمياطي الشافعي. (د. ت). **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك**، شركة الشرق، الطبعة الأخيرة.

خليل، حلمي. (2003). **مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط1.

الراجحي، عبده. (1984). **التطبيق الصرفي**، دار النهضة العربية، بيروت.

الرفايعة، حسين عباس. (د. ت). **ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي**، دار جرير للنشر والتوزيع.

الروابدة، الفقراء، محمد أمين، وسيف الدين. (2009).**النسب إلى الأسماء المنتهية بحركة مديَة**، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، ص3.

الزركشي، محمد بن بدر الدين بن عبد الله. (د. ت). **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو فضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت.

الزركلي، خير دين. (د. ت). **الأعلام لأشهر الرجال والنساء من العرب المستعربين والمستشرقين**، دار العلم للملايين، ط11.

الزعبي، آمنة صالح. (1996). **مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية دراسة وصفيّة تاريخيّة**، مؤسسة رام للنشر، ط1.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. (1407هـ). **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، دار الكتاب العربي ، بيروت، ط3.

السامرائي، فاضل صالح . (2007). **معاني الأبنية في العربية**، دار عمار للنشر، ط 2.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. (1985). **الأصول في النحو**، تحقيق:عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3.

أبو السعود، عباس. (د. ت). **الفيصل في ألوان الجموع**، دار المعارف، مصر.

سمارة، رائف. (1996). **منهج ابن منظور في لسان العرب**، جامعة دمشق، ط1.

السمين، أحمد بن يوسف. (1986). **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان. (1988). **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل. (د. ت). **المخصص**، دار الكتب العلمية، بيروت.

السيوطي. (1998). **المزهر في علوم اللغة**، دار الكتب العالمية، ط1.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (د. ت).**الأشباه والنظائر في النحو**، دار الكتب العالمية، ط1.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (د. ت). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية للنشر، مصر.

شاهين، عبد الصبور. (1980). **المنهج الصوتي للبنية العربية**، مؤسسة الرسالة.

شاهين، عبد الصبور. (2006م). **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، مكتبة الخانجي للنشر، القاهرة، ط3.

الشايب، فوزي. (1989). تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، **حوليات كلية الآداب**، جامعة الكويت، ص75.

الصاغاني، رضي الدين الحسن بن محمد. (1983). **الشوارد في اللغة**، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط1.

الطبري، محمد بن جرير. (د. ت). **جامع البيان عن تأويل القران**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1.

عبد التواب، رمضان. (1983). **في قواعد الساميات**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2.

عبد التواب، رمضان. (د. ت). **التطور اللغوي مظاهرة وعلله وقوانيينه**، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد العال، عبد المنعم سيد. (د. ت). **جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية**، مكتبة الخانجى، القاهرة.

عبود، رعد هاشم. (2005). القاعدة الصرفية، **مجلة آداب بصرة**، عدد39، ص27.

العسال، خضر. (د. ت). ايراد القضايا الصرفية في لسان العرب لأبن منظور، **مجلة الحوليات التراث بمستغانم**، ص 8.

ابن عصفور، الأشبيلي الأندلسي. (د. ت). **شرح المقرب**، تحقيق: علي محمد فاخر، مطبعة السعادة، القاهرة.

الغلاييني، الشيخ مصطفى. (2001). **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، بيروت، ط3.

ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا. (1979). **مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر للنشر.

الفارسي، ابو علي. (1981). **التكملة**، تحقيق كاظم المرجان، مطبوعات الجمهورية العراقية.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (د. ت). **معجم العين**، تحقيق: مهدي مخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال للنشر.

الفقراء، سيف الدين. (2004م). **المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية- دراسة صرفية دلالية إحصائية**، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1.

الفيروزآبادي، مجد الدين أبي طاهر بن يعقوب. (2005م). **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط8.

الفيومي،أحمد بن محمد بن علي. (د. ت). **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، المكتبة العلمية، بيروت.

ابن قتيبة، أبي محمد عبدالله مسلم. (2008). **أدب الكاتب**، تحقيق: علي محمد زينو، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الكتيبي، محمد بن شاكر بن أحمد. (د. ت). **فوات الوفيات**، تحقيق: إحسان عباس، ط1، بيروت.

كميل، محمد خالد أحمد. (2012). **شواذ النسب في العربية، الظواهر والعلل**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.

المبرد، محمد بن يزيد. (1977). **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3.

المخزومي، مهدي. (1958). **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة**، ط2.

المرتضى، أبو القاسم علي بن طاهر الموسوي. (د. ت). **أمالي المرتضى**، دار الفكر العربي، القاهرة.

المصاروة، جزاء. (2009). الترادف بين صيغتي فعَل وأفعلَ في العربية، **حوليات آداب عين شمس**، 37، ص 84.

المطلبي، غالب فاضل. (1984). **في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات العربية**، منشوارت وزارة الثقافة والأعلام.

معتوق، أحمد محمود. (1999). **المعاجم اللغوية العربية**، منشورات المجمع الثقافي، أبوظبي.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين. (د. ت). **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

ابن منظور. (1988). **نثار الأزهار في الليل والنهار وأطايب الأصايل والأسحار**، تحقيق أحمد تمام، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1.

ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف. (2007). **شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، دار السلام، القاهرة.

نصار، حسين. (1968). **المعجم العربي، نشأته وتطوره**، مكتبة مصر، القاهرة، ط2.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد. (د. ت). **أوضح المسالك على ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن. (1999م). **العلل النحوية**، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد ، الرياض ،ط1،.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش ابن علي. (د. ت). **شرح المفصل**، مكتبة المتنبي، القاهرة.

المعلومات الشخصية

الاسم: سونيا محمد الطويسي

التخصص: دكتوراه اللغة العربية وآدابها

الكلية: الآداب

السنة: 2016